جـــــــــــامعة غـــــــــــرداية

كليّة العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة

قسم التاريخ

العقل الفقهي الأندلسي خلال القرن 5هـ/11م - دراسة نماذج -

مذكّرة مقدّمة لاستكمال متطلّبات نيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصّص: تاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط

إعداد الطالب:

صالح هرويني

إشراف الأستاذ :

د. طاهر بن علي

الموسم الجامعي: 1440-1441هـ/2019-2020م

جـــــــــامعة غـــــــــــرداية

كليّة العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة

قسم التاريخ

العقل الفقهي الأندلسي خلال القرن 5هـ/11م - دراسة نماذج -

مذكّرة مقدّمة لاستكمال متطلّبات نيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصّص: تاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط

إعداد الطالب:

صالح هرويني

إشراف الأستاذ :

د. طاهر بن علي

الموسم الجامعي: 1440-1441هـ/2019-2020م

بسم الله الرحمن الرحيم

"ولَولَا أنّ طَائفة نَفَرَت إلى دَارِ العلمِ، وَجَاءت بلُباب منهُ... فَرَشّت من مَاء العلمِ عَلى هذِه القلُوب الميّتَة، وعَطَّرت أَنفاسَ الأُمَّة الزَفِرَة، لَكَانَ الدينُ قَد ذَهَب"

أبو بكر بن العربي

الإهداء

إلى من جعلها الله سبب وجودي، إلى من تعهّداني بالرعاية والإحسان حتّى اشتدّ عودي، إلى اللذين أكنّ لهما حبّا عظيما، إلى من قال الله فيهما:

﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴾

الإسراء: الآية 23

والداي الكريمين، حفظهما الله وبارك فيهما وأعانني على برّهما وخدمتهما

إلى جدّي صالح رحمه الله وجعل الجنّة داره ومثواه

إلى إخوتي حفظهم الله وبارك فيهم: زينب، يوسف، خديجة، إيمان

إلى كلّ أعمامي وعمّاتي وخالاتي، وكلّ أقاربي من عائلة: هروينى، الجعني، بن ساحة.

إلى كلّ أحبابي وأصدقائي ومعارفي، إلى كلّ من تصلني بهم رابطة العقيدة

إلى أولئك اللذين لم تتّسع لهم هذه الصفحة، ولكنّهم سكنوا قلبي ووجداني

شكر وعرفان

اللهمّ لك الحمد والشكر والنعمة والفضل ولك الثناء الحسن

اللهمّ لا قوّة إلا بك ولا فضل إلاّ منك ولا توفيق إلاّ من عندك ولا اتّكال إلاّ عليك

اللهمّ أحمدك وأشكرك بما أنت أهله على ما تفضّلت به عليّ من إتمام هذه الرسالة، وبما أنعمت به عليّ من بلوغ هذه المرحلة

بعد شكر الله عز وجل، أتقدّم بخالص امتناني وبفائق ودّي واحترامي إلى أستاذي المشرف الدكتور طاهر بن علي، الذي تابعني من سنوات الليسانس ولم يدّخر جهدا في نصحي وإرشادي وتوجيهي إلى أسلم طرق المعرفة، وأصوب اتجاهات البحث، ثم في مرحلة الماستر كان نعم المدرّس ونعم الموجّه ونعم الصاحب والأب، فأسأل الله العليّ العظيم أن يجزيه عنّي خير الجزاء، وأن يبارك فيه وفي أهله وولده.

كما أشكر أساتذتي في قسم التاريخ بجامعة غرداية، وأخصّ بالذكر منهم: الأستاذ إبراهيم بحّاز، الدكتور إبراهيم طاس، والدكتور عبد الجليل ملاخ، والأستاذ سليمان بن الصديق، الذين استفدت من أدبهم قبل علمهم، وكانوا خير معين لي على التدرّج في مراحل الدراسة.

ولا أنسى أن أتقدّم بالشكر إلى كلّ من ساندني وساعدني من قريب أو بعيد سواء في مراحل الدراسة، أوفي إنجاز هذه الرسالة.

كما أتقدم بشكري لزملائي في قسم التاريخ، دفعة ماستر تاريخ الغرب الإسلامي 2020-2019

فشكر الله لكم جميعا، ورزقنا وإيّاكم العلم النافع والعمل الصالح، وجمعنا وإيّاكم في نعيم جنّاته بعفوه وكرمه، إنّه وليّ ذلك والقادر عليه.

قائمة المختصرات:

الرمز	معنى الرمز
/	للفصل بين التاريخ الميلادي والهجري
ت	توفي
تح	تحقيق
تع	تعريب
ج	جزء
دت	دون تاريخ نشر
ددن	دون دار نشر
دط	دون طبعة
دم	دون مكان نشر
ص	صفحة
ط	طبعة
ع	عدد
م	ميلادي
هـ	هجري
N	العدد
P	الصفحة
T	الجزء

المقدّمة

انتظمت الحياة الفقهية الأندلسية مُذ دخل المذهب المالكي نهاية القرن الثاني هجري، في محدِّدات وأُطُر معرفية معيّنة، وجّهت هذه المحدّدات آلية تعامل الأندلسيين مع المخزون الفقهي والنصوص الشرعية، وشكّلت ذهنيتهم في التعاطي مع مدوّناتهم الفقهية، وفي موقفهم من الآراء والمذاهب الأخرى. ورغم بعض المحاولات، إلّا أنّ الأندلس تمكّنت من الحفاظ على وحدتها المذهبية، نابذة بذلك أيّ محاولة تقويم أو تجديد يتجاوز المعهود في الدراسات الفقهية المالكية بالأندلس.

استمرّت هذه المحدّدات في قولبة الاتّجاه الفقهي الأندلسي إلى بدايات القرن الخامس هجري، الذي ظهرت فيه بوادر تجديد، ومحاولة لتغيير ما استقرّ عليه الدرس الفقهي المالكي، من خلال بعض الشخصيات الفقهية المتميّزة التي بعثت في كساد التراث الفقهي رواج حركة تجديد، وفي جمود المنهج يقظة تغيير، واضطلعت بمهمّة نقد الواقع الفقهي وإعادة صياغة بناءاته، وتأسيس منحى جديد من خلال توجّه منهجي مغاير تماما، أو بعث الأصول القديمة بما يتوافق مع الواقع الفقهي في القرن الخامس. وأحدثت بذلك قطيعة مع العقل الفقهي الذي رانت عليه مظاهر التقليد كما عرفها في القرن الرابع الهجري وما قبله.

والناظر في مستجدّات التحرير الفقهي ومدوّناته في القرن الخامس الهجري يرى أنّها أسّست لواقع فقهي جديد، وحدّدت ملامح العقل الفقهي الأندلسي في صورة منهجية مغايرة، وأحدثت بذلك قطيعة مع العقل الفقهي الذي رانت عليه مظاهر التقليد كما عرفها في القرن الرابع الهجري وما قبله.

وبهذا تكون الدراسات الفقهية الأندلسية في القرن الخامس الهجري ظاهرة تستدعي النظر والتأمّل لدى الفقهاء والمؤرّخين على حدّ سواء، لتكوين دراسة وصفية ونقدية لتطوّرات العقل الفقهي في الأندلس. فالفقهاء لهم التدقيق في جزئيات التكوين الفقهي العملي، وكلّيات البناء التنظيري الأصولي، وللمؤرّخين تحديداتهم الزمنية والاجتماعية للظاهرة وتأثيراتها على مجموع الفكر والثقافة في الحقبة المدروسة. ومن هذا المنطلق كان عنوان دراستي:

العقل الفقهي الأندلسي خلال القرن 5هـ/11م

– دراسة نماذج –

❖ **حدود الموضوع:**

- **موضوعا:** من الملاحظ أنّ عنوان الدراسة يتكوّن من مصطلح العقل الفقهي، وهو لفظ مركّب من العقل والفقه، ورغم أنّ هذا المصطلح لم يحظ باهتمام بالغ في تعريفه وشرحه، على كثرة الدراسات التي أُنجزت حوله،[1] إلّا أنّ معناه العام هو: تمثُّل الفقيه أو المجتهد للفقه، من حيث ذهنيته في التعامل مع النصّ الشرعي، والمادّة الفقهية، وآليّتهُ في توظيف مكاسبه النظرية والعلمية في استنباط الأحكام الشرعية،[2] والخروج بتبنّي مناهج أصولية ونَظرية في طرح منظومته الفقهية.
- **مكانا:** يتمحور الإطار المكاني لهذه الدراسة في جغرافية الأندلس، وأقصد بها شبه الجزيرة الإيبيرية التي تتمثّل حاليا في دولتي إسبانيا والبرتغال.
- **زمانا:** يتحدّد الإطار الزماني لهذه الدراسة بالقرن 5هـ/11م، وقمت باختيار هذا القرن بالذات لأنّه يعدّ الانطلاقة الفعلية للفكر التشريعي في الأندلس.[3]

استنادا إلى ما سابق فإنّ موضوع دراستي هو محاولة لبحث مميّزات العقل الفقهي الأندلسي خلال القرن الخامس هجري. ولما كان من المتعذر عليّ في بحث محدود الصفحات أن ألم بجهود جميع فقهاء القرن الخامس وقع الاختيار على أكبر الشخصيات الفقهية الأندلسية التي كان لها تأثير على الحياة الفقهية، وكان لها من النظر، والتأليف، والتأسيس، والتأصيل، النصوصُ الكثيرة، والمآثرُ العديدة، وعليها كان المعتمد، وإليها كان المقصد، ومنها صدر المثل، وبها قام الأُنموذج. وهي الأسماء التي ملأت أفق الفقه في ذلك الزمان وبعده، وتمثّلت في ثلاثة متعاصرين، هم: **علي ابن حزم** (ت456هـ/1064م)، **يوسف بن عبد البرّ** (ت463هـ/1071م)، **سليمان الباجي** (ت474هـ/1081م).

---

[1] وجدت أثناء بحثي العديد من الكتب والدراسات التي أنجزت حول العقل الفقهي عموما، ولكنّني أضربت عن ذكرها هنا خشية إثقال المقدمة بهوامش لا ضرورة منهجية لها.

[2] حميدة الأعرجي: **التنظير الحداثوي تجاه العقل الفقهي**، دار أمجد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2017، ص38.

[3] عبد المجيد تركي: **مناظرات في أصول الشريعة الإسلامية بين ابن حزم والباجي**، تع: عبد الصبور شاهين، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1986، ص17.

❖ **دوافع اختيار الموضوع:**

لا تخل دراسة من دوافع وأسباب تأزّ الباحث إلى البحث، وتحمله على الصبر إذا ما اعترت طريقه صعوبات وعراقيل، لهذا تظافرت أسباب عديدة وأدّت بي إلى البحث في هذا الموضوع، أذكر منها:

- اقتراح الموضوع من قبل الأستاذ المشرف طاهر بن علي شجّعني على البحث، خاصّة وأنّ الأستاذ متمكّن من مواضيع الفقه والتجديد في تاريخ الأندلس.
- حبّي الكبير للتاريخ الأندلسي عموما، وتاريخ المذاهب والأفكار والخلاف الفقهي خصوصا.
- تأثّري الشديد بالإمام ابن حزم الظاهري دفعني إلى البحث عن مضامين التجديد التي جاء بها وبثّها في المجتمع الأندلسي. ولما لم يكن ابن حزم محتكرا لنهج التجديد في القرن الخامس، كان لزاما عليّ البحث في جهود صِنوَيه ومُعاصِرَيه ابن عبد البرّ، والباجي، اللذين أثّرا كذلك على العقل الفقهي الأندلسي، وأسّسا للون جديد في التعاطي مع المادّة الفقهية.
- قلّة الدراسات التي تُعنى بالبحث في تاريخ القيم والأفكار وأثرها على الحياة الفكرية والمجتمع الأندلسي، مثل: التعصّب المذهبي، والتقليد الفقهي، والتجديد، والخلاف المذهبي، والمناهج الأصولية، وما إلى ذلك.
- عمومية كثير من الدراسات التي تناولت الحياة الفقهية في الأندلس، وإغفالها الشديد للتحوّل الفقهي الذي حدث في الأندلس خلال القرن الخامس هجري.
- إغفال العديد من الدراسات للتطوّر الفقهي الحاصل في تاريخ الأندلس على مستوى منهجية تعاطي الفقه، وآليّات استثمار المادّة الفقهية، منذ عهد الفتح ودخول مذهب الإمام مالك إلى عصر الإمام الشاطبي، فجاءت هذه الدراسة تحاول سدّ ثغرة من ثغرات هذا الموضوع الواسع.

❖ **إشكالية الموضوع:**

من أجل ضمان السير المنهجي في هذا البحث، والوصول لأكبر قدر ممكن من الأهداف العلمية التي سطّرتُها، كان من الضروري أن يكون لهذا البحث إشكالية رئيسية، تنضوي تحتها أسئلة فرعية، تُساهم جميعها في خدمة جزئيات البحث وعناصره، وقد صغت الإشكالية الرئيسية فكانت كالآتي:

كيف استطاعت نماذج الدراسة المختارة من توجيه مستوى العقل الفقهي الأندلسي، من عقل مقلّد إلى عقل مستقلّ، ومن فقه المسائل والمختصرات إلى فقه التأصيل والاجتهاد؟

أمّا الأسئلة الفرعية فكانت كالآتي:

- ما هي خصائص العقل الفقهي في الأندلس خلال القرن الرابع هجري؟
- ما هي القوالب المنهجية التي أحدثها ابن حزم الظاهري في بنية العقل الفقهي الأندلسي في القرن الخامس هجري؟
- كيف مثّل ابن عبد البرّ الاتّجاه الأثري في منهجية الدراسات الفقهية الأندلسية، وما هي تجديداته؟
- كيف استطاع الباجي تجديد الدراسات الفقهية المالكية في الأندلس وفق التوجّهات الأصولية والجدلية؟

❖ **شرح خطّة الموضوع:**

رغبة منّي في استيفاء أهمّ جوانب الموضوع، والإجابة على الإشكاليات التي تقتضيها طبيعة البحث، قمت بالسير في هذه الدراسة وفق خطّة منهجية، حاولت فيها الإلمام بالقدر الأكبر من جوانب الموضوع، بما تسمح به مذكّرة الماستر من حيث صفحات البحث، وعدد الفصول، فكانت خطّتي مكوّنة من فصل تمهيدي وثلاثة فصول، تضمّن كلّ فصل أربعة مباحث.

أمّا **الفصل التمهيدي**، فقد كان عنوانه: العقل الفقهي الأندلسي خلال القرن الرابع، حاولت فيه البحث عن طبيعة المعرفة الفقهية في الأندلس خلال القرن الرابع، وقسّمته إلى ثلاثة مباحث، تناولت في المبحث الأوّل هيمنة المذهب المالكي على الحياة الفقهيّة في الأندلس، وكيف أنّه فرض نفسه في الواقع الأندلسي. ثمّ تناولت في المبحث الثاني العلوم المتداولة في الأندلس خلال نفس القرن، مركّزا على

علوم الشريعة باعتبارها ألصق بموضوع الدراسة، ثمّ في المبحث الثالث حاولت أن أُجمل وأَخلُص إلى مستوى المعرفة الفقهية التي بلغتها الأندلس حتّى نهاية القرن الرابع، وكيف تمثّل فقهاء هذا القرن المادّة الفقهية، وما الآليات التي اعتمدوها في فهمها.

أمّا **الفصل الأوّل** فقد كان عنوانه: ابن حزم ويقينية المعرفة الفقهية، حاولت فيه تناول شخصية ابن حزم الفقهية والأثر الذي أحدثته في الفقه الأندلسي خلال القرن الخامس، وقسّمته إلى أربعة مباحث، تناولت في المبحث الأوّل نشأة ابن حزم وأثرها في تكوينه العلمي. ثمّ ثنّيت بذكر أصول المعرفة الفقهية عند ابن حزم سواء التي تبنّاها في طرحه الفقهي أو التي رفضها. ثمّ تناولت في المبحث الثالث الإنتاج العلمي لابن حزم مع إبراز أهدافه ومنهجه في التأليف. أمّا في المبحث الرابع فقد تناولت فيه بنيات العقل الفقهي عند ابن حزم، وحاولت أن أُبرز فيه المشروع الفقهي الذي كان يحمله هذا الإمام، وكيف استطاع بهذا المشروع أن يوجّه العقل الفقهي الأندلسي.

أمّا **الفصل الثاني** فقد كان عنوانه: ابن عبد البرّ ومرجعية النصّ في الفقه المالكي الأندلسي، تناولت فيه شخصية الإمام ابن عبد البرّ، وحاولت قدر الإمكان أن ألمّ بالمشروع الفقهي الذي حمله، فقسّمته إلى أربعة مباحث، تناولت في المبحث الأوّل نشأة ابن عبد البرّ وأثرها في تكوينه العلمي. ثمّ تناولت في المبحث الثاني بروز ابن عبد البرّ في علمي الحديث والفقه، وأهمّ أصوله التي اعتمدها في استنباط الأحكام. ثمّ تناولت في المبحث الثالث الإنتاج العلمي لابن عبد البرّ، من خلال ذكري لمؤلّفاته وأهمّ العلوم التي طرقها. وفي المبحث الرابع، حاولت أن أبحث في بنيات العقل الفقهي عند ابن عبد البرّ، وكيف استطاع من خلال مشروعه الفقهي أن يُساهم في نقل الفقه المالكي الأندلسي من طور حفظ المسائل إلى طور استنباط الأحكام من النصّ الشرعي.

أمّا **الفصل الثالث** فقد خصّصته للإمام أبي الوليد الباجي، وتناولت فيه شخصيته العلمية، والأثر الذي خلّفه في الفقه الأندلسي. وقسّمت هذا الفصل إلى أربعة مباحث، تناولت في المبحث الأوّل نشأة الإمام الباجي وأثرها في تكوينه العلمي. ثمّ ثنّيت برحلته الطويلة إلى المشرق مركّزا على الأصول الفقهية التي استفادها هناك، والعلوم التي شكّلت فيما بعد عقله الفقهي. وفي المبحث الثالث تناولت الإنتاج العلمي للباجي، وكيف أنّه ركّز في تآليفه على الفقه وأصوله، إضافة إلى علم الجدل، وفي المبحث الرّابع والأخير حاولت البحث في بنيّات العقل الفقهي عند الباجي، ذاكرا في ذلك مشروعه

الفقهي الذي قدّمه للأندلسيين من خلال نتاجه، ومتحدّثا عن أثره العام في توجيه العقل الفقهي الأندلسي من الحفظ والتكرار إلى النقد والتمحيص والجدل.

ثمّ أنهيت البحث بخاتمة عامّة، أجملت فيها أهمّ النتائج العلمية التي توصّلت إليها من خلال جزئيات الموضوع. وذكرت فيها بعض الآفاق التي يفتحها هذا الموضوع للباحثين في تاريخ الفقه في الأندلس.

ولا بدّ أن أشير إلى أنّني لم أضمّن بعض المباحث عناصر جزئية، وذلك راجع إلى تداخل أفكار هذه المباحث، وعدم الجدوى من فصلها في عناصر جزئية.

❖ أهمّية الموضوع:

يكتسي هذا البحث أهمّية معتبرة في تاريخ الفقه في الغرب الإسلامي عموما والأندلس خصوصا، وذلك لعدّة أمور منها:

- اهتمامه بجانب مغفول عنه في الدراسات التاريخية، وهو موضوع التأريخ للقيم والأفكار.
- تطرّقه لموضوع مهمّ في الدراسات الفقهية الأندلسية، يتمثّل في العلاقة بين الفقيه والمادّة الفقهية، من حيث آلية التعامل معها، وتوظيفها في تكوين الحياة الفقهية.
- يساعد هذا الموضوع في إدراك دور علمي الحديث وأصول الفقه في بعث التجديد الفقهي، وإرساء قيم الفقه المقارن في الواقع الأندلسي خلال القرن الخامس وما بعده.
- يضيف هذا الموضوع قيمة معرفية مهمّة لدارس حركة الفقه في تاريخ الغرب الإسلامي.

❖ أهداف الموضوع:

حاولت من خلال هذه الدراسة أن أصل إلى أهداف وآمال محدّدة، أذكر منها:

- إبراز مستوى العقل الفقهي الذي بلغته الأندلس خلال القرن الخامس هجري.
- المساهمة في تشخيص أسباب الجمود الفقهي الذي عاشته الأندلس قبل القرن الخامس هجري.
- إضافة لبنة في الدراسات التاريخية التي تُعنى بالبحث في تطوّر الفقه الأندلسي، ومراحل جموده ونهوضه.
- توجيه البحث التاريخي إلى تاريخ الذهنيات الذي تبنّته الدراسات التاريخية المعاصرة.

❖ **الدراسات السابقة:**

من خلال مسيرتي في البحث حول هذا الموضوع لم أظفر بدراسة تناولت ما حاولت بحثه، ولم أجد في عناوين المذكرات والمقالات التي وقعت بين يديّ ما يمكن أن أعتبره دراسة سابقة، هذا في الموضوع العام للبحث. أمّا في جزئياته فقد وجدت بعض الدراسات التي تناولت بعض ما تناولتُه من حيث نشأة الشخصيات الفقهية التي اخترتها كنماذج أو انتاجها العلمي، أو أصولها الفقهية. ولكنّني لم أجد حسب اطّلاعي من تناول مكوّنات العقل الفقهي لهذه الشخصيات مجتمعة والأثر الذي أحدثته في الفقه الأندلسي.

❖ **المناهج المتّبعة:**

- **المنهج التاريخي:** عندما كان هذا البحث ذا طبيعة تاريخية، كان من البديهي أن اعتمد أوّل ما اعتمدُ على المنهج التاريخيّ القائم على جمع المادّة الخبرية من المصادر التاريخية، ثمّ تصنيفها وترتيبها ترتيبا يتماشى مع مفاصل البحث، ثمّ تحليلها من خلال رصد النقلات الفقهية التي أحدثتها نماذج الدراسة على مستوى وطبيعة المعرفة الفقهية الأندلسية، ومقارنتها بما ساد في الفقه الأندلسي خلال القرن الرابع هجري وما قبله.
- **المنهج الوصفي:** إضافة إلى المنهج التاريخي، استعنت بالمنهج الوصفي وأعملتُه في وصف بعض الأحداث التاريخية، وصف مؤلّفات نماذج الدراسة.

❖ **أهمّ مصادر ومراجع الموضوع:**

من الضروري أن تعتمد كلّ دراسة تاريخية على جملة من المصادر والمراجع، تساعد الباحث على استقاء المادّة الخبرية، وتحليلها بما يضمن الوصول إلى الأهداف التي سطّرها في دراسته. وقد اعتمدت في دراستي هذه على كميّة غير قليلة من المصادر والمراجع، أذكر في نقاط أهمّها وأكثرها إفادة لي في بحثي:

أولا– المصادر:

- مؤلّفات أبي محمد علي ابن حزم (ت456هـ/1064م) التي أفادتني كثيرا في فهم هذه الشخصية الفقهية، من أغلب جوانبها، وخاصّة ما تعلّق منها بالجانب الفقهي والتجديدي. ولا يمكنني أن أذكر كلّ مؤلّفاته التي استفدت منها، إذ هي كثيرة ومتعدّدة، إلاّ أنّني سأقتصر على أهمّها،

ككتاب **المحلّى بالآثار** الذي يعدّ تطبيقا لأصول ابن حزم الفقهية، ثمّ كتاباه **الإحكام في أصول الأحكام** و**النبذة الكافية في أصول الفقه**، اللذَين يعدّان بمثابة الخريطة العامّة للأصول والقواعد الفقهية التي اعتمدها ابن حزم وطبّقها في مؤلّفاته، كما استفدت من كتاب **طوق الحمامة** في فهم بعض الجوانب من سيرة ابن حزم، إضافة إلى باقي مؤلّفاته ورسائله الكثيرة.

- مؤلّفات أبي عمر يوسف ابن عبد البرّ (ت463هـ/1071م)، وكسابقه ابن حزم كانت مؤلّفاته كثيرة استفدت من كلّ واحد منها في بعض جزئيات البحث، وأذكر أهمّ ما أفادني في فهم مشروعه التجديدي واشتغاله في الفقه والحديث، ككتابي **الاستذكار** و**التمهيد** اللذَين أفاداني في آراء ابن عبد البرّ في الفقه والحديث، وكذلك كتاب **جامع بيان العلم وفضله** الذي أفادني في كشف جوانب التجديد في شخصيته والنقد الذي قدّمه لواقع الفقه في عصره. إضافة إلى هذه الكتب كانت هناك كتب أخرى كثيرة استفدت منها، مثل: **الكافي في فقه أهل المدينة**، و**الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، وغيرها.
- مؤلّفات أبي الوليد سليمان الباجي (ت474هـ/1081م)، وهي الأخرى كثيرة، وأفادني كلّ واحد منها في جانب من جوانب البحث في العقل الفقهي لهذه الشخصية، وأذكر من أهمّ كتبه التي أفادتني: **النصيحة الولديّة**، الذي أفادني في كشف المنهج التربوي عند الباجي، وكتاباه **الإشارة في أصول الفقه**، و**إحكام الفصول**، اللذَين أفاداني في معرفة أصول المعرفة الفقهية التي تبنّاها الباجي، إضافة إلى كتاب **المنهاج في ترتيب الحجاج**، وكتاب **فصول الأحكام**، وكتاب **الحدود في الأصول**، وكتاب **المنتقى**، وكتبه الأخرى التي أفدتُ منها في فهم بعض مواقف الباجي الفقهية، والأصولية، والتجديدية.
- أبو الوليد عبد الله ابن الفرضي (ت403هـ/1113م): **تاريخ علماء الأندلس**، وهو كتاب لا يستغني عنه دارس للفقه الأندلسي، وقد أفدت منه كثيرا في تراجم بعض الفقهاء الأندلسيين خلال القرن الرابع، كما استفدت منه أيضا في بعض الجوانب المتعلّقة بمستوى المعرفة الفقهية في الأندلس قبل القرن الخامس.

- إبراهيم بن علي ابن فرحون (ت799هـ/1397م): **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، والذي أفادني هو كذلك كثيرا في تراجم علماء مالكية الأندلس، حيث ذكر بعض آثارهم وممارساتهم الفقهية.
- أبو بكر بن العربي (ت543هـ/1148م): **العواصم من القواصم**، وهذا الكتاب قد أفدت منه في فهم مستوى المعرفة الفقهية التي عمّت الأندلس، من شيوع للتقليد والتعصّب المذهبي.
- أبو الفضل عياض بن موسى (ت544هـ/1149م): **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**، وقد أفادني هذا الكتاب كذلك في الاطّلاع على تراجم فقهاء المالكية سواء ابن عبد البرّ والباجي، أم غيرهم من الفقهاء. كما استطعت من خلاله أن أجمع بعض المواد الخبرية المتعلّقة بحالة الفقه في الأندلس خلال القرن الرابع هجري.
- أبو القاسم ابن صاعد الأندلسي (ت462هـ/1070م): **طبقات الأمم**، وقد أفادني هذا الكتاب بشكل كبير في المادّة الخبرية المتعلّقة بالعلوم المتداولة في الأندلس إلى غاية القرن الرابع، كما أفدت منه كذلك في ترجمة ابن حزم، واشتغاله بالمنطق.
- شهاب الدين أحمد المقّري (ت1041هـ/1632م): **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، وقد أفادني المقّري في فهم بعض الجوانب المتعلّقة بحالة الفقه في الأندلس خلال القرن الرابع. كما أفادني في الكثير من التراجم والأحداث التي تخصّ النماذج المختارة للدراسة.
- أبو عبد الله بن أبي نصر الحميدي (ت488هـ/1095م): **جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس**، وقد أفادني هذا الكتاب في العديد من النصوص والتراجم التي لها أهمية كبيرة في الفصول المتعلّقة بالنماذج المختارة للدراسة.
- أبو القاسم ابن بشكوال (ت578هـ/1182م): **الصلة في تاريخ علماء الأندلس**، وقد أفادني هذا الكتاب كسابقه، من حيث تراجم نماذج الدراسة، وبعض المادّة الخبرية المتعلّقة بمنهجها في الفقه.
- ابن خلّكان (ت681هـ/1282م): **وفيات الأعيان**، وقد أفادني هذا الكتاب بالمادّة الخبرية المتعلّقة بنماذج الدراسة وساعدني في تحليل اتّجاهها الفقهي، إضافة إلى العديد من المصادر الأخرى المهمّة، والتي لم أتمكّن من إيرادها هنا خشية الإطالة.

ثانيا – المراجع:

- طاهر بن علي: **ابن حزم وظاهرة التجديد،** وهي رسالة ماجستير، أفدت منها كثيرا في فهم منحى ابن حزم التجديدي، والمشروع الثقافي الذي طرحه للمجتمع الأندلسي، كما أفادتني في الإحالة إلى بعض المصادر.
- ليث سعود جاسم: **ابن عبد البرّ وجهوده في التاريخ،** وقد مثّل هذا الكتاب لي مرجعا أساسيا في تحليل بعض مناحي الحياة الفقهية لابن عبد البرّ، كما أحالني إلى جملة من المصادر والمراجع المهمّة.
- آنخيل جنثالث بالنثيا: **تاريخ الفكر الأندلسي،** وقد أفادني هذا المرجع في فهم بعض الجوانب المتعلّقة بطبيعة الفقه الأندلسي خلال القرن الرابع، إضافة إلى تقديمه لبعض التحليلات المهمّة المتعلّقة بالفكر الأندلسي عموما.
- محمّد أبو زهرة: **ابن حزم حياته وعصره وآراؤه،** وقد أفادني هذا الكتاب في فهم بعض الأصول الفقهية التي تبنّاها ابن حزم مثل مفهوم الدليل وما إلى ذلك.
- محمّد العلمي: **المستوعب لتاريخ الخلاف العالي ومناهجه عند المالكية،** وقد أفادني هذا الكتاب في فهم وتحليل أصول المعرفة الفقهية عند كلّ من الباجي وابن عبد والبر، والأثر الذي أحدثاه في الفقه المالكي الأندلسي.

❖ **صعوبات البحث:**

ككلّ البحوث والدراسات، واجهتني أثناء البحث جملة من العراقيل والصعوبات، أذكر أهمّها في نقاط:

- جدّة الموضوع، وصعوبته نوعا ما، وذلك لأنّه لا يتناول شخصيّات فقهية مجرّدة، بل يحاول أن يبحث في تأثير هذه الشخصيات على الواقع الفقهي الأندلسي.
- كثرة المادّة العلمية وتنوّعها واتّساعها أربكني وجعلني أبذل جهدا مضاعفا في التلخيص وانتقاء الأهمّ والأقرب لموضوع بحثي، خاصّة في الفصل الأوّل المتعلّق بالإمام ابن حزم.
- تشتّت المادّة العلمية، الذي أتعبني في مطالعة مصادر ومراجع كثيرة جدا، ووجدت نفسي في كثير من الأحيان أطالع كتبا عدة، ثمّ لا أخرج منها بفائدة كبيرة تخصّ جزئيات الدراسة.

الفصل التمهيدي: العقل الفقهي الأندلسي خلال القرن 4هـ/10م

المبحث الأوّل: هيمنة المذهب المالكي على الحياة الفقهية في الأندلس

المبحث الثاني: العلوم المتداولة في الأندلس خلال القرن 4هـ/10م

المبحث الثالث: مستوى المعرفة الفقهية في الأندلس خلال القرن 4هـ/10م

قبل تناول مستوى العقل الفقهي خلال القرن الخامس هجري، لا بدّ لي من إطلالة على مستوى المعرفة الفقهية في الأندلس خلال القرن الرابع، وهو القرن الذي يسبق القرن محلّ الدراسة مع التركيز على أواخره ممّا يُتيح لي وللقارئ إدراك حجم التغيير الذي أحدثتهُ نماذج الدراسة، والنقلة الفقهية التي خطتها الأندلس في قرن.

فما هي خصائص العقل الفقهي في الأندلس خلال القرن الرابع؟

المبحث الأول: هيمنة المذهب المالكي على الحياة الفقهية في الأندلس

لقد كانت الأندلس[1] في مبتدإ وفود المذاهب إليها على مذهب الأوزاعي (ت157هـ/744م)[2]، كما ذكر ذلك جمع غفير من المؤرّخين،[3] إذ يُعدُّ صعصعة بن سلاّم

---

[1] **الأندلس**: جزيرة في الركن الشمالي من بلاد الغرب الإسلامي، تقابل بلاد المغرب، ويفصل بينهما بحر الزّقاق. انظر: محمّد بن علي البروسوي (ت997هـ/1589م): **أوضح المسالك إلى معرفة البلدان والممالك**، تح: المهدي عبد الرواضية، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 2006، ص172.

[2] **عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (ت157هـ/744م)**: من أهل الشام، فقيه وزاهد، وكثير العلم بالحديث، توفّي ببيروت سنة 157هـ. انظر: أبو عبد الله محمّد بن سعد (ت230هـ/845م): **الطبقات الكبرى**، تح: إحسان عباس، دار صادر، ط1، بيروت، لبنان، 1968، ج7، ص488. خير الدين الزركلي: **الأعلام**، دار العلم للملايين، ط15، بيروت، لبنان، 2002، ج3، ص320.

[3] أبو بكر بن العربي (ت543هـ/1148م): **النص الكامل لكتاب العواصم من القواصم**، تح: عمار طالبي، مكتبة دار التراث، دط، القاهرة، مصر، 1974، ص360. أبو جعفر الضبّي (ت599هـ/1203م): **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**، دار الكتاب العربي، دط، القاهرة، مصر، 1967، ص294. صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت764هـ/1363م): **الوافي بالوفيات**، تح: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث، دط، بيروت، لبنان، 2000، ج6، ص118. إبراهيم بن علي بن فرحون (ت799هـ/1397م): **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، تح: محمّد الأحمدي، دار التراث للطبع والنشر، دط، القاهرة، مصر، دت، ج1، ص62. شهاب الدين أحمد الناصري السلاوي (ت1315هـ/1897م): **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، تح: جعفر الناصري، محمّد الناصري، دار الكتاب، دط، الدار البيضاء، المغرب، 1997، ج1، ص193-194.

أبو العباس أحمد بابا التنبكتي (ت1063هـ/1627م): **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، تح: عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، ط2، طرابلس، ليبيا، 2000، ص294. أبو الفضل عياض بن موسى (ت544هـ/1149م): **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، تح: محمّد ابن تاويت الطنجي وآخرون، مطبعة فضالة، ط1، المحمّدية، المغرب، 1983، ج1، ص66. أبو الوليد عبد الله بن محمّد ابن الفرضي (ت403هـ/1113م): **تاريخ علماء الأندلس**، عناية: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة، مصر، 1988، ج1، ص181. شهاب الدين أحمد المقّري (ت1041هـ/1632م):

(ت180هـ/796م)[1] أوّلُ من أدخل الحديث، ومذهب الأوزاعي إلى الأندلس.[2] ويُعتبر هذا المذهب من مذاهب مدرسة أهل الحديث، يُنكر الإغراق في الرأي وتأويل النصوص بما لا تحتمله، ويتمسّك في فقهه بالآثار، وأقوال الصحابة.[3]

عمّر فقه الأوزاعي في الأندلس فترة زمنية معتبرة،[4] إلى أن نافسه المذهب المالكي في عهد الحَكم بن هشام (180هـ-206هـ/796م-821 م) فضعُف واضمحلّ،[5] ومن أسباب ضعفه: عدم اعتناء طلبته بمذاكرة اجتهادات إمامهم، والتفريع على أقواله والاستدلال عليها بالسنن والآثار،[6] وهذا شأن الأفكار عموما، تموت عندما يعجز أصحابها عن الدفاع عنها.

نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها سان الدين بن الخطيب، تح: إحسان عباس، دار صادر، ط1، بيروت، لبنان، 1968، ج3، ص230.

[1] **صعصعة بن سلاّم (ت180هـ/796م)**: دمشقي من تلامذة الأوزاعي، دخل الأندلس ونشر فيها الحديث، توفّي حوالي سنة 180هـ. انظر: الضبّي: المصدر السابق، ص324.

[2] أبو عبد الله بن أبي نصر الحميدي (ت488هـ/1095م): **جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس**، دون محقق، الدار المصرية للتأليف والنشر، دط، القاهرة، مصر، 1966، ص244. الضبّي: المصدر السابق، ص324. ابن الفرضي: المصدر السابق، ج1، ص240. الصفدي: المصدر السابق، ج16، ص179. وقد ذهب أحد الباحثين إلى أنّ من نقل مذهب الأوزاعي إلى الأندلس هو ساشاط بن سلمة، ولم أجد لهذه الشخصية ذكرا في المصادر التي اطّلعت عليها. انظر: عبد العزيز سيد الأهل: **الإمام الأوزاعي فقيه أهل الشام**، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، دط، مصر، 1966، ص121.

[3] محمّد الخضري بك: **تاريخ التشريع الإسلامي**، دار الفكر، ط8، مصر، 1967، ص227. عبد الستار الشيخ: **الإمام الأوزاعي شيخ الإسلام وعالم أهل الشام**، دار القلم، ط1، دمشق، سوريا، 2006، ص ص235-239.

[4] أبو محمّد علي بن أحمد ابن حزم (ت456هـ/1064م): **الرسالة الباهرة في الرد على أهل الأقوال الفاسدة**، تح: محمّد صغير حسن المعصومي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دط، دمشق، سوريا، 1989، ص27.

[5] القاضي عياض: المصدر السابق، ج1، ص66. ابن فرحون: الديباج المذهب، المصدر السابق، ج1، ص62. حيان بن خلف بن حيان القرطبي (ت469هـ/1077): **السفر الثاني من كتاب المقتبس**، تح: محمود علي مكي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2003، ص197-198. مؤلف مجهول (ق8هـ/14م): **تاريخ الأندلس**، تح: عبد القادر بوباية، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2007، ص175-176.

[6] عبد الستار الشيخ: المرجع السابق، ص263.

ثمّ انتشر في الأندلس مذهب الإمام مالك (179هـ/795م)[1]، واختلف المؤرّخون في أوّل من أدخله. فذهب بعضهم[2] إلى أنّه الغازي بن قيس (ت199هـ/815م)[3]. وذهب البعض الآخر[4] إلى أنّه زياد بن عبد الرحمن الملقب بشبطون (ت204هـ/819م)[5]. ومهما يكن من اختلاف فإنّ المسألة يشوبها غموض، ومن الصّعب الفصل فيها بقول.[6] ولكن من المعلوم أنّ دخول المذهب واستقراره لم يتحمّله شخص واحد بل كان نتيجة تظافر جهود جماعة من العلماء، رحلوا إلى المشرق والتقوا بالإمام مالك، ثمّ رجعوا إلى الأندلس يبثّون علمه وينشرون مذهبه.[7]

---

[1] **مالك بن أنس (ت179هـ/795م)**: إمام دار الهجرة، وفقيه أهل المدينة، وينسب إليه المذهب المالكي، عاش في المدينة، وتوفّي بها سنة 179هـ. انظر: ابن فرحون: الديباج المذهب، المصدر السابق، ج1، ص ص82-133.

[2] ابن القوطية (ت367هـ/977م): **تاريخ افتتاح الأندلس**، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، ط2، بيروت، لبنان، 1989، ص56. أبوبكر محمّد بن الحسن الزبيدي (ت379هـ/989م): **طبقات النحويين واللغويين**، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، مصر، 1984، ص254. ابن الفرضي: المصدر السابق، ج1، ص387. القاضي عياض: المصدر السابق، ج3، ص114. ابن فرحون: الديباج المذهب، المصدر السابق، ج2، ص136. جلال الدين السيوطي (ت911هـ/1505م): **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، دط، لبنان، دت، ج2، ص240.

[3] **الغازي بن قيس (ت199هـ/815م)**: من أهل قرطبة، رحل إلى الإمام مالك وأخذ عنه العلم، ورجع إلى الأندلس بالموطّأ وقراءة نافع، توفّي سنة 199هـ. انظر: ابن فرحون: الديباج المذهب، المصدر السابق، ج2، ص136.

[4] الضبّي: المصدر السابق، ص294. محمّد بن حارث الخشني (ت361هـ/972م): **أخبار الفقهاء والمحدثين**، تح: ماريا لويسا آبيلا، لويس مولينا، دط، مدريد، إسبانيا، 1991، ص95. الحميدي: المصدر السابق، ص218. أحمد المقّري المصدر السابق ج2، ص45. السلاوي: المصدر السابق، ج1، ص194-195. الصفدي: المصدر السابق، ج15، ص10. تقي الدين المقريزي (ت845هـ/1441م): **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، دون محقق، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1418، ج4، ص150.

[5] **زياد بن عبد الرحمن (ت204هـ/819م)**: فقيه مالكي، روى الموطّأ عن الإمام مالك بن أنس وأدخله إلى الأندلس، توفّي حوالي 204هـ. انظر: الضبّي: المصدر السابق، ص370.

[6] آنخيل جنثالث بالنثيا: **تاريخ الفكر الأندلسي**، تع: حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، دط، مصر، 1955، ص417. إحسان عباس: **تاريخ الأدب الأندلسي (عصر سيادة قرطبة)**، دار الثقافة، ط1، بيروت، لبنان، 1960، ص24.

[7] القاضي عياض: المصدر السابق، ج3، ص118. أبو العباس أحمد بن يحي الونشريسي (ت914هـ/1508م): **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، تح: محمّد حجي وآخرون، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، دط، المغرب، 1981، ج6، ص356. السلاوي: المصدر السابق، ج1، ص194-195.

استقرّ المذهب المالكي في الأندلس بسبب قوّة رجاله ونصرة الحكّام له.[1] والزام الناس إلى التقاضي إليه كما حدث في عهد الأمير هشام بن عبد الرحمن (139-180هـ/756-796م).[2] ثمّ اشتدّ عوده في عهد الحَكم بن هشام الذي قرّب إليه الفقيه المالكي يحي بن يحي الليثي (234هـ/849م)[3]، وجعله مستشارا ومشرفا على تولية القُضاة وعزلهم،[4] ممّا عزّز نفوذ المالكية في القضاء. ثمّ استمرت حماية الدولة الأموية لهذا المذهب في عهد الحَكم المستنصر (350-366هـ/961-977م)، الذي عدّ كلّ من زاغ على مذهب مالك "ممّن رين على قلبه وزُيّن له سوء عمله"[5]، ونتيجة لهذا استقرّ أمر الأندلسيين على مذهب مالك وقراءة نافع (ت169هـ/786م).[6]

كما قد لاحظ الرحالة الذين تناولوا جغرافية الأندلس قبل القرن الخامس سيادة مذهب مالك،[7] حتّى قال المقدسي (ت380هـ/990م): "أمّا في الأندلس فمذهب مالك وقراءة نافع وهم يقولون لا

---

[1] مصطفى الهروس: **المدرسة المالكية الأندلسية إلى نهاية القرن الثالث الهجري نشأة وخصائص**، مطبعة فضالة، دط، المحمّدية، المغرب، 1997، ص89. ابن حزم: **رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها**، ضمن: رسائل ابن حزم الأندلسي، تح: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، بيروت، لبنان، 1987، ج2، ص229.

[2] القاضي عياض: المصدر السابق، ج1، ص27. الونشريسي: المصدر السابق، ج6، ص356.

[3] **يحي بن يحي بن كثير الليثي (ت234هـ/849م)**: أصله من طنجة، من تلاميذ الإمام مالك، روى عنه الموطّأ، واستقرّ في الأندلس ينشر مذهب مالك، توفّي سنة 234هـ. انظر: ابن فرحون: الديباج المذهب، المصدر السابق، ج2، ص351-352.

[4] المقريزي: المصدر السابق، ج4، ص149-150.

[5] الحكم المستنصر، نقلا عن: القاضي عياض: المصدر السابق، ج1، ص22.

[6] أبو بكر بن العربي: العواصم، المصدر السابق، ص360.

[7] أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد الإصطخري (ت346هـ/957م): **المسالك والممالك**، دون محقق، دار صادر، دط، بيروت، لبنان، 2004، ص37.

نعرف إلّا كتاب الله وموطّأ مالك، فإن ظهروا على حنفي أو شافعي نفوه،[1] وإن عثروا على معتزلي أو شيعي ونحوهما ربّما قتلوه"[2].

أمّا القضاء فلا مذهب يعلو فيه على مذهب الإمام مالك،[3] حتّى أنّ أهل قرطبة[4] كانوا لا يولّون قاضيا إلاّ شريطة ألّا يخرج في الحكم بينهم على مذهب ابن القاسم[5] (ت191هـ/807م).[6] حتّى القاضي الظاهري منذر بن سعيد البلّوطي (355هـ/966م)[7]، كان يناضل عن مذهبه ويتديّن به في خاصّة نفسه، ولكنّه إذا جلس للقضاء قضى بمذهب مالك.[8] ولا يخفى أنّ العامّة بهذا ستضطرّ إلى التمذهب بمذهب مالك لمسيس حاجتها إلى التقاضي وطلب الفتوى في شؤون حياتها اليومية، ممّا يزيد بطبيعة الحال من انتشار هذا المذهب وهيمنته على الحياة الفقهية.[9]

---

[1] لعلّ في هذا القول مبالغة وتعميما، فقد وُجدت في الأندلس بعض المذاهب الفقهية الأخرى، يقول القاضي عياض: "وأدخل بها قوم من الرحّالين والغرباء شيئاً من مذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وداوود فلم يمكّنوا من نشره فمات لموتهم على اختلاف أزمانهم إلاّ من تديّن به في نفسه ممّن لا يؤبه لقوله" انظر: القاضي عياض: المصدر السابق، ج1، ص27. وانظر لتفصيل أكثر: عبد الجليل ملاخ: **المذاهب غير المالكية بالأندلس (138-422هـ/ 756-1031م)**، رسالة ماجستير في التاريخ الوسيط، إشراف: إبراهيم بحّاز، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص37 وما بعدها.

[2] أبو عبد الله بن أحمد المقدسي (ت380هـ/990م): **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، دون محقق، مكتبة مدبولي، ط3، القاهرة، مصر، 1991، ج1، ص39.

[3] محمّد الزحيلي: **تاريخ القضاء في الإسلام**، دار الفكر، ط1، دمشق، سوريا، 1995، ص323.

[4] **قرطبة**: عاصمة الأندلس، وقاعدتها، ومقرّ الإمارة والخلافة الأموية، موقعها بالقرب من إشبيلية وجيان. انظر: أبو عبد الله الحميري (ت900هـ/1495م): **صفة جزيرة الأندلس**، تح: ليفي بروفنسال، دار الجيل، ط2، بيروت، لبنان، 1988، ص156.

[5] **عبد الرحمن بن القاسم (ت191هـ/807م)**: من كبار الفقهاء المصريين من أصحاب الإمام مالك، توفّي في مصر بعد عودته من مكّة سنة 191هـ. انظر: القاضي عياض: المصدر السابق، المصدر السابق، ج3، ص260.

[6] ابن فرحون: **تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام**، تح: جمال مرعشلي، دار الكتب العلمية، دط، بيروت، لبنان، 2001، ج1، ص52. أحمد المقّري المصدر السابق، ج3، ص216.

[7] **منذر بن سعيد البلّوطي (ت355هـ/966م)**: فقيه قرطبي، تولّى القضاء فيها، وكان ظاهري المذهب، وله مؤلّفات عديدة، توفّي سنة 355هـ. انظر: محمّد صديق خان القنوجي: **التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، قطر، 2007، ص277.

[8] أبو الحسن النباهي المالقي (ت792هـ/1390م): **المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا**، تح: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، ط5، بيروت، لبنان، 1983، ص74-75.

[9] المقريزي: المصدر السابق، ج4، ص150.

تولّى قضاء الأندلس عدد كبير من المالكية،[1] عملوا على توطيد نفوذ المذهب وسيادته، من أشهرهم: القاضي ابن زرب (ت381هـ/991م)، كان من أحفظ أهل الأندلس لفقه الإمام مالك، حرص في فترة قضائه على ملاحقة أصحاب ابن مسرّة (ت319هـ/931م)، واستتابتهم، وحرق كتبهم.[2]

كما نجد أيضا في كتب الحسبة الأندلسية اعتمادا واضحا على أقوال المالكية، ما يعكس لنا سلطة هذا المذهب الفقهية والسياسية وظهوره على باقي المذاهب في الأندلس.[3]

حمَى فقهاء وقضاة المالكية مرجعية مذهبهم، وعارضوا كلّ حركة ترمي للتجديد،[4] حتّى قال فيهم أبو بكر ابن العربي (ت543هـ/1148م): "صار التقليد دينهم، والاقتداء يقينهم، فكلّما جاء أحد من المشرق بعلم، دفعوا في صدره، وحقّروا من أمره، إلّا أن يستتر عندهم بالمالكية"[5]. وممّن طالتهم يد

[1] لتفصيل أكثر حول قضاة المالكية بالأندلس انظر: الخشني: **قضاة قرطبة وعلماء إفريقية**، عناية: السيد عزت العطار الحسني، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة، مصر، 1994. الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ص9 وما بعدها.

[2] النباهي: المصدر السابق، ص78. وأحرق فقهاء المالكية كذلك كتب خليل بن عبد الملك المعروف بخليل الغفلة عند موته، انظر: بالنثيا: المرجع السابق، ص325.

[3] مثال ذلك: قول ابن عبد الرؤوف: "ومن الواضحة قال مالك... وأرخص مالك... قاله ابن القاسم، وقال أشهب... وبه قال ابن حبيب..."، وبالرغم من أنّ هذه الرسائل كانت متأخّرة عن القرن الرابع إلاّ أنّ الاعتماد عليها ممكن من باب إسقاط عمومية التاريخ على خصوصية الحدث. انظر: أحمد بن عبد الله بن عبد الرؤوف (ق6هـ/13م): رسالة في آداب الحسبة والمحتسب، ضمن: **ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب**، تح: ليفي بروفنسال، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، دط، القاهرة، مصر، 1955، ص75-76.

[4] بالنثيا: المرجع السابق، ص323-324.

[5] أبو بكر بن العربي: العواصم، المصدر السابق، ص365-366.

المالكية الإمام بقي بن مخلد (ت276هـ/889م)[1]، الذي عاد للأندلس يحمل علما من المشرق،[2] ولكنّه اضطُهد من بعض مالكية الأندلس، وأرادوا الإيقاع به وإيذائه.[3]

ومن العلماء الذين تصدّوا لكلّ محاولة تهديد لمرجعية المذهب المالكي في الأندلس أصبغ ابن خليل (ت273هـ/886م)[4] الذي تولّى زمام الفتيا في الأندلس خمسين عاما، وكان قليل البضاعة في الحديث، حتّى أنّه "يباعده ويطعن في أصحابه، وكان متعصّبا لرأي أصحاب مالك، ولابن القاسم من بينهم، وبلغ به التعصّب أن افتعل حدّثنا في ترك رفع اليدين في الصلاة بعد الإحرام... وكان معاديا للآثار، شديد التعصّب للرأي"[5]، حتّى أنّه قال: "لأن يكون في تابوتي رأس خنزير أحبّ إليّ من أن يكون فيه مسند ابن أبي شيبة."[6].

---

[1] **بقيّ بن مخلد (ت276هـ/889م)**: من المحدثين الحفّاظ، وأئمّة الدين الزهاد، رحل إلى المشرق وطلب العلم على أحمد بن حنبل وكبار العلماء، ثمّ رجع إلى الأندلس بعلم كبير، ومصنّفات كثيرة، وكان مجتهدا لا يقلد أحدا، توفّي سنة 276هـ. انظر: الضبّي: المصدر السابق، ص45-46.

[2] أبو بكر بن العربي: العواصم، المصدر السابق، ص365-366.

[3] انظر تفاصيل هذه الحادثة في: إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت790هـ/1388م): **الاعتصام**، تح: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، ط1، السعودية، 1992، ج2، ص865. أبو بكر بن العربي: العواصم، المصدر السابق، 366 وما بعدها. ابن عذاري المراكشي (ق7هـ/13م): **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، تح: كولان، ليفي بروفنسال، دار الثقافة، ط3، بيروت، لبنان، 1983، ج2، ص109-110. أبو الحسن علي بن سعيد المغربي (ت685هـ/1286م): **المغرب في حلى المغرب**، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، ط3، القاهرة، مصر، 1955، ج1، ص52. الضبّي: المصدر السابق، ص15. ابن الفرضي: المصدر السابق، ج1، ص108. أنسام غضبان عبود: "الصراع الفكري في الأندلس محنة بقي بن مخلد المتوفى سنة (276 هـ/899 م) أنموذجا"، **مجلة آداب البصرة**، جامعة البصرة، ع82، العراق، 2017، ص291 وما بعدها.

[4] **أصبغ بن خليل (ت273هـ/886م)**: من فقهاء المالكية بالأندلس، روى عن الغازي بن قيس، ويحيى بن يحيى الليثي، توفّي سنة 273هـ. انظر: ابن فرحون: الديباج المذهب، المصدر السابق، ج1، ص301-302.

[5] ابن الفرضي: المصدر السابق، ج1، ص93.

[6] أصبغ بن خليل، نقلا عن: ابن الفرضي: المصدر السابق، ج1، ص93. وقد أوردت هذا النقل على غرابته لأنّ ابن الفرضي نقله عن أصبغ بالإسناد المتصل.

المبحث الثاني: العلوم المتداولة في الأندلس قبل القرن 4هـ/10م

إذا ما تناول الباحث العلوم العقلية والطبيعية يجد أنّ الأندلسيين لم يكن لهم كبير اعتناء بها في قرون الفتح الأولى،[1] إلى أن استقرّ الحكم الأموي منتصف القرن الثالث هجري، فاعتنى بعضهم بعلم الحساب والنجوم، وبعضهم بالمنطق، وبعضهم بالفلسفة.[2]

أمّا علم الكلام، فالأندلس لم تشهد سجالا عقديا، يجعلها محتاجة له، ومشتغلة به،[3] ورغم هذا أفادتني المصادر بشخصيتين اهتمّتا بعلم الكلام في القرن الرابع، وهما: أبو القاسم بن أبي يزيد (ت410هـ/1019م)،[4] وحسين بن وليد بن نصر (ت309هـ/921م).[5]

وفي منتصف القرن الرابع هجري نشطت الحركة العلمية في الأندلس، وذلك لاعتناء الحَكم المستنصر بالعلوم وإضفائه جوّا من التسامح على الحياة الفكرية،[6] وإنشاءه لمكتبة جلب إليها من المشرق الكتب الكثيرة في المنطق والفلسفة وشتّى الفنون، ما دفع الناس إلى طلب هذه العلوم وتعلّمها.[7]

أمّا في عهد المنصور بن أبي عامر (366-399هـ/977م-1009م) فقد بلغت الحركة الأدبية خلال حكمه منزلة رفيعة،[8] حتّى صار الشّعر يجري على ألسن النساء،[9] إلّا أنّه كان متقرّبا للعوامّ بإنكاره الشديد على من تعلّم علم الفلسفة والنجوم، حتّى بلغ به الأمر أن أحرق ما كان في مكتبة الحَكم

---

[1] يقول المقّري: "كلّ العلوم لها عندهم حظّ واعتناء، إلاّ الفلسفة والتنجيم، فإنّ لهما حظّاً عظيماً عند خواصّهم، ولا يُتظاهر بهما خوف العامة" انظر: شهاب الدين أحمد المقّري المصدر السابق، ج1، ص221. ويقول صاعد: "وأمّا العلم الطبيعي والإلهي فلم يعن أحد من أهل الأندلس بهما كبير عناية" انظر: أبو القاسم بن صاعد الأندلسي (ت462هـ/1070م): **طبقات الأمم**، تح: لويس شيخو، المطبعة الكاثوليكية، دط، بيروت، لبنان، 1912، ص77.

[2] ابن صاعد: نفسه، ص ص 62-65.

[3] ابن حزم: رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها، المصدر السابق، ج2، ص186.

[4] القاضي عياض: المصدر السابق، ج7، ص91-92.

[5] ابن الفرضي: المصدر السابق، ج1، ص134.

[6] بالنثيا: المرجع السابق، ص330.

[7] ابن صاعد: المصدر السابق، ص65-66.

[8] بالنثيا: المرجع السابق، ص65. سعد بن عبد الله صالح البشري: **الحياة العلمية في عصر الخلافة في الأندلس (316– 422هـ/ 928– 1030 م)**، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، دط، المملكة العربية السعودية، 1994، ص80.

[9] بالنثيا: نفسه، ص73.

المستنصر منها أمام العلماء، ولم يُبقِ إلّا على كتب اللّغة، والأدب، والطبّ، والحساب والحديث،[1] ما جعل الدراسات الفلسفية في الأندلس تتوقّف قليلا،[2] لتواصل سيرها مجدّدا بعد سقوط الخلافة وقيام ممالك الطوائف.[3]

أمّا علوم الشّريعة فيلخّص المقّري (ت1041هـ/1632م) حالتها قائلا: "وقراءة القرآن بالسبع ورواية الحديث عندهم رفيعة، وللفقه رونقٌ ووجاهة، ولا مذهب لهم إلاّ مذهب مالك... وسمة الفقيه عندهم جليلة... وقد يقولون للكاتب والنحوي واللغوي فقيه لأنّها عندهم أرفع السمات، وعلم الأصول عندهم متوسّط الحال، والنحو عندهم في نهاية من علوّ الطبقة... وهم كثيرو البحث فيه... وكلّ عالم في أيّ علم لا يكون متمكّناً من علم النحو... فليس عندهم بمستحقّ للتمييز،[4] ولا سالم من الازدراء"[5].

ففي علم الحديث ظهرت جهود محمودة لبعض الأندلسيين، نذكر منهم: عبد الرحمن بن فطيس (ت402هـ/1012م)، المتوسّع في الرواية والمكثر من كتابة الحديث. وإبراهيم بن شنظير (ت401هـ/1011م) المميّز للحديث والعارف بطرقه.[6] وعبد الله بن فرج (ت380هـ/990م)، الملمّ بعلم الرجال، والمشتهر بذلك. وأحمد بن مسعدة (ت327هـ/939م). وأحمد بن عمرو

---

[1] ابن عذاري: المصدر السابق، ج2، ص293. أحمد المقّري المصدر السابق، ج1، ص221. ابن صاعد: المصدر السابق، ص ص65-67.

[2] يقول صاعد بعد ذكره لهذه الحادثة: "فسكن أكثر من كان تحرّك للحكمة عند ذلك وخملت نفوسهم وتستروا بما كان عندهم من تلك العلوم ولم يزل أولو النباهة من ذلك الوقت يكتمون ما يعرفونه منها ويظهرون ما تجوّز لهم فيه من الحساب والفرائض والطبّ وما أشبه ذلك" انظر: ابن صاعد: نفسه، ص66-67.

[3] بالنثيا: المرجع السابق، ص333.

[4] ممّا يؤيّد هذا قول ابن حزم: "وأمّا من وسم اسمه باسم العلم والفقه وهو جاهل للنحو واللغة فحرام عليه أن يفتي في دين الله بكلمة، وحرام على المسلمين أن يستفتوه" انظر: أبو محمّد علي بن أحمد بن حزم: **رسالة التلخيص لوجوه التخليص**، ضمن: رسائل ابن حزم الأندلسي، المصدر السابق، ج3، ص162.

[5] أحمد المقّري المصدر السابق، ج1، ص221.

[6] أبو القاسم بن بشكوال (ت578هـ/1182م): **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس**، عناية: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة، مصر، 1955، ص91-300.

(ت3112هـ/924م) الحافظ للحديث، الذي كانت الرحلة إليه في وقته[1]. وأبو عبد الله بن مفرج (ت380هـ/990م)، الذي عُدَّ من أعلم أهل الأندلس بالحديث.[2]

أمّا مؤلّفاتهم في هذا العلم خلال القرن الرابع، فقد وجدتُ كتابا لمحمّد بن الحذّاء التميمي (ت410هـ/1019م) سمّاه الاستنباط لمعاني السنن والأحكام من أحاديث الموطّأ،[3] وكتابا في تاريخ الرجال وجرحهم ألّفه أحمد بن حزم المنتجيلي (ت350هـ/961م)،[4] وكتاب في تفسير الموطّأ لعبد الرحمن القنازعي (ت413هـ/1022م).[5] وللقاضي محمّد بن عمر بن لبابة (ت331هـ/943م) كتاب سمّاه المنتخب،[6] إضافة إلى مؤلّفات ابن فطيس.[7]

والملاحظ على علم الحديث في الأندلس إلى ما قبيل القرن الخامس، اعتماده في الأغلب على الرواية الإسنادية وجمع الآثار وشرحها، مع قلّة الصنعة في نقد الحديث متنا وسندا.[8]

أمّا علم التفسير فممّن اعتنى به قاسم بن أصبغ (ت340هـ/951م)، الذي كان له كتاب في أحكام القرآن،[9] وعثمان بن محمد (ت356هـ/967م)، الذي كان حافظا للتفسير، وخلف ابن

---

[1] ابن الفرضي: المصدر السابق، ج1، ص38-49-283.

[2] القاضي عياض: المصدر السابق، ج6، ص143.

[3] ابن فرحون: الديباج المذهب، المصدر السابق، ج2، ص237.

[4] الضبّي: المصدر السابق، ص181.

[5] أبو بكر ابن خير الإشبيلي (ت575هـ/1179م): **فهرسة ابن خير الإشبيلي**، تح: محمّد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1998، ص75.

[6] الحميدي: المصدر السابق، ص98. وقد أثنى على هذا الكتاب ابن حزم، انظر: ابن حزم: رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها، المصدر السابق، ج2، ص118.

[7] في مؤلفات ابن فطيس، انظر: شمس الدين الداوودي (ت945هـ/1538م): **طبقات المفسرين**، تح: مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية، دط، بيروت، لبنان، 1983، ج1، ص292. الصفدي: المصدر السابق، ج18، ص153.

[8] خرجت بهذه الملاحظة بعد استقرائي لجهود الأندلسيين في نقد الحديث قبل القرن الخامس، إذ لم أجد اعتناء كبيرا منهم بعلم الجرح والتعديل ولا بعلل الحديث والحكم عليه متنا وسندا، وممّا يؤيد ذلك خلوّ القرن الرابع من مؤلّفات معتبرة في هذا العلم، انظر: مصطفى أحمد حميداتو: **مدرسة الحديث في الأندلس**، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2007، ج2، ص513.

[9] الداوودي: المصدر السابق، ج2، ص36.

حاجب (ت320هـ/932م)، الذي كان مفتيا ومفسرا،[1] ويحي الفزاري (ت366هـ/م977م)، الذي عُني بالقراءات والتفسير،[2] إضافة إلى غيرهم.[3]

والملاحظ على جهود الأندلسيين في علم التفسير خلال القرن الرابع، اقتصارها في الأغلب على الرواية والتلخيص، ولم تكد تؤلّف تفسيرا كاملا،[4] إلاّ ما رُوي عن ابن أبي زمنين (ت399هـ/1009م) في تفسيره.[5]

أمّا علم أصول الفقه، فضعفُ مالكية الأندلس فيه خلال القرن الرابع من الصعب أن يُمارى فيه،[6] وكلّ ما وجدته في المصادر التي وقعت بين يدي شخصيتان أندلسيتان اهتمّتا بهذا العلم خلال القرن الرابع هما: أحمد بن عبد الوهاب بن يونس (ت399هـ/1009م)، الذي كان يميل إلى المذهب الشافعي، قال عنه ابن الفرضي (ت403هـ/1013م): "كان رجلا حافظا للفقه، عالما بالاختلاف، ذكيّا، بصيرا بالحجاج، حسن النظر... وكان يميل إلى مذهب الشافعي"[7]، وأبو مروان عبد الملك بن أحمد (ت336هـ/948م)، قال عنه القاضي عياض (ت544هـ/1149م): "كان متقدّماً في فقهاء قرطبة الأشراف، مشاوراً. له حظّ من علم المسائل، مع عفّة. وله كتاب سمّاه: كنز معرفة الأصول، ورجح

---

[1] ابن الفرضي: المصدر السابق، ج1، ص161-349.

[2] نفسه، ج2، ص188-189.

[3] للتوسّع أكثر انظر: عبد السلام أبو سعد: "رحلة التفسير في الأندلس من الفتح الإسلامي إلى عصر ابن عطية"، **مجلة كلية الدعوة الإسلامية**، كلية الدعوة الإسلامية، ع12، طرابلس، ليبيا، 1995، ص164 وما بعدها.

[4] عبد السلام أبو سعد: المرجع السابق، ص181-182.

[5] اختصر ابن أبي زمنين تفسير يحي بن سلام في كتاب مستقلّ وسمّاه تفسير القرآن العزيز، زاد فيه زيادات كثيرة جعلت له منهجا مستقلّا في التفسير، انظر: أبو عبد الله محمّد ابن أبي زمنين (ت399هـ/1009م): **تفسير القرآن العزيز**، تح: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، محمّد بن مصطفى الكنز، الفاروق الحديثة، ط1، القاهرة، مصر، 2002، ج1، ص111. إلياس مسعودي: **ابن أبي زمنين ومنهجه في التفسير**، رسالة ماجستير في العلوم الإسلامية، إشراف: محمود مغراوي، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2012، ص39.

[6] محمّد رفيع: "ضوابط تدبير الاختلاف في التراث الأصولي المالكي"، **مجلة المذهب المالكي**، مطبعة النجاع الجديدة، ع3، الدار البيضاء، المغرب، ربيع، 2007، ص65.

[7] ابن الفرضي: المصدر السابق، ج1، ص59.

مذهب مالك، جمع فيه أشياء من أصول الفقه، ومقدّمات العلم، لم يكن فيما جمع من ذلك بالحاذق ولا بالنبيل القول"[1].

والظاهر أنّ قلّة عناية مالكية الأندلس بأصول الفقه راجع إلى خلوّ الأندلس من مذهب منافس، يدفع علماءها إلى تقرير أصول مذهبهم والدفاع عنها، وهذا ما تعبّر عنه نظرية توينبي بالتحدّي الضعيف الذي تستحيل معه أيّ استجابة ناجحة.[2] وممّا يؤيّد ذلك اهتمام مالكية العراق بالتقعيد والتأصيل،[3] كابن خويز منداد (390هـ/1000م)،[4] وابن القصّار (ت398هـ/1008م) والقاضي عبد الوهاب (ت362هـ/937م)، وذلك لأنّهم شهدوا تحدّيا شديدا من قِبَل المذاهب الفقهية الأخرى،[5] جعلهم يبرعون في هذا العلم ويؤسّسون لعلم أصول الفقه المالكي.[6]

المبحث الثالث: مستوى المعرفة الفقهية في الأندلس خلال القرن 4هـ/10م

استنادا إلى ما تقدّم، فإن المعرفة الفقهية في الأندلس قبيل القرن الخامس غلبت عليها أجواء التقليد (**انظر: الملحق 01**)، وتمسّكت أشدّ التمسك بفقه مالك شرحا لكتبه، وحفظا لمسائل مذهبه،[7] واختصارا لمتونها.[8] ورغم محاولات البعض من بثّ نَفَس جديد ومسار مختلف للدراسات الفقهية من

---

[1] القاضي عياض: المصدر السابق، ج8، ص21.

[2] عبد الحليم مهورباشة: **فلسفة التاريخ مدخل إلى النماذج التفسيرية**، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، بيروت، لبنان، 2016، ص153.

[3] عبد الحق حميش: "مدارس المذهب المالكي دراسة تحليلية"، **مجلة المذهب المالكي**، مطبعة النجاح الجديدة، ع7، الدار البيضاء، المغرب، ربيع، 2009، ص36.

[4] انظر مؤلفاته في الأصول في: أحمد فاضل: "الفقيه الأصولي المالكي ابن خويز منداد واختياراته الفقهية"، **مجلة المذهب المالكي**، مطبعة النجاح الجديدة، ع 17، الدار البيضاء، المغرب، خريف، 2013، ص81.

[5] عبد الرحمن الشعلان: **أصول فقه الإمام مالك (أدلته النقلية)**، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، ط1، الرياض، المملكة لعربية السعودية، 2003، ص22.

[6] عبد الحق حميش: المرجع السابق، ص37.

[7] محمّد رفيع: "ضوابط تدبير الاختلاف في التراث الأصولي المالكي"، المرجع السابق، ص65.

Muhammad Khalid Masud: "A History of Islamic Law in Spain: An overview", **Islamic Research Institute**, Pakistan, T30, N1-2, 1991, p16.

[8] انظر مختصرات المذهب المالكي التي ظهرت في القرن الرابع في: عمر الجيدي: **مباحث في المذهب المالكي في المغرب**، الهلال العربية للطباعة والنشر، ط1، الرباط، المغرب، 1993، ص88.

أمثال بقيّ بن مخلد، وابن وضّاح (287هـ/900م)، والأصيلي (ت392هـ/1002م)،[1] إلّا أنّهم أخفقوا أمام صلابة المالكية ورفضهم لأيّ تجديد.[2]

ونتيجة لهذا جَمدت الدراسة الفقهية، وماتت العلوم،[3] وقلّ نشاط الطالبين لها،[4] وعَكف أهل الأندلس على الواضحة ثمّ العُتبية، وتسمّى بالمستخرجة،[5] فيها الكثير من الأحاديث المطروحة والمسائل الغريبة الشاذة،[6] حتّى أنّ ابن وضاح قال عنها: "إنّ المستخرجة فيها خطأ كثير"[7]، وقال فيها آخر: "رأيت جلّها كذوبا"[8].

كما لم يُحسن المالكية التعامل مع النوازل الفقهية التي لم يجدوا أحكاما لها في مدوّنات مذهبهم، ونظروا فيها من غير بصيرة علم واجتهاد فتاهوا.[9] وحتّى أصول الفقه، ذلك العلم الجدلي العادي،[10] الذي يتمكّن الفقيه من خلاله على معرفة "دلائل الفقه إجمالا، وكيفية الاستفادة منها، وحال المستفيد"[1]

---

[1] طاهر بن علي: **ابن حزم وظاهرة التجديد**، رسالة ماجستير في التاريخ، إشراف: موسى لقبال، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001، ص71.

[2] قال ابن العربي: "فإن ظهر عندهم من له معرفة، أو جاءهم بفائدة في الدين، وطريقة من سلف الصالحين، وسرد لهم البراهين، غمزوا جانبه، وقبّحوا عجائبه، وعيبوا حقّه استكبارا، وعتوّا، وجحدوا علمه، وقد استيقنته أنفسهم ظلما وعلوّا، وسعوا في إخمال ذكره، وتحقير قدره، وافتعلوا عليه، وردّوا كل عظيمة إليه" انظر: أبو بكر ابن العربي: العواصم، المصدر السابق، ص369. بالنثيا: المرجع السابق، ص323-324. ليفي بروفنسال: **حضارة العرب في إسبانيا**، تع: ذوقان قرقوط، منشورات دار مكتبة الحياة، دط، بيروت، لبنان، دت، ص68.

[3] أبو بكر بن العربي: العواصم، المصدر السابق، 367. يقول ابن عربي: "وكم عندنا من العلوم، وماذا جمعنا من الفوائد، ولم نجد لها في هذه الأقطار محلا، ولا رأينا لها أهلا، فخزنّاها فيما بيننا وبين ربّنا" انظر: أبو بكر ابن العربي: **سراج المريدين في سبيل الدين**، تح: عبد الله التوراتي، دار الحديث الكنانية، ط1، طنجة، المغرب، 2017، ج3، ص305.

[4] ابن أبي زمنين: المصدر السابق، ج1، ص111.

[5] عبد الرحمن بن محمّد بن خلدون (ت808هـ/1405م): **العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، تح: خليل شحادة، دار الفكر، ط2، بيروت، لبنان، 1988، ج1، ص569.

[6] ابن الفرضي: المصدر السابق، ج2، ص8.

[7] ابن وضاح: نقلا عن: نفسه.

[8] نفسه.

[9] أبو بكر بن العربي: العواصم، المصدر السابق، ص367.

[10] بالنثيا: المرجع السابق، ص431.

المستفيد"[1] انصرف عنه كثير من المالكية ولم يعتنوا به عناية تمكّنهم من استخراج أحكام تؤطّرها أصولُ مذهبهم.[2]

بل عكفوا على حفظ المسائل المجرّدة، وغلب عندهم التقليد على التنظير،[3] وشهد عليهم بذلك نُظراؤهم من مالكية العراق،[4] حتّى أنّ بعض مقدَّميهم في العلم كان ممّن لا يحلّ له أن يفتي في مسألة من الدين،[5] ولم يكن عندهم من آثار الصحابة والتابعين كبيرُ شيء، "وإنّما مُصحفهم مذهبُ إمامهم"[6].

وتديّنوا أساسا بتقليد ابن القاسم، وكانوا إذا اختلفت الروايات عن مالك أخذوا بقوله،[7] حتّى أنّ الفقيه فضل بن سلمة بن حريز (ت319هـ/931م) لما دخل إلبيرة[8] "وجد فُقهاءها قد تمكّن سؤددهم وتفنّنهم في المدوّنة خاصّة، فلمّا جالسهم وذكر لهم أقوال أصحاب مالك قالوا: دع هذا عنك، فلسنا نحتاج إليه، طريقتنا كلام ابن القاسم لا غيره..."[9].

---

[1] صفي الدين عبد المؤمن الحنبلي (ت739هـ/1338م): قواعد الأصول ومعاقد الفصول مختصر تحقيق الأمل في علمي الأصول والجدل، تح: أنس بن عادل اليتامى، عبد العزيز بن عدنان العيدان، دار الركائز للنشر والتوزيع، ط1، الكويت، 2018، ص48.

[2] بالنثيا: المرجع السابق، ص431.

[3] نجم الدين الهنتاتي: **المذهب المالكي بالغرب الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس الهجري – الحادي عشر الميلادي**، تبر الزمان، دط، تونس، 2004، ص224. ج س كولان: **الأندلس**، تع: إبراهيم خورشيد وآخرون، دار الكتاب اللبناني، ط1، بيروت، لبنان، 1980، ص146.

[4] تقي الدين أبو العباس ابن تيمية الحراني (ت728هـ/1328م): **مجموع الفتاوى**، تح: أنور الباز، عامر الجزار، دار الوفاء، ط3، المنصورة، مصر، 2005، ج20، ص310.

[5] وذلك لأنّ بعضهم كان يلتبس ببعض المعاصي، ولا يحفظ من العلم إلاّ المدونة والمستخرجة. انظر: ابن حزم: **الإحكام في أصول الأحكام**، تح: أحمد محمّد شاكر، دار الآفاق الجديدة، دط، بيروت، لبنان، دت، ج6، ص167-ج5، ص129.

[6] ابن فرحون: تبصرة الحكام، المصدر السابق، ج1، ص23.

[7] نقل الونشريسي عن أحد المالكية أنّه قال: "إذا اختلف الناس عن مالك فالقول ما قاله ابن القاسم"، ونقل عن آخر أنه قال: "ليس من أصحاب مالك من عرف مذهبه مثل ما عرفه ابن القاسم". انظر: الونشريسي: المصدر السابق، ج12، ص22-23.

[8] **إلبيرة**: مدينة من مدن الأندلس، أسّسها عبد الرحمن بن معاوية، وأسكنها العرب، بينها وبين غرناطة ستّة أميال. انظر: الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص29.

[9] القاضي عياض: المصدر السابق، ج5، ص222. وانظر قصّة أخرى مشابهة في: ابن حيان: **المقتبس من أنباء أهل الأندلس**، تح: محمود علي مكي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، دط، القاهرة، مصر، 1970، ص190-191.

كما تكاسلوا عن الاعتناء بنصوص القرآن والسنة وما في معانيهما من أحكام الحلال والحرام،[1] وعوّلوا على حفظ المسائل،[2] يقول ابن عبد البرّ (ت463هـ/1071م)[3] في وصف حالة الفقه في زمانه: "وحسب أحدهم أن يقول رواية فلان ورواية فلان ومن خالف عندهم الرواية التي لا يقف على معناها وأصلها وصحّة وجهها كأنّه قد خالف نصّ الكتاب وثابت السنّة "[4].

أمّا منهجية تعليم الطلبة فقد كانت متواضعة لا تصنع مجتهدا ولا تُنتج فقيها، يقول فيها أبو بكر بن العربي (ت543هـ/1148م): "فصار الصبي إذا عقل فإن سلكوا به أمثل طريقة لهم، علّموه كتاب الله، فإذا حذقه، نقلوه إلى الأدب، فإذا نهض فيه، حفّظوه الموطّأ، فإذا لقنه، نقلوه إلى المدونة، ثمّ ينقلونه إلى وثائق ابن العطار ثمّ يختمون له بأحكام ابن سهل"[5].

والملاحظ على هذه المنهجية اعتمادها الكلّي على التلقين، من غير تفهُّم للمعاني، ولا مدارسة جادّة للقرآن والحديث، اللذين هما أساس العلم وأصله. ومن النتائج السلبية لعكوف أكثر فقهاء الأندلس على المسائل وشروحها، قلّة براعتهم في النظر العقلي وفُنون الجدل والحجاج،[6] ما جعل ابن حزم الظاهري (ت456هـ/1056م)[7] ينال صيتا عاليا بينهم، لأنّه يحسن فنون الجدل وأصول الفقه التي لا يحسنونها.[8]

---

[1] انظر ما قاله ابن حزم عن هذا في: ابن حزم: الرسالة الباهرة، المصدر السابق، ص30. ابن حزم: الإحكام، المصدر السابق، ج6، ص118.

[2] أبو عمر يوسف بن عبد البرّ (ت463هـ/1070م): **جامع بيان العلم وفضله**، تح: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، ط1، المملكة العربية السعودية، 1994، ج2، ص1135.

[3] ستأتي ترجمته في الفصل الثاني.

[4] ابن عبد البرّ: جامع بيان العلم، المصدر السابق، ج2، 1137.

[5] أبو بكر بن العربي: العواصم، المصدر السابق، ص367.

[6] ابن خلدون: المصدر السابق، ج1، ص742. مصطفى صادقي: **منهج تدريس الفقه دراسة تاريخية تربوية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 2012، ص116.

[7] ستأتي ترجمته في الفصل الأول.

[8] القاضي عياض: المصدر السابق، ج8، ص122.

وهكذا نخلص إلى أنّ مستوى العقل الفقهيّ الأندلسي خلال القرن الرابع، لم يتجاوز التّقليد، واكتفى بممارسة الفقه من خلال الشروح والمرويّات داخل إطار المذهب المالكي القاسمي[1]، زد على ذلك أنّه لم يشارك مشاركة فعّالة في علمي أصول الفقه والفقه المقارن الذينِ هُما محرّكا التجديد الفقهي. ومن الجدير بالذكر أنّ حالة الفقه في الأندلس قبيل القرن الخامس لم تكن بمنأى عمّا كان سائدا في المشرق من فتور في التقنين وغلق لباب الاجتهاد، وأخذ بالتقليد.[2]

[1] نسبة لابن القاسم صاحب الإمام مالك.

[2] عبد الوهاب خلاف: **علم أصول الفقه وخلاصة تاريخ التشريع**، دار الفكر العربي، ط7، القاهرة، مصر، 1956، ص260. عبد السلام بن عبد الكريم: **التجديد والمجددون في أصول الفقه**، المكتبة الإسلامية، ط3، القاهرة، مصر، 2007، ص58. أبو بكر بن العربي: العواصم، المصدر السابق، ص360. ابن حزم: **الصّادع في الرد على من قال بالقياس والرأي والتقليد والاستحسان والتعليل**، تح: مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية، ط1، عمان، الأردن، 2008، ص385. طاهر بن علي: المرجع السابق، ص66.

الفصل الأول: ابن حزم ويقينية المعرفة الفقهية (ت456هـ/1064م)

المبحث الأوّل: نشأة ابن حزم وأثرها في تكوينه العلمي

المبحث الثاني: أصول المعرفة الفقهية عند ابن حزم

المبحث الثالث: الإنتاج العلمي لابن حزم

المبحث الرابع: بنيات العقل الفقهي عند ابن حزم

يعدّ الإمام ابن حزم الظاهري من أهمّ فقهاء القرن الخامس، ومن أكثرهم تصنيفا، وتأثيرا على مستوى المعرفة الفقهية الأندلسية، وذلك لما جاء به من جديد فقه ومسلك استنباط مغاير لما ساد في الأندلس خلال قرون. ولما اهتمّ به كذلك من تأسيس لاتّجاه جديد في تناول المخزون الفقهي تأسيسا وتفريعا، استطاع أن ينافس به المذهب المالكي في هيمنته على الحياة الفقهية في الأندلس.

ما هي القوالب المنهجية التي أحدثها ابن حزم الظاهري في بنية العقل الفقهي الأندلسي في القرن الخامس هجري؟

المبحث الأول: نشأة ابن حزم وأثرها في تكوينه العلمي

أولا– نشأة ابن حزم:

هو أبو محمّد علي بن أحمد بن سعيد ابن حزم،[1] ولد بقرطبة في آخر رمضان من سنة 384هـ/994م،[2] يكاد يجمع المؤرّخون على أنّه فارسي الأصل،[3] خلافا لابن حيّان (469هـ/1077م) الذي ذهب إلى أنّه من عجم الأندلس.[4] كان أبوه أحمد بن سعيد من وزراء

---

[1] الحميدي: المصدر السابق، ص308.

[2] انظر ترجمته في: ابن صاعد: المصدر السابق، ص77. أبو الحسن علي بن محمّد ابن القطان (ت628هـ/1231م): **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**، تح: حسين آيت سعيد، دار طيبة، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1997، ج1، ص56.

[3] الحميدي: المصدر السابق، ص308. ابن صاعد: المصدر السابق، ص75. عبد الواحد بن علي المراكشي (ت647هـ/1249م): **المعجب في تلخيص أخبار المغرب من لدن فتح الأندلس إلى آخر عصر الموحدين**، تح: صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، ط1، بيروت، لبنان، 2006، ص43. أبو العباس شمس الدين أحمد ابن خلكان (ت681هـ/1282م): **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تح: إحسان عباس، دار صادر، دط، بيروت، لبنان، ج3، ص325. أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت774هـ/1372م): **البداية والنهاية**، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، دم، 2003، ج15، ص795-796. أبو عبد الله شمس الدين محمّد بن أحمد الذهبي (ت748هـ/1347م): **سير أعلام النبلاء**، تح: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط3، بيروت، لبنان، 1985، ج18، ص184. أبو عبد الله محمّد لسان الدين ابن الخطيب (ت776هـ/1374م): **الإحاطة في أخبار غرناطة**، تح: محمّد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، مصر، 1977، ج4، ص111 وما بعدها.

[4] ابن حيان نقلا عن: ابن بسّام (ت542هـ/1147م): **الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة**، تح: إحسان عباس، الدار العربية للكتاب، ط1، تونس، 1981، ج1، ص170. والصّحيح أن نسب ابن حزم فارسي كما ذكر أغلب من أرّخ له، وكما ذكر هو عن نفسه، انظر: ابن حزم: **ديوان ابن حزم**، تح: صبحي رشاد عبد الكريم، دار الصحابة للتراث، ط1، مصر، 1990، ص76. أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري: **ابن حزم خلال ألف عام**، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1982، ج1، ص94.

المنصور بن أبي عامر، واشتغل بالوزارة هو أيضا فترة من الزمن،[1] ما جعله ينشأ في رفاهية وتنعّم،[2] ويشرف على تربيته نساء القصر وجواريه الذين علّمنه القرآن والخطّ وبعض الأشعار.[3]

بدأ طلب العلم مبكّرا[4] في حدود سنة 400هـ/1010م،[5] على يحي بن مسعود بن وجه الجنة (ت402هـ/1012م)، وأحمد بن محمّد بن الجسور (ت401هـ/1011م)، وأبي الخيار مسعود بن مفلت (ت426هـ/1035م)،[6] وغيرهم من شيوخ الأندلس.[7] مال أوّلا إلى الأدب والشعر والمنطق[8] الذي أخذه عن محمّد بن الحسن المذحجي (ت420هـ/1029م)،[9] ودرس بعض كتب المذهب المالكي[10] وألفّ شرحا للموطأ،[11] ثمّ تمذهب بمذهب الشافعي وانتقل بعده إلى مذهب أهل

---

[1] ابن صاعد: المصدر السابق، ص75-76. عبد الواحد المراكشي: المصدر السابق، ص43.

[2] الذهبي: السير، المصدر السابق، ج18، ص186.

[3] ابن حزم: **طوق الحمامة في الألفة والألاف**، ضمن رسائل ابن حزم، تح: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، بيروت، لبنان، 1987، ج1، ص166.

[4] ذكر الحميدي أن ابن حزم سمع من ابن الجسور قبل سنة 400هـ، انظر: الحميدي: المصدر السابق، ص308.

[5] ذكر ياقوت الحموي أنّ طلب ابن حزم للعلم لم يكن إلّا في سنّ السّادسة والعشرين، بعد خطأه في تحيّة المسجد عند الصلاة على أحد الجنائز، ولكنّ المادّة التّاريخية التي وجدتها في المصادر تحكم بالخطأ على هذه القصّة، فقد ذكر ابن حزم أنّه صلّى الجنازة على هشام المؤيّد قبل سنة 400هـ، كما يذكر أيضا أنّه كان يحضر حلقات العلم في مساجد قرطبة ويروي عن بعض علمائها سنة 401هـ، ومن شبه المستحيل أن يكون راويا للحديث ولا يعرف تحيّة المسجد انظر: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي (ت626هـ/1229م): **معجم الأدباء**، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1993، ج4، ص1652. ابن حزم: **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، تح: محمّد إبراهيم نصر، عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، دط، بيروت، لبنان، دت، ج1، ص124-125. ابن حزم: طوق الحمامة، المصدر السابق، ج1، ص286. محمّد أبو زهرة: **ابن حزم حياته وعصره وآراؤه الفقهية**، دار الفكر العربي، دط، القاهرة، مصر، 1978، ص31.

[6] الضبّي: المصدر السابق، ص467.

[7] الذهبي: السير، المصدر السابق، ج18، ص185. وانظر قائمة تامّة بشيوخ ابن حزم في: محمّد المنوني: "شيوخ ابن حزم في مقروءاته ومروياته"، **مجلة المناهل**، وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية، ع7، الرباط، المغرب، نوفمبر، 1976، ص245 وما بعدها.

[8] الذهبي: السير، المصدر السابق، ج18، ص186.

[9] ابن حزم: **التقريب لحد المنطق**، ضمن رسائل ابن حزم: تح: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، لبنان، 1983، ج4، ص39.

[10] توفيق بن أحمد الغلبزولي: **المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس**، دار ابن حزم للنشر والتوزيع، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص483.

[11] ابن حيان، نقلا عن: ابن بسّام: المصدر السابق، ج1، ص170.

الظاهر،[1]واجتهد فيه حتى خالف الإمام داود (ت270هـ/884م)[2] مؤسّس المذهب.[3] ونال من علوم الشريعة ما لم ينله أحد قبله بالأندلس.[4] وبرع في علم الحديث والفقه واستنبط الأحكام من الكتاب والسنّة.[5] وشارك في كثير من العلوم كالجدل، والنسب، والمنطق، والفلسفة،[6] والملل والنحل،[7] والأدب والشعر، مع ما كان يتميّز به من الذكاء وسرعة الحفظ[8] ما جعله يفوق أهل زمانه،[9] "ويتصرّف في فنون تقصُر عنها ألسنة فقهاء الأندلس في ذلك الوقت"[10].

اجتمعت في ابن حزم أدوات الاجتهاد كاملة،[11] ولقيَ منافرة شديدة من علماء المالكية بسبب آرائه في الفقه والعقيدة، وناظر كثيرا منهم،[12] حتّى آذوه ومقتوه وحرقوا كتبه علانية،[13] وعابوا عليه أنّه لم يطلب العلم من الشيوخ.[14]

---

[1] ابن بسّام: المصدر السابق، ج1، ص167. ابن خلكان: المصدر السابق، ج3، ص325. الذهبي: السير، المصدر السابق، ج18، ص186-187.

[2] **داود الظاهري (ت270هـ/884م)**: هو داود بن علي بن خلف، أصله من أصبهان، ومولده بالكوفة، فقيه وزاهد، كان متمذهبا بمذهب الشافعي، ثمّ تركه واتّجه إلى القول بالظاهر، ويعتبر مؤسّس هذا المذهب، توفّي ببغداد سنة 270هـ. انظر: أبو إسحاق الشيرازي: **طبقات الفقهاء**، تح: إحسان عباس، دار الرائد العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1970، ص92. الذهبي: السير، المصدر السابق، ج13، ص97 وما بعدها.

[3] ابن خلدون: المصدر السابق، ج1، ص565.

[4] ابن صاعد: المصدر السابق، ص76.

[5] الحميدي: المصدر السابق، ص308. الذهبي: السير، المصدر السابق، ج18، ص202.

[6] ابن بسّام: المصدر السابق، ج1، ص167. ابن خلكان: وفيات الأعيان، المصدر السابق، ج3، ص325.

[7] الذهبي: **العبر في خبر من غبر**، تح: صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، دط، الكويت، 1984، ج3، ص241.

[8] الذهبي: السير، المصدر السابق، ج18، ص187-202. الحميدي: المصدر السابق، ص309.

[9] ابن كثير: البداية والنهاية، المصدر السابق، ج15، ص796.

[10] القاضي عياض: المصدر السابق، ج8، ص122.

[11] الذهبي: **تذكرة الحفاظ**، دون محقق، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1998، ج3، ص231.

[12] انظر أخبار مناظرات ابن حزم مع بعض فقهاء المالكية في: سمير القدوري: "المؤلفات الأندلسية والمغربية في الرد على ابن حزم الظاهري"، **مجلة الذخائر**، دج، ع11-12، بيروت، لبنان، صيف، 2002، ص171 وما بعدها.

[13] أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت852هـ/1448م): **لسان الميزان**، تح: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط1، بيروت، لبنان، 2002، ج5، ص488.

[14] إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت790هـ/1388م): **الموافقات**، تح: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط1، مصر، 1997، ج1، ص144.

وكانت لابن حزم تنقّلات عديدة بين مدن الأندلس (**انظر: الملحق 02**)، فرضتها عليه الأحداث السياسية وخصومته مع فقهاء المالكية، إذ خرج من قرطبة سنة 404هـ/1014م ومكث في كل من مالقة،[1] وألمرية،[2] وبلنسية،[3] ودانية،[4] وميورقة،[5] التي ناظر فيها أبا الوليد الباجي

[1] **مالقة:** مدينة من مدن الأندلس، سكنها العرب، مطلّة على شاطئ البحر، يقع سورها بين ألمرية والجزيرة الخضراء. انظر: ياقوت الحموي: **معجم البلدان**، دون محقق، دار صادر، ط2، بيروت، لبنان، 1995، ج5، ص43. الإصطخري: المصدر السابق، ص47.

[2] **ألمرية:** مدينة أندلسية، أمر ببنائها عبد الرحمن الناصر، فيها سور حصين، وكانت في الأصل مكانا يُرابط به المسلمون، ثم بنيت المدينة، وحُصّنت، واشتهرت بصناعة النسيج. انظر: الحميري: **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تح: إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة، ط2، بيروت، لبنان، 1980، ص537. سراج الدين ابن الوردي (ت852هـ/1448م): **خريدة العجائب وفريدة الغرائب**، تح: أنور محمود زناتي وآخرون، مكتبة الثقافة الإسلامية، ط1، القاهرة، مصر، 2008، ص69.

[3] **بلنسية:** مدينة في شرق الأندلس، تقع بين مرسية، وطرطوشة. انظر: البروسوي: المصدر السابق، ص224. الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص47.

[44] **دانية:** مدينة من مدن الأندلس الشرقية، من أعمال بلنسية، كانت قاعدة لجيش مجاهد العامري. انظر: الحميري: الروض المعطار، المصدر السابق، ص231. ياقوت الحموي: معجم البلدان، المصدر السابق، ص434.

[5] **ميورقة:** جزيرة تقع شرق الأندلس، فتحها المسلمون سنة 290هـ. انظر الحميري: الروض المعطار، المصدر السابق، ص188. ياقوت الحموي: معجم البلدان، المصدر السابق، ج5، ص246.

(ت474هـ/1081م)،[1] وسرقسطة[2]، وطرطوشة[3]، وإشبيلية[4]،[5] وانتهى به المطاف في بادية لبلة[6]، وبها توفّي في 28 شعبان سنة 456 هـ/1064م[7].

ثانيا– أثر نشأته في تكوينه العلمي:

قدّمت في العنصر الأوّل أنّ ابن حزم عاش عيشَة مترفة، لم يكن بها في حاجة إلى وقت يشغله في طلب المال والعمل،[8] ورعته أيدي الجواري والنساء في القصر،[9] ومن الطبيعي أن يكون للملاطفة والرعاية، والمراقبة المبالغ فيها،[10] والأمراض الجسمية أثر على نفسية ابن حزم، من حيث حدّة المزاج وعنف الرد وسرعة الانفعال،[11] لهذا لا نستغرب ما نجده في مؤلّفاته ومناظراته من قسوة، جعلت فقهاء الأندلس ينفرون ويحذّرون منه.[12]

---

[1] محمّد بن عبد الله ابن الأبّار (ت658هـ/1260م): **التكملة لكتاب الصلة**، تح: عبد السلام الهراس، دار الفكر، دط، لبنان، 1995، ج1، ص316. أحمد المقّري: المصدر السابق، ج2، ص77. القاضي عياض: المصدر السابق، ج8، ص122.

[2] **سرقسطة**: مدينة تقع في شرق الأندلس، كبيرة المساحة، تعرف عند الأندلسيين بالمدينة البيضاء. انظر: الحميري: الروض المعطار، المصدر السابق، ص317.

[3] **طرطوشة**: مدينة أندلسية، قريبة من البحر، تقع على سفح جبل، بينها وبين مدينة بلنسية 110 أميال. انظر: الحميري: الروض المعطار، المصدر السابق، ص391. ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج4، ص30.

[4] **إشبيلية**: مدينة كبيرة من مدن الأندلس، بنى سورها عبد الرحمن بن الحكم. انظر: الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص18-20.

[5] في رحلات ابن حزم وبواعثها انظر: سمير القدوري: **تاريخ نص الفصل في الملل والنحل لابن حزم**، المكتب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 2015، ص ص68-74.

[6] **لبلة**: مدينة قديمة تقع غرب الأندلس وقرطبة، وتلقّب بالحمراء. انظر: الحميري: الروض المعطار، المصدر السابق، ص507. ياقوت الحموي: معجم البلدان، المصدر السابق، ج5، ص10.

[7] ابن خلكان: المصدر السابق، ج3، ص327-328. ابن صاعد: المصدر السابق، ص77.

[8] محمّد أبو زهرة: المرجع السابق، ص52.

[9] ابن حزم: طوق الحمامة، المصدر السابق، ج1، ص166.

[10] سالم يفوت: **ابن حزم والفكر الفلسفي بالمغرب والأندلس**، المركز الثقافي العربي، ط1، الدار البيضاء، المغرب، 1986، ص41-42.

[11] ابن حزم: **رسالة في مداواة النفوس**، ضمن رسائل ابن حزم: تح: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، لبنان، 1983، ج1، ص391.

[12] ابن حيان: نقلا عن: ابن بسّام: المصدر السابق، ج1، ص168.

وقد كان للفترة التي عاش فيها ابن حزم في القصر ما بين 384-399هـ/994-1009م، أثر في تشكل نفسيته، إذ من خلالها استقى مضامين كتابه طوق الحمامة، واستطاع أن يتصوّر المجتمع الأندلسي من داخله.[1]

ويجب ألّا نهمل أيضا أنّه عاش في عصر تلاقح فيه فكر المشرق والمغرب بالأندلس، ما مكّنه من التنقّل إلى مذهب الشّافعي، ثمّ إلى مذهب أهل الظاهر، بالرغم من عدم كونهما مذهبان شائعان، ولا منصوران من الدولة،[2] ويكشف هذا التنقّل الفكري لابن حزم على طبيعته النفسية التي تجعله غير مبال بمخالفة الناس "ولو أنّهم جميع من على ظهر الأرض"[3].

أضف إلى ذلك تأثّره بالأزمات التي عاشها شخصيا وعاشها المجتمع الأندلسي، وأوّلها انحلال الخلافة الأموية، وتحكّم ملوك الطوائف،[4] ثم وفاة أبيه سنة 402هـ/1012م، وزوجته الأولى التي كان لوفاتها أثر كبير على نفسيته كما يذكر، ثم إجلاؤُه من قرطبة وخروجه منها مضطرّا سنة 404هـ/1014م.

ويشتكي ابن حزم من الأزمات التي عرضت له، ويقرّ بأنها أثّرت على حفظه وتأليفه ومستواه المعيشي،[5] إذ يقول "وما ألّفنا كتابنا هذا وكثيرا من كتبنا إلّا ونحن مُغرّبون مُبعدون عن الوطن والأهل والولد، مُخافون مع ذلك في أنفسنا ظلما وعدوانا، لا نُسِرّ هذا بل نعلنه، ولا يمكن الطالب إبطال قولنا في ذلك، إلى الله تعالى نشكو، وإيّاه نستحكم لا سواه، لا إله إلّا هو"[6].

كما ساهم طلبه للعلم من شيوخ الأندلس في عصره، والذين أوصلهم أحد الباحثين إلى 37 شيخا،[7] واتّساع معارفه وذكائه وحفظه على بناء نزعته الظاهرية وميله إلى النصّ والأثر، فجمع بذلك

---

[1] عبد الحليم عويس: **ابن حزم الأندلسي وجهوده في البحث التاريخي والحضاري**، الزهراء للإعلام العربي، ط2، القاهرة، مصر، 1988، ص59.

[2] محمّد أبو زهرة: المرجع السابق، ص16.

[3] ابن حزم: رسالة في مداواة النفوس: المصدر السابق، ج1، ص355.

[4] زكرياء إبراهيم: **ابن حزم المفكر الظاهري الموسوعي**، الدار المصرية للتأليف والترجمة، دط، القاهرة، مصر، 1966، ص20.

[5] ابن حزم: طوق الحمامة، المصدر السابق، ج1، ص224-251-252-309-310.

[6] ابن حزم: التقريب لحد المنطق، المصدر السابق، ج4، ص346-347.

[7] محمّد المنوني: المرجع السابق، ص ص246-261.

بين منهج المحدّثين الذي يعتمد على السماع، وبين النظر العقلي الذي يتميّز به الفقهاء، وبين التحليل والمقارنة والاستنباط الذي يميّز منهج الفلاسفة.[1]

المبحث الثاني: أصول المعرفة الفقهية عند ابن حزم

ينطلق ابن حزم في بناء أصوله الفقهية من نظريته المعرفية، القائلة بأنّ اليقين هو أساس المعرفة الصحيحة، ولا سبيل إلى تحصيله إلاّ من طريقين "أحدهما ما أوجبته بديهة العقل وأوائل الحسّ والثاني مقدّمات راجعة إلى بديهة العقل وأوائل الحسّ"[2]، ويطرُد ابن حزم وجوب الأخذ باليقين في منهجه الفقهي والأصولي، ساعيا من وراء ذلك إلى إضفاء سمة القطعية على الفقه، ومقيما له على قواعد يقينية وضوابط ثابتة لا يخالجها الظنّ.[3]

أولا – الأصول الفقهية المعتبرة عند ابن حزم:

1 – القرآن الكريم[4]: عقد له ابن حزم بابا في كتابه الإحكام، قال فيه: " لما تبيّن بالبراهين والمعجزات أنّ القرآن هو عهد الله إلينا والذي ألزمنا الإقرار به والعمل بما فيه، وصحّ بنقل الكافّة الذي لا مجال للشكّ فيه أنّ هذا القرآن هو المكتوب في المصاحف المشهورة في الآفاق كلّها وجب الانقياد لما فيه فكان هو الأصل المرجوع إليه، لأنّنا وجدنا فيه ﴿ وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ **[الأنعام:138]** فما في القرآن من أمر أو نهي فواجب الوقوف عنده"[5]

2 – السنّة النّبوية: أولاها ابن حزم أهمية كبيرة، حتّى أنّه جعلها في مرتبة واحدة مع القرآن، إذ يقول: "والقرآن والخبر الصحيح بعضها مضاف إلى بعض وهما شيء واحد في أنّهما من عند الله تعالى وحكمهما حكم واحد في باب وجوب الطاعة لهما"[6].

---

[1] حسان محمّد حسان: **ابن حزم الأندلسي عصره ومنهجه وفكره التربوي**، دار الفكر العربي، دط، القاهرة، مصر، دت، ص46.

[2] ابن حزم: الإحكام، المصدر السابق، ج1، ص65.

[3] سالم يفوت: المرجع السابق، ص83.

[4] ابن حزم: **المحلّى بالآثار في شرح المجلى بالاختصار**، تح: خالد الرباط وآخرون، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2016، ج2، ص117. ابن حزم: الإحكام، المصدر السابق، ج1، ص71.

[5] ابن حزم: الإحكام، المصدر السابق، ج1، 96.

[6] نفسه، ج1، ص98.

ويقتصر ابن حزم في احتجاجه بالسنة على الصحيح منها فقط، يقول في المحلّى: "وليعلم من قرأ كتابنا هذا أنّنا لم نحتجّ إلّا بخبر صحيح من رواية الثقات مسندا ولا خالفنا إلاّ خبرا ضعيفا فبيّنا ضعفه، أو منسوخا فأوضحنا نسخه وما توفيقنا إلاّ بالله تعالى"[1].

وله في الحكم على الحديث منهج متفرّد، فأقسام الحديث عنده قسمين: قسم صحيح، وقسم ضعيف، ولا وجود عنده لما يصطلح عليه العلماء بالحديث الحسن،[2] كما أنّه يعدّ الحديث المرسل[3] والمنقطع[4] من أقسام الحديث الضعيف التي لا يجوز الاحتجاج بها.[5]

ولا يتردّد ابن حزم في إعمال آلية نقد الأحاديث إمّا سندا بتمييز صحيحها من ضعيفها ثمّ تفسيرها،[6] أو متنا، إذا كانت مخالفة لظاهر القرآن، أو مخالفة لحديث صحيح آخر، أو مخالفة لما هو معلوم من الدين بالضرورة.[7]

ومن آليات فهم النصّ الشرعي عند ابن حزم، أنّ إصدار حكم متعلّق بقضية شرعية ما لا يكون بمنأى عن منظومة النصوص الأخرى،[8] واتّباع ظاهر النصّ فرض عند ابن حزم، ولا يجوز العدول عنه إلاّ بدليل آخر من عقل أو نصّ آخر أو إجماع يقيني.[9]

---

[1] ابن حزم: المحلّى، المصدر السابق، ج2، ص10.

[2] طه علي بوسريح: **المنهج الحديثي عند الإمام ابن حزم الأندلسي**، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2001، ص158.

[3] **الحديث المرسل**: هو ما رواه التابعي أو غيره عن الرسول صلّى الله عليه وسلم وأسقط منه من هو فوقه. انظر: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت463هـ/1071م): **الكفاية في معرفة أصول علم الرواية**، تح: ماهر ياسين الفحل، دار ابن الجوزي، ط1، الدمام، المملكة العربية السعودية، 1432، ج1، ص114.

[4] **الحديث المنقطع**: عرّفه النووي بأنه: "ما لم يتّصل إسناده على أيّ وجه كان انقطاعه" انظر: أبو زكريا محيي الدين النووي (ت676هـ/1277م): **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث**، تح: محمّد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1985، ص35.

[5] ابن حزم: المحلّى، المصدر السابق، ج2، ص119. طه بوسريح: المرجع السابق، ص164.

[6] أحمد طاهر عبد الرحمن النقيب: **منهج المدرسة الظاهرية في تفسير النصو صالدينية دراسة في تراث ابن حزم**، دار ابن حزم للنشر والتوزيع، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004، ص131.

[7] انظر أمثلة نقد ابن حزم لمتن الحديث في: طه بوسريح: المرجع السابق، ص344 وما بعدها.

[8] أحمد النقيب: المرجع السابق، ص136.

[9] عماد أحمد ريحاوي: **المصادر الأصولية عند ابن حزم الظاهري والاختلاف فيها مع جمهور الأصوليين وأثر ذلك في الفروع**، رسالة ماجستير في الشريعة والقانون، إشراف: حمزة حمزة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2013، ص220-221.

3 – إجماع الصحابة: عدّ ابن حزم الإجماع حجّة كسائر الأصوليين، إلاّ أنّه خالفهم في تجوزيهم أن يُبنى على غير نصّ، وخالفهم أيضا في قولهم بحجيّة الإجماع المنعقد بعد عصر الصحابة،[1] حيث يرى أنّ الإجماع الواجب الأخذ به هو إجماع الصحابة فقط،[2] ويبرّر موقفه هذا بمبرّرات تاريخية إذ يقول أنّه: "لا سبيل إلى تيقّن إجماع جميع أهل عصر بعد جميع الصحابة لكثرة أعداد الناس بعدهم، ولأنّهم طبقوا ما بين المشرق والمغرب ولم يكن الصحابة كذلك، بل كانوا عددا ممكنا حصره وضبطه وضبط أقوالهم في المسألة"،[3] كما أنّ من جاء بعد عصر الصحابة إنّما هم بعض المؤمنين، والإجماع هو إجماع جميع المؤمنين، لا إجماع بعضهم.[4]

أمّا إجماع أهل المدينة، الذي يعدّ أصلا من أصول المذهب المالكي،[5] فقد رفضه ابن حزم،[6] وعدّه بدعة "لا ينبغي أن يلتفت إليه ولا يعبأ به"[7].

---

[1] عماد أحمد ريحاوي: المرجع السابق، ص471.

[2] ابن حزم: المحلّى، المصدر السابق، ج2، ص127.

[3] نفسه، ج2، ص129.

[4] ابن حزم: **النبذة الكافية في أحكام أصول الدين**، تح: محمّد أحمد عبد العزيز، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1985، ص19.

[5] موسى إسماعيل: **عمل أهل المدينة وأثره في الفقه الإسلامي**، دار التراث ناشرون، ط1، الجزائر، 2004، ص173.

[6] ابن حزم: النبذة الكافية، المصدر السابق، ص23.

[7] ابن حزم: الإحكام، المصدر السابق، ج2، ص99.

4 – الدليل: هو رابع مصدر تشريعي يعتمد عليه ابن حزم، في إثبات الأحكام الشرعية، مأخوذ من النصّ والإجماع.[1] أمّا الدليل المأخوذ من الإجماع فقسّمه ابن حزم إلى أربعة أنواع: استصحاب الحال[2]، وأقلّ ما قيل،[3] وإجماعهم على ترك قولة ما،[4] وإجماعهم على أنّ حكم المسلمين سواء.[5]

[1] ابن حزم: الإحكام، المصدر السابق، ج5، ص105. نور الدين الخادمي: **الدليل عند الظاهرية**، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2000، ص71.

[2] **استصحاب الحال:** هو بقاء الحكم الأصلي الثابت ما لم يأت دليل من نصّ أو إجماع على تغييره. انظر: ابن حزم: الإحكام، المصدر السابق، ج5، ص2. نور الدين الخادمي: المرجع السابق، ص296.

[3] **أقل ما قيل:** هو: "أن يختلف المختلفون في مقدر بالاجتهاد على أقاويل، فيؤخذ بأقلّها عند إعواز الحكم، أي إذا لم يدلّ على الزيادة دليل." انظر: أبو عبد الله بدر الدين محمّد الزركشي (ت794هـ/1392م): **البحر المحيط في أصول الفقه**، تح: محمّد تامر، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2000، ج4، ص336. ابن حزم: الإحكام، المصدر السابق، ج5، ص50.

[4] **إجماعهم على ترك قولة ما:** هو أن يختلف المسلمون في مسألة، ويجمعوا على ترك قول فيها، فيعدّ تركهم إجماعا على بطلان هذا القول. انظر: محمّد أبو زهرة: المرجع السابق، ص364.

[5] **إجماعهم على أن حكم المسلمين سواء:** يقصد به أنّ خطاب الشارع لبعض المسلمين هو خطاب لكل المسلمين، بحكم أنّ المسلمين سواء، وأنّ النصّ لم يخصّص بعضهم عن بعض. انظر: محمّد عبد الله أبو صعيليك: **الإمام ابن حزم الظاهري إمام أهل الأندلس**، دار القلم، ط1، بيروت، لبنان، 1995، ص78.

وأمّا الدليل المأخوذ من النصّ فيقسّمه ابن حزم إلى سبعة أقسام: مقدّمتان تُنتج نتيجة،[1] وشرط معلّق بصفة،[2] ولفظ يفهم منه معنى فيؤدّى بلفظ آخر،[3] وأقسام تبطل كلّها إلاّ واحد،[4] وقضايا واردة مدرجة،[5] وعكس القضية،[6] ولفظ ينطوي على معان جمّة.[7]

لقد ساهم الدليل الذي أخذ به ابن حزم في توسيع دائرة الاستنباط عنده، ومكّن فقهه من مسايرة النوازل الفقهية والعقدية،[8] مستعيضا بالدليل (القياس المنطقي) عن القياس الأصولي، الذي يقوم على استخراج علّة من النصّ عن طريق الاستقراء، ثمّ إعطاء حكم النصّ على كلّ ما تتحقّق فيه العلّة، بينما

---

[1] **مقدّمتين تنتج نتيجة:** يقصد به إخراج الحكم الشرعي من مقدّمتين منصوصتين، "كقوله صلّى الله عليه وسلم كلّ مسكر خمر وكلّ خمر حرام النتيجة كلّ مسكر حرام فهاتان المقدّمتان دليل برهاني على أنّ كلّ مسكر حرام "انظر ابن حزم: الإحكام، المصدر السابق، ج5، ص106.

[2] **شرط معلّق بصفة:** هو أن ينصّ الشارع على شرط معلق بنتيجة، فحيث ما تحقّق الشرط تحقّقت النتيجة لزوما، "مثل قول الله تعالى: ﴿ إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ **[الأنفال:38]**، فقد صحّ بأنّ من انتهى غفر له" انظر ابن حزم: الإحكام، المصدر السابق، ج5، ص106. انظر تعريفه وأمثلة عليه في: نور الدين الخادمي: المرجع السابق، ص123.

[3] **لفظ يفهم منه معنى فيؤدّى بلفظ آخر:** يضرب له ابن حزم مثالا بقوله: "مثل قوله تعالى:﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ ۚ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ ﴾ **[التوبة: 114]**، فقد فهم من هذا فهما ضروريا أنّه ليس بسفيه وهذا هو معنى واحد يعبّر عنه بألفاظ شتّى كقولك الضيغم والأسد والليث والضرغام وعنبسة فهذه كلّها أسماء معناها واحد وهو الأسد". انظر: ابن حزم: الإحكام، المصدر السابق، ج5، ص106.

[4] **أقسام تبطل كلّها إلاّ واحدا:** "أن يكون الشيء غير منصوص على حكمه، ولا وجود لنصّ يفيد بوجوبه ولا بتحريمه، حينها يحكم عليه بكونه مباحا، لأنّ الأحكام الشرعية: هي المباح والواجب والحرام، ولا وجود لقسم رابع". انظر: أبو صعيليك: المرجع السابق، ص81.

[5] **قضايا واردة مدرجة:** ضرب ابن حزم لهذا القسم مثالا بقوله: "مثل قولك أبو بكر أفضل من عمر وعمر أفضل من عثمان فأبو بكر بلا شكّ أفضل من عثمان". انظر: ابن حزم: الإحكام، المصدر السابق، ج5، ص106.

[6] **عكس القضية:** مثل أن تقول كلّ مسكر حرام، فيلزم من هذا بديهة أنّ من بعض المحرمات المسكر. انظر: ابن حزم: الإحكام، المصدر السابق، ج5، ص107.

[7] **لفظ ينطوي على معان جمّة:** يوضحه محمّد أبو زهرة بقوله: "ومنها أن يكون اللفظ دالاّ على معنى بالقصد والذات، ولهذا المعنى لوازم، فتفهم هذه اللوازم من اللفظ مثل زيد يكتب، فإنّ الجملة... تدلّ على أنّ زيدا حي، وأنّ أصابعه تتحرك.... وهذا ما يسمّيه المناطقة الدلالة التضمّنية". انظر: محمّد أبو زهرة: المرجع السابق، ص361.ابن حزم: الإحكام، المصدر السابق، ج5، ص ص105-107.

[8] نور الدين الخادمي: المرجع السابق، ص92.

الدليل الذي يناضل عنه ابن حزم مأخوذ من النصّ نفسه لا من غيره.[1] وإقرار ابن حزم بالقياس المنطقي، راجع إلى كونه يخدم مبدأه في يقينية المعرفة، كما أنّه يعدّه قابلا للتوظيف في الفقه بما يعطي درجة اليقين التامّة.[2]

ثانيا – الأصول الفقهية المرفوضة عند ابن حزم:

1 – التقليد[3]: يرى ابن حزم أنّه "لا يحلّ أن يقلّد أحد أحدا، لا حيّا ولا ميّتا"[4] ولو كان صحابيا.[5] ويفتح باب الاجتهاد واسعا، إذ يدعو إلى ضرورة أن يجتهد كلّ أحد من الناس حسب طاقته، بل يجعل من "المجتهد المخطئ أفضل عند الله تعالى من المقلّد المصيب"[6]. ويفترض ابن حزم أن يكون الإنسان جاهلا، فيوجب عليه بذلك "أن يسأل عن أعلم أهل موضعه بالدين الذي جاء به رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فإذا دُلّ عليه سأله، فإذا أفتاه قال له: هكذا قال الله عز وجل ورسوله؟ فإن قال له: نعم، أخذ بذلك وعمل به أبدا، وإن قال له هذا رأيي، أو هذا قياس، أو هذا قول فلان، وذكر له صاحبا أو تابعا أو فقيها قديما أو حديثا، أو سكت أو انتهره أو قال له: لا أدري، فلا يحلّ له أن يأخذ بقوله، ولكن يسأل غيره"[7].

---

[1] ابن حزم: الإحكام، المصدر السابق، ج5، ص105. عماد أحمد ريحاوي: المرجع السابق، ص528.

[2] أحمد النقيب: المرجع السابق، ص46.

[3] **التقليد**: عرّفه الإمام الشوكاني بأنّه: "العمل بقول الغير من غير حجّة". انظر: محمّد بن علي الشوكاني (ت1250هـ/1834م): **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، تح: أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، ط1، دمشق، سوريا، 1999، ج2، ص239.

[4] ابن حزم: المحلّى، المصدر السابق، ج2، ص149.

[5] نفسه، ج2، ص119.

[6] نفسه، ج2، ص155.

[7] نفسه، ج2، ص149.

2 – القياس الأصولي[1]: يذهب ابن حزم إلى أنّه "لا يحلّ القول بالقياس في الدين"[2]، ويعدّ من أخذ بالقياس مخالفا لأمر الله تعالى.[3] وينطلق ابن حزم من كون الدين والشريعة قد اكتملت، ولا يجوز لأحد أن يزيد فيها شيئا.[4]

ولما كان القياس الأصولي يعتمد بشكل أساسي على التعليل[5] الذي يبطله ابن حزم[6] كان من الطبيعي اعتباره أنّ في القياس خروجا عن النصّ الشرعي.[7] إضافة إلى كونه مصدرا ظنيّا، وهذا ما لا يخدم منهج ابن حزم في استجلاء الحقائق. وفي ذلك يقول: "وقد حرّم الله تعالى القول بالظنّ وأخبر أنّه خلاف الحقّ وأنّه أكذب الحديث فوجب القطع على كذب الظنّ في الدين كلّه وهذا أيضا برهان واضح في إبطال القول بالقياس...".[8] ويبيّن مصادر اليقين عنده بقوله: "والذي نعتمد عليه عموما في جميع هذا الباب فهو الذي قلنا آنفا وأنّ المرجوع إليه في كلّ ما جرى هذا المجرى نصوص أخر أو إجماع متيقّن أو ضرورة المشاهد بالحواس والعقل فقط فإن لم نجد نصّا ولا إجماعا ولا ضرورة اقتصرنا على ما جاء به النصّ ووقفنا حيث وقف ولا مزيد"[9].

---

[1] **القياس**: "لغة: التقدير، نحو: قست الثوب بالذّراع... وشرعا: حمل فرع على أصل في حكم بجامع بينهما... وقيل: تعدية حكم المنصوص عليه إلى غيره بجامع مشترك. "انظر: أبو الربيع نجم الدين الطوفي (ت716هـ/1316م): **شرح مختصر الروضة**، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، لبنان، 1987، ج3، ص218.

[2] ابن حزم: المحلّى، المصدر السابق، ج2، ص131.

[3] نفسه.

[4] ابن حزم: النبذة الكافية، المصدر السابق، ص17.

[5] **العلّة**: هي "أحد أركان القياس وهو الوصف الجامع بين الفرع والأصل المناسب لتشريع الحكم". انظر: محمّد بن حسين الجيزاني: **معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة**، دار ابن الجوزي، ط5، القاهرة، مصر، 2006، ص194.

[6] ابن حزم: **رسالتنا له أجاب فيهما عن رسالتين سئل فيهما سؤال تعنيف**، ضمن رسائل ابن حزم، تح: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، بيروت، لبنان، 1987، ج3، ص74.

[7] جودي صلاح الدين النتشه: **حجية القياس الأصولي عند ابن حزم الظاهري وأثره في الفقه**، رسالة ماجستير في الفقه وأصوله، إشراف: العبد خليل أبو عيد، كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية، الأردن، 1996، ص70.

[8] ابن حزم: الإحكام، المصدر السابق، ج2، ص31.

[9] نفسه، ج7، ص61-62.

3 – الاستحسان[1]: يرفض ابن حزم الاستحسان جملة ويعدّه اتّباعا للهوى، حيث يقول: "ثمّ حدث الاستحسان في القرن الثالث وهو فتوى المفتي بما يراه حسنا فقط، وذلك باطل لأنّه اتّباع الهوى وقول بلا برهان، والأهواء تختلف في الاستحسان"[2].

المبحث الثالث: الإنتاج العلمي لابن حزم

يعدّ الإنتاج العلمي لابن حزم غزيرا جدّا،[3] لدرجة جعلت أحد معاصريه يعدّه أكثر علماء الإسلام تأليفا بعد محمّد بن جرير الطبري (ت310هـ/922م)[4]،[5] وأنشط مفكّري الأندلس كتابة، حتّى أنّه طرق أبواب فروع كثيرة من الثقافة والمعرفة.[6] فألّف في الطبّ وما يتعلّق به بعض الكتب، منها مختصر لكلام جالينوس في الأمراض الحادّة، وكتاب في الأدوية المفردة، وكتاب في حدّ الطبّ، وكتاب في الطبّ النبوي.[7]

---

[1] **الاستحسان**: اختلف الأصوليون في تعريفه ولكنّهم اتفقوا في ماهيته فقالوا بأنّه: "عدول عن حكم إلى حكم في بعض الوقائع". وعرّفه ابن حزم بأنّه: "الحكم بما رآه الحاكم أصلح في العاقبة وفي الحال". انظر: عبد العزيز الربيعة: **أدلة التشريع المختلف في الاحتجاج بها**، ددن، ط2، دم، 1981، ص118. ابن حزم: الإحكام، المصدر السابق، ج6، ص16.

[2] ابن حزم: **ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل**، تح: سعيد الأفغاني، دار المقتبس، ط1، بيروت، لبنان، 2014، ص39.ابن حزم: الصادع، المصدر السابق، ص530.

[3] انظر في مؤلّفات ابن حزم: الذهبي: السير، المصدر السابق، ج18، ص201. محمّد إبراهيم الكتاني: المرجع السابق، ص99 ومابعدها.

[4] **محمّد ابن جرير الطبري (ت310هـ/922م)**: يكنّى بأبي جعفر، عالم وفقيه مجتهد، له عدّة مصنّفات في التفسير والتاريخ، توفّي ببغداد سنة 310هـ. انظر: جمال الدين القفطي (ت463هـ/1071م): **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، مصر، 1982، ج3، ص89. الزركلي: المرجع السابق، ج6، ص69.

[5] ابن صاعد: المصدر السابق، ص76.

[6] زكرياء إبراهيم: المرجع السابق، ص56.

[7] ابن عقيل الظاهري: "مؤلّفات الإمام ابن حزم المفقودة كلها"، **مجلة الفيصل**، دار الفيصل للثقافة، ع26، الرياض، المملكة العربية السعودية، جويلية، 1979، ص59-60. الذهبي: السير، المصدر السابق، ج18، ص ص193-198.

وألّف في التاريخ والتراجم والأنساب،[1] والسياسة والإمامة،[2] والسيرة النبوية، والحديث، والخلاف الفقهي،[3] كما ألّف في مقارنة الأديان جملة من الكتب،[4] أهمّها: كتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل، حوى نقدا علميا منهجيا وعنيفا في آن واحد لنصوص التوراة والإنجيل،[5] وبه سبق ابن حزم الدراسات الأوروبية للكتاب المقدّس بقرون،[6] وعدّه بروكلمان بأنّه: "كتاب لم يسبق إلى مثله في الأدب العالمي"[7].

ويذكر معاصره ابن صاعد (ت462هـ/1070م)[8] أنّ لابن حزم "تصنيف وافر في علم النحو واللغة وقسم صالح من قرض الشعر وصناعة الخطابة".[9] إضافة إلى مؤلَّفه التقريب لحدّ المنطق، بسّط فيه المنطق بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، وعارض فيه أرسطو في بعض أصوله،[10] وقد جاء هذا الكتاب مختصرا من جهة، ومبسّطا من جهة أخرى.[11]

---

[1] عبد الحليم عويس: المرجع السابق، ص202 وما بعدها.

[2] ابن عقيل الظاهري: "مؤلفات الإمام ابن حزم المفقودة كلها"، المرجع السابق، ص61.

[3] الذهبي: تذكرة الحفاظ، المصدر السابق، ج3، ص230.

[4] انظر مؤلّفاته في الأديان ومنهجه فيها في: عدنان المقراني: **نقد الأديان عند ابن حزم الأندلسي**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2008، ص55 وما بعدها.

[5] الطاهر بونابي: "المعرفة التاريخية عند ابن حزم الأندلسي من خلال تاريخه للأديان السماوية (اليهودية والمسيحية، أنموذجا)"، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع1، معسكر، الجزائر، جانفي، 2007، ص115 وما بعدها.

[6] محمود علي حماية: **ابن حزم ومنهجه في دراسة الأديان**، دار المعارف، ط1، القاهرة، مصر، 1983، ص149.

[7] كارل بروكلمان: **تاريخ الشعوب الإسلامية**، تع: نبيه أمين فارس، منير البعلبكي، دار العلم للملايين، ط5، بيروت، لبنان، 1968، ص313.

[8] **أبو القاسم صاعد بن أحمد(ت462هـ/1070م)**: عالم أندلسي أصله من قرطبة، تولّى قضاء ألمرية، وله كتاب طبقات الأمم، وكتاب حركات النجوم، وكتاب في الملل والنحل، توفّي سنة 462هـ. انظر: تاج الدين ابن الساعي(ت674هـ/1275م): **الدر الثمين في أسماء المصنفين**، تح: أحمد شوقي بنين، محمّد سعيد حنشي، دار الغرب الإسلامي، ط1، تونس، 2009، ص395.

[9] ابن صاعد: المصدر السابق، ص77.

[10] نفسه، ص76.

[11] تميم أحمد عقيلان: رسائل **ابن حزم الأندلسي دراسة تحليلية**، رسالة ماجستير في الأدب والنقد، إشراف: حسين خريوش، جامعة اليرموك، الأردن، 1994، ص15.

كما ألّف رسالة مراتب العلوم،[1] سلك فيها مسلكا تربويا، مقدّما تصوّره حول أرجى وأنفع مناهج التعليم للأطفال، كما طرح فيه منهجا تسلسليا لطلب العلم.[2]

ولابن حزم فوق ما سبق دراسات نفسية مهمّة، منها كتابه طوق الحمامة في الألفة والألّاف، ورسالته في النفس، وغيرها.[3]

أمّا أكثر تآليفه فكانت في الفقه وأصوله، مبتغيا بها نصرة مذهبه،[4] منها كتابه المفقود الإيصال،[5] أورد فيه أقوال الصحابة والتابعين في مسائل الفقه، والأحاديث الواردة فيها، مع نقده للروايات تصحيحا وتضعيفا، وكتاب الإحكام في أصول الأحكام،[6] وكتاب المحلّى، وغيره.[7]

أمّا منهجية ابن حزم في مؤلّفاته، فمن أهمّ ما يميّزها عنايته الشديدة بتبويب موضوعات الكتاب، وتقديمها بشكل منهجي، يسهّل تصنيف المعرفة وتحصيلها،[8] حتّى إنّنا لا نجد بين مؤلّفاته كتابا لم يحدّد فيه موضوع بحثه ويعيّن فيه خطّة دراسته، والهدف من وراء تأليفه.[9]

مع حرصه على تحديد معاني الألفاظ والمصطلحات، تجنّبا للغموض،[10] وهذه قضية تكتسي أهمية بالغة عند ابن حزم، ألّف فيها رسالة مفردة،[11] وكرّر ذكرها كثيرا في مصنّفاته، مثل تعريفه بأهمّ

---

[1] أبي نصر الفتح محمّد بن خاقان (ت528هـ/1134م): **مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس**، تح: محمّد علي شوابكة، دار عمار، ط1، بيروت، لبنان، 1983، ص280.

[2] ابن حزم: **رسالة مراتب العلوم**، ضمن رسائل ابن حزم، تح: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، بيروت، لبنان، 1987، ج3، ص65 وما بعدها.

[3] محمّد إبراهيم الكتاني: "مؤلفات ابن حزم بين أنصاره وخصومه"، **الثقافة المغربية**، وزارة الثقافة، ع1، المملكة المغربية، يناير، 1970، ص102.

[4] ابن صاعد: المصدر السابق، ص76.

[5] محمّد إبراهيم الكتاني: المرجع السابق، ص100.

[6] الحميدي: المصدر السابق، ص308-309.

[7] الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج3، ص227.

[8] طاهر بن علي: المرجع السابق، ص131.

[9] زكرياء إبراهيم: المرجع السابق، ص61.

[10] نفسه، ص58-59

[11] ابن حزم: **تفسير ألفاظ تجري بين المتكلمين في الأصول**، ضمن رسائل ابن حزم، تح: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، بيروت، لبنان، 1987، ج4، ص409 وما بعدها.

المصطلحات الأصولية وما يتعلّق بها في مقدّمة كتابه الإحكام في أصول الأحكام، مع انتقاده لمن خلط بين المعاني والمصطلحات، وأوقع الأسماء على غير مسمّياتها.[1]

ولا يُغفل ابن حزم في أغلب الأحيان ذكره لأسباب تأليف الكتاب، ونجد أنّ دوافع التأليف عنده متنوّعة، فمنها ما كان بطلب من تلاميذه أو بعض معارفه، مثل رسالته في حكم الغناء،[2] وكتاب المحلّى الذي طُلب منه أن يشرح فيه متن المجلّى،[3] ورسالة طوق الحمامة.[4]

ومنها ما كان راجعا إلى عقيدته التي تفرض عليه نصرة دينه بلسانه وعلمه، مثل ما فعل في ردّه على ابن النغريلة اليهودي.[5] ومنها ما كان بسبب الأوضاع العلمية في الأندلس والتباس الحقّ على الناس في بعض المسائل، كما فعل في رسالة التوقيف على شارع النجاة.[6] وفي ثنايا كثير من مؤلّفاته نجده يؤرّخ لنفسه ويذكر أجزاء من سيرته، ما جعل أحد الباحثين يعدّه الرائد الحقيقي لفنّ السيرة الذاتية في التاريخ العربي.[7]

وممّا يميّز منهج ابن حزم في التأليف التزامه بالاختصار، والبعد عن الإطناب، والاقتصار على الأحاديث الصحيحة، وهو يذكر هذا في ثنايا مؤلّفاته، منها على سبيل المثال ما ذكره في مقدّمة كتاب حجّة الوداع بقوله: "... فلمّا وجدنا الآثار الواردة كما ذكرنا، تكلّفنا ذكرها وترتيبها وضمّها واختصار التكرار، إلاّ ما لم نجد مندوحة عن تكراره لضرورة إيراد لفظه عليه السلام أو لفظ الراوي على نصّه"[8]،

---

[1] ابن حزم: الإحكام، المصدر السابق، ج1، ص35.

[2] ابن حزم: **رسالة في الغناء الملهي أمباح هو أم محظور**، ضمن رسائل ابن حزم، تح: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، بيروت، لبنان، 1987، ج1، ص430.

[3] ابن حزم: المحلّى، المصدر السابق، ج2، ص9.

[4] ابن حزم: طوق الحمامة، المصدر السابق، ج1، ص86.

[5] ابن حزم: **رسالة في الرد على ابن النغريلة اليهودي**، ضمن رسائل ابن حزم، تح: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، بيروت، لبنان، 1987، ج3، ص42.

[6] ابن حزم: **رسالة التوقيف على شارع النجاة باختصار الطريق**، ضمن رسائل ابن حزم، تح: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، بيروت، لبنان، 1987، ج3، ص131.

[7] عبد الحليم عويس: المرجع السابق، ص215.

[8] ابن حزم: **حجة الوداع**، تح: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1998، ص112.

وقوله: "واعلموا أنّ كلّ حديث ذكرته لكم في رسالتي هذه فليس شيء منه إلاّ صحيح السند متّصل ثابت بنقل الثقات...".[1]

كما تمتاز مؤلّفاته بالاستقلال الفكري في إطار النصّ القرآني والحديث النبوي، مع ما فيها من ردّ عنيف وشديد على مخالفيه، وصدق وصراحة وعدم مبالاة بالمخالف في آن واحد.[2]

ويلتزم ابن حزم أيضا في كتاباته بالصرامة والدقّة المنهجية، وربّما هذا من تأثيرات علم المنطق عليه،[3] كما يُلاحظ أنّه واسع الاطّلاع بالآراء كثير البحث والمطالعة، والمحاججة، وهذا في رأيه السبيل الوحيد للوصول إلى الحقائق.[4]

وعموما فإنّ المتأمّل في كتابات ابن حزم يلحظ بجلاء تعدّد مجالات المعرفة التي طرقها، وموسوعيته في تناولها، كما يُلمس أيضا من خلال مجمل إنتاجه العلمي أنّه "يحاول مشروعا ثقافيا، بدأه بتبسيط أصول المعارف، ثم أردفه بالتلخيصات، ثم ختمه بالمناقشة والحوار، ليؤسّس لمنهج تجديديّ يسعى إلى إعادة النضارة إلى الثقافة الإسلامية وهيمنتها على كلّ الثقافات"[5].

المبحث الرابع: بنيات العقل الفقهي عند ابن حزم

بناء على ما قدّمت في الفصل التمهيدي من شيوع للتقليد، وطغيان لذهنية التسليم الفقهي، والكسل الاجتهادي نهاية القرن الرابع الهجري في الأندلس، جاء ابن حزم بعد تضلّعه في المعارف الشرعية، يحمل مشروعا معرفيا وفقهيا جديدا مخالفا لما ساد في الأندلس منذ أربعة قرون، يُحاول به تخليص العقل الفقهي الأندلسي ممّا ران عليه من الارتباط بالمشرق.[6]

---

[1] ابن حزم: **رسالة البيان عن حقيقة الإيمان**، ضمن رسائل ابن حزم، تح: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، بيروت، لبنان، 1987، ج3، ص181.

[2] عبد الحليم عويس: المرجع السابق، ص119. محمّد إبراهيم الكتاني: المرجع السابق، ص106.

[3] زكرياء إبراهيم: المرجع السابق، ص58.

[4] ابن حزم: التقريب لحد المنطق، المصدر السابق، ج4، ص343-344.

[5] طاهر بن علي: المرجع السابق، ص131.

[6] حسان محمّد حسان: المرجع السابق، ص28.

ولا غرو أنّ عصر التقليد الذي ظهر فيه ابن حزم،[1] والأوضاع التي عاش فيها، والأحداث التي عاينها وجّهت ذهنه، فأدرك حاجة مجتمعه، وشخّص داءه، وعلم أنّ ما ينتاب واقعه إنّما مرجعه إلى الخروج عن الشرع ومحاولة تطويعه.[2]

اتّجه ابن حزم اتجّاها كبيرا إلى الفقه، وسعى من خلال دراساته ومؤلّفاته إلى إقامة أحكام الشريعة على بنيان قطعي، وقواعد يقينية،[3] تعود بالمعرفة الفقهية إلى المنبع الأوّل، وتؤسّس لمنهج معرفي متفرّد أساسه الظهور اليقيني.[4]

لهذا تجدُه يحتفي بعلم المنطق، ويوليه منزلة عظيمة، ويوظّفه في دراساته لأنّه علم يقوم على اليقين، ونتائجه غالبا ما تكون صادقة،[5] حتّى قال عن كتابه التقريب، والذي يعدّ شرحا للقواعد المنطقية وبيانا لها: "وهو كتاب جليل المنفعة عظيم الفائدة لا غنى لطالب الحقائق عنه فمن أحبّ التَلَج وأن يقف على علم الحقائق فليقرأه..."[6].

ورغم هذا الاحتفاء من ابن حزم بالمنطق واعتماده عليه إلاّ أنّه لم يرتمِ في أحضانه كلّ الارتماء بل بسّطه وهذّبه، وترجم عباراته إلى اللسان العربي وبيّنها بالأمثلة الفقهية القريبة، ليتجنب تسرّب المفاهيم الخاطئة إلى الثقافة الإسلامية من اللغة اليونانية الأصلية التي وُضع بها علم المنطق.[7] لهذا نجد ابن صاعد يشنّع عليه بأنّ منطقه كثير الغلط لأنّه نقل عن أرسطو وخالفه.[8] بينما في الحقيقة قد يكون

---

[1] محمّد رشيد رضا: **تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، مصر، 1990، ج7، ص122.

[2] نهلة شهاب أحمد، نزار محمّد قادر: "أثر الأوضاع في الأندلس على التنظيم السياسي للإمامة عند ابن حزم"، **مجلة التاريخ العربي**، جمعية المؤرخين العرب، ع7، المغرب، شتاء 2009، ص200-202.

[3] تميم أحمد عقيلان: المرجع السابق، ص39. سالم يفوت: المرجع السابق، ص83.

[4] جمعان بن محمّد الشهري: **المنهج المعرفي عند ابن حزم دراسة تحليلية**، رسالة دكتوراه في العقيدة، إشراف: سعد بن علي الشهراني، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2014، ص31.

[5] مجيد خلف منشد: "منهج ابن حزم في دراسة الفرق والعقائد الإسلامية"، **مجلة الحكمة**، دج، ع19، ليدز، بريطانيا، 1999، ص446. أحمد طاهر عبد الرحمن النقيب: المرجع السابق، ص46.

[6] ابن حزم: الإحكام، المصدر السابق، ج5، ص82.

[7] سعيد الأفغاني: **نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي**، دار الفكر، ط2، بيروت، لبنان، 1969، ص40. جمعان بن محمّد الشهري: المرجع السابق، ص64-66.

[8] ابن صاعد: المصدر السابق، ص76.

الغلط في المنقول لا في الناقل، وبهذا يصبح التصحيح والتهذيب لهذا العلم ضرورة،[1] يفرضها الشرع والعقل، وتتحمّس لها شخصية ابن حزم التوّاقة إلى التجديد.

بناء على تأثير المنطق مضى ابن حزم في تشييد معماره الفقهي على أساس القطعية واليقين، فاعتدّ بالإجماع واقتصر فيه على إجماع الصحابة فقط، لأنّهم هم جميع المؤمنين حينذاك، أمّا من جاء بعدهم فمن المتعذّر ضبط أقوالهم في المسألة الواحدة، لأنّهم تفرّقوا في الأقطار وملأوا الدنيا.[2]

وأبطل التقليد لأنّه أخذ قول الغير من دون يقين وبرهان، واعتبر أنّ المجتهد المخطئ أفضل عند الله من المقلّد المصيب.[3] ثمّ أبطل القياس الفقهي معتبرا أنّه زيادة في دين الله، وأنّ الدين قد كمُل، فلا مسوّغ للأخذ به في استنباط الأحكام،[4] ثمّ أبطل من الأحاديث ما يعرقل منهجه في التعبّد باليقين، فلم يحتجّ بالحديث الموقوف ولا المرسل، واكتفى بما صحّ من نقل الثقات،[5] وأعمل بشدّة ما يسمّيه الدليل وهذا ما وسّع عنده من دائرة استثمار النصوص واستجلاء معانيها، واستنباط ما فيها من دلالات وأحكام، واستطاع من خلاله أن يحتوي النوازل والمستجدّات، وفروع الأحكام داخل إطار النصوص الشرعية.[6] كما فتح ابن حزم باب الاجتهاد على مصراعيه، وفرض على كلّ مسلم الاجتهاد بحسب طاقته،[7] ولم يتقيّد بالقيود التي اشترطها الأصوليون في الاجتهاد.[8]

أضف إلى ما سبق أنّ ابن حزم استثمر إبستيمولوجيّته في علم أصول الفقه أيّما استثمار، واستعار في هذا العلم منهجه اليقيني، فظهرت كتاباته مدجّجة بالأدلة والبراهين العقلية والشرعية في المسائل التي ينصرها، وعارية عن التحكّم الذي يُفضي إلى اعتقاد الآراء تقليدا من دون دليل.[9]

---

[1] طه عبد الرحمن: **تجديد المنهج في تقويم التراث**، المركز الثقافي العربي، ط2، الدار البيضاء، المغرب، دت، ص332.

[2] ابن حزم: النبذة الكافية، المصدر السابق، ص19-20.

[3] نفسه، ص70. ابن حزم: المحلّى، المصدر السابق، ج2، ص155.

[4] ابن حزم: المحلّى، المصدر السابق، ج2، ص131. جودي صلاح الدين النتشه: المرجع السابق، ص179.

[5] نفسه، ج2، ص119.

[6] نور الدين الخادمي: المرجع السابق، ص92.

[7] في هذه المسألة تفصيل، انظر: ابن حزم: المحلّى، المصدر السابق، ج2، ص149.

[8] عبد السلام بن عبد الكريم: **الإمام ابن حزم ومنهجه التجديدي في أصول الفقه**، المكتبة الإسلامية، ط1، القاهرة، مصر، 2001، ص44-45.

[9] نفسه، ص25.

وفي علم الحديث، ورغم موافقته لعلمائه في مجمل أصولهم وقواعدهم، إلاّ أنّه تميّز عنهم بمنهج مستقلّ في فهم قواعد هذا العلم وترتيبها وتطبيقها، بما يُفضي إلى استنباط الحكم الشرعي بشكل سليم.[1]

لقد صادم مشروع ابن حزم هذا، ما استقرّت عليه المنظومة الفقهية في الأندلس متمثّلة في الفقه المالكي الذي عمّر في الأندلس قرونا، فجاءت كتاباته وتآليفه مستفزّة ومهدّدة لسلطة المالكية على دواليب الفقه، ومستهدفة لأصوله، مما اضطرّ أصحابه إلى السجال، والدفاع عن مذهبهم.[2]

فبدأت الردود والتآليف تترى، منها ما كتبه ابن الفخّار(ت418هـ/1028م)[3] في الانتصار لأهل المدينة،[4] ردّ فيه على ابن حزم حينما انتقد وأبطل إجماع أهل المدينة وعملهم.[5] إضافة إلى ذلك تآليف وردود أخرى يطول إيرادها.[6]

مارس ابن حزم قدرته الجدلية في نصرة مذهبه، وإلزام خصومه، فتارة يلزمهم بأقوالهم التي لا يلتزمونها، وتارة يطرُدُ قول المخالف في سائر صوره ليدلّل على بطلانه، وتارة، يبرز تناقض قول مخالفه في إعمال الأدلّة التي يناضل عنها.[7] كما التزم ابن حزم في جداله لمخالفيه بما يسلّمون به، واضعا بذلك أسسا وقواعد أولية للجدال، فإذا جادل أهل الحديث حرص على الإسناد، وإذا جادل أهل الفقه بيّن

---

[1] صالح بن سعيد عومار: **الإمام أبو محمّد ابن حزم وأصوله في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال كتابه المحلّى**، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2009، ص492.

[2] مولاي الحسين حيان: "الفكر الأصولي عند المالكية دراسة في نشأته وخصائصه ومدوناته"، **مجلة المذهب المالكي**، مطبعة النجاح الجديدة، ع2، الدار البيضاء، المغرب، خريف، 2006، ص48.

[3] **أبو عبد الله محمّد ابن الفخار(ت418هـ/1028م)**: فقيه وزاهد وعالم مالكي، يُنسب إلى قرطبة، توفّي بمدينة بلنسية سنة 418هـ. انظر: الذهبي: السير، المصدر السابق، ج17، ص372.

[4] أبو عبد الله محمّد ابن الفخار (ت418هـ/1028م): **الانتصار لأهل المدينة**، تح: محمّد التمسماني الإدريسي، مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، ط1، الرباط، المغرب، 2009، مقدمة المحقق، ص5.

[5] نفسه، ص88.

[6] انظر ردود المالكية على ابن حزم في: سمير القدوري: "الردود على ابن حزم بالأندلس والمغرب من خلال مؤلفات علماء المالكية"، **مجلة الأحمدية**، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ع13، دبي، الإمارات العربية المتحدة، مارس، 2003، ص282 وما بعدها. سمير القدوري: "مخطوطة أندلسية فريدة في الرد على ابن حزم الظاهري"، **مجلة الذخائر**، دج، ع5، بيروت، لبنان، شتاء 2001، ص239 وما بعدها.

[7] فؤاد بن يحي الهاشمي: **الإلزام دراسة نظرية وتطبيقية من خلال إلزامات ابن حزم للفقهاء**، رسالة ماجستير في الفقه، إشراف: عبد الله العظيمل، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2008، ص632.

خطأ قياساتهم، وإذا جادل معظّمي العقل من الفلاسفة والمذاهب الأخرى، أفسد دليلهم العقلي. وهكذا دواليك، فهو يجادل بالقدر الأدنى الذي يشترك فيه مع مخالفه إلى أن يحصر النقاش في المبادئ العقلية الضرورية، فإن سلّم بها خصمه، مضى في طريق الحجّة، وإن لم يسلّم بها ألحقه بالسفسطة وعدّه من منكري الحقائق.[1]

وشمل هذا المنهج الجانب التربوي كذلك، إذ أسّس ابن حزم لقيم وقواعد سليمة لتعليم النشأ، ورسم منهجا متدرّجا في طلب العلوم راعى فيه مراحل نموّ العقل والاستعدادات العقلية للطلّاب،[2] وحثّ على الاقتصار من العلوم على النافع منها، مبتدئا بالخطّ وإتقانه، فالقرآن وحفظه، فالنحو واللغة، فالشعر المرغِّب في الفضائل، فالحساب والهندسة ومبادئ الفلك والجغرافيا والتاريخ، فالمنطق، فباقي المعارف الشرعية والفكرية،[3] وإنّ هذا لينبئُ عن مرامي ابن حزم التجديديّة، واتّجاهاته المعرفية، ويقظته الابستمولوجية في نقده الدائم للعلوم والمعارف التي يقتحمها، وهذا ما أتاح له أن يسبق عصره في نواح كثيرة.[4]

إنّ ظاهرية ابن حزم ليست حجرا للعقل ولا تضييقا عليه، بل هي ثورة ضدّ العقل الفقهي المقلّد القاصر عن الاجتهاد، فقد أراد ابن حزم من كلّ ذلك تحرير هذا العقل من التبعية، وذلك بالتعامل مع النصوص الشرعية في حقلها المعرفي، وفهمها في دائرة مجالها التداولي الأصلي،[5] فلم يبقِ من مصادر المعرفة إلاّ على العقل والحسّ والخبر، ومنع من صرف معاني الكلمات عن ظاهرها وتأويلها، إلاّ أن يوجب ذلك نصّ أو إجماع أو بديهة حسّ أو عقل.[6]

وليس بإمكاني استيفاء مجمل مميّزات العقل الحزمي في الفقه، لاتّساع المعارف الفقهية وتشعّبها، وصعوبة حصرها في بحث محدود، ومجمل القول في هذا أنّ ابن حزم حمل مشروعا فكريا فلسفيا نقديا

---

[1] فؤاد بن يحي الهاشمي: الإلزام دراسة نظرية وتطبيقية من خلال إلزامات ابن حزم للفقهاء، المرجع السابق، ص334.

[2] Azeeza al-Manea: "Educational Views in Ibn Hazm's Thought", **Journal of Thought**, Caddo Gap Press, T30, N4, USA, 1995, p47.

[3] ابن حزم: رسالة مراتب العلوم، المصدر السابق، ص65 وما بعدها.

[4] طاهر بن علي: المرجع السابق، ص130.

[5] محمّد عابد الجابري: **بنية العقل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط9، بيروت، لبنان، 2009، ص569.

[6] محمّد عابد الجابري: **تكوين العقل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط10، بيروت، لبنان، 2009، ص309.

تغيّ من خلاله التجديد في مناهج البحث في الفقه والفكر خلال عصره، وخلّصها من الأساليب الظنّية التي لا توصل لليقين،[1] فيكون بهذا قد دشّن "مرحلة جديدة من النقد في الثقافة العربية الإسلامية"[2]، وسجّل بهذا المشروع الذي طرحه وناضل عنه "لحظة جديدة في تاريخ الثقافة العربية الإسلامية، بدأت تعطي ثمارها مع ابن رشد (ت595هـ/1199م)[3] ثمّ مع الشّاطبي (ت790هـ/1388م)[4] وابن خلدون[5] (ت808هـ/1405م)"[6]. كما أعطت ثمارها في بعض علماء الحديث كعبد الحقّ الإشبيلي (ت581هـ/1185م)[7] وابن القطّان الفاسي (ت628هـ/1231م)[8] اللذَين تأثّرا ببعض آراء ابن حزم في علم الحديث.[9]

---

[1] أنور خالد الزعبي: **ظاهرية ابن حزم نظرية المعرفة ومناهج البحث**، منشورات وزارة الثقافة، ط1، عمان، الأردن، 1995، ص19.

[2] محمّد عابد الجابري: بنية العقل العربي، المرجع السابق، ص527.

[3] **أبو الوليد محمّد بن أحمد ابن رشد (ت595هـ/1199م)**: فقيه وفيلسوف وطبيب أندلسي قرطبي، تولى القضاء وله مصنفات كثيرة في الطب والفلسفة، توفّي مسجونا بمراكش سنة 595هـ. انظر: الذهبي: السير، المصدر السابق، ج21، ص307 وما بعدها. ابن فرحون: الديباج المذهب، المصدر السابق، ج2، ص257 وما بعدها.

[4] **إبراهيم بن موسى الشاطبي(ت790هـ/1388م)**: عالم وفقيه مالكي، برع في أصول الفقه، والحديث والتفسير، واللغة، وله مصنفات كثيرة، منها: الموافقات، والاعتصام، وغيرهم، توفّي سنة 790هـ. انظر: التنبكتي: المصدر السابق، ص48.

[5] **عبد الرحمن بن محمّد بن خلدون(ت808هـ/1405م)**: عالم وفقيه، وقاض، ومؤرّخ مشهور، صاحب كتاب العبر، كانت له رحلات إلى المشرق وبلاد المغرب والأندلس، توفّي سنة 808هـ. انظر: التنبكتي: المصدر السابق، ص250 وما بعدها. الزركلي: المرجع السابق، ج3، ص330.

[6] محمّد عابد الجابري: بنية العقل العربي، المرجع السابق، ص548.

[7] **عبد الحق الإشبيلي(ت581هـ/1185م)**: فقيه ومحدّث أندلسي، له عدة مصنفات في الحديث والجرح والتعديل، توفّي ببجاية سنة 581هـ. انظر: الضبّي: المصدر السابق، ص391. الزركلي: المرجع السابق، ج3، ص281.

[8] **علي بن محمّد ابن القطان الفاسي(ت628هـ/1231م)**: محدّث، وعالم بصنعة الحديث، ورجاله وعلله، أصله من مصر، وسكن مراكش، تولّى قضاء سجلماسة، وتوفي سنة 628هـ. الذهبي: السير، المصدر السابق، ج13، ص866.

[9] طه بوسريح: المرجع السابق، ص396.

الفصل الثاني: ابن عبد البرّ ومرجعية النصّ في الفقه المالكي الأندلسي (ت 463هـ/1071م)

المبحث الأول: نشأة ابن عبد البرّ وأثرها في تكوينه العلمي

المبحث الثاني: بروز ابن عبد البرّ في الفقه والحديث

المبحث الثالث: الإنتاج العلمي لابن عبد البرّ

المبحث الرابع: بنيات العقل الفقهي عند ابن عبد البرّ

لم تكن محاولة تجديد ما آل إليه الفقه الأندلسي خلال القرن 5هـ/11م حكرا على خصوم المالكية فقط كما فعل ابن حزم الظاهري، بل جاءت بعض محاولات التجديد من داخل البيت المالكي كما فعل يوسف بن عبد البر الذي اتّخذ من النصوص الشرعية ومن أصول الإمام مالك الكلية حجّة على مقلّدة المذهب، ومنطلقا نحو مرحلة جديدة من مراحل تطور الفقه المالكي الأندلسي.

كيف مثّل ابن عبد البرّ الاتّجاه الأثري في منهجية الدراسات الفقهية الأندلسية، وما هي تجديداته؟

المبحث الأول: نشأة ابن عبد البرّ وأثرها في تكوينه العلمي

هو أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمّد بن عبد البرّ بن عاصم النمري القرطبي.[1] يرجع نسبه إلى قبيلة تيم الله بن النمر بن قاسط العربية.[2] وبالرغم من شهرته وانتشار ذكره في المغرب والمشرق إلاّ أنّ المصادر التي اطّلعت عليها لم تفدني بترجمة وافية له، كما فعلت مع ابن حزم.

ولد أبو عمر يوسف بن عبد البرّ في قرطبة عاصمة العدوة الأندلسية في 25 ربيع الثاني من سنة 368هـ/979م، كما ذكر هو عن نفسه،[3] خلافا لمن ذهب أنّه ولد سنة 362هـ/973م.[4]

نشأ في عائلة علم وفضل، فقد كان جدّه: "من العبّاد المنقطعين المعروفين بالتهجّد المبرّزين فيه"[5]. بينما كان والده عبد الله بن محمّد بن عبد البرّ (ت ق4هـ/10م) "يقرأُ على الشيوخ ويسمّع الناس

---

[1] جلال الدين السيوطي (ت911هـ/1505م): **طبقات الحفاظ**، تح: مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1983، ص431-432. الذهبي: السير، المصدر السابق، ج18، ص153. القاضي عياض: المصدر السابق، ج8، ص127.

[2] ابن عبد البرّ: **التمهيد لما في الموطّأ من المعاني والأسانيد**، تح: بشار عواد معروف وآخرون، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ط1، لندن، المملكة المتحدة، 2017، مقدمة المحقق، ج1، ص9.

وانظر في شأن هذه القبيلة: أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي (ت821هـ/1418م): **نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب**، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبنانيين، ط2، بيروت، لبنان، 1980، ج1، ص77.

[3] ابن بشكوال: المصدر السابق، ص642.

[4] الضبّي: المصدر السابق، ص490.

[5] ابن الأبّار: التكملة، المصدر السابق، ج1، ص298.

بقراءته"[1]، وتوفّي عنه وهو بعدُ لم يبلغ،[2] فاعتنت به والدته، واهتمّت بتنشئته ورعايته، وهيّأت له الظروف المناسبة لطلب العلم والاستمرار فيه.[3]

إنّ نشأة ابن عبد البرّ في قرطبة كانت ذات أثر كبير في تكوين شخصيته العلمية وتزوُّده بمختلف العلوم والمعارف، فقد كانت هذه المدينة عاصمة الخلافة، ومدينة العلم والحضارة، استقرّ فيها كبار العلماء من كلّ فنّ،[4] وهذا ما جعل ابن عبد البرّ يبدأ طلب العلم بعد سنة 390هـ/1000م، على جملة من الشيوخ المشهورين بالحديث وروايته، كالقاسم بن أصبغ البيّاني (كان حيا 425هـ/1034م)، وسعيد بن نصر(كان حيا ق4هـ/10م)، وعبد الله بن أسد الجهني (ت395هـ/1005م)[5]، وأحمد بن محمّد بن الجسور، وأحمد بن عبد الله الباجي (ت400هـ/1010م)[6]، وأبي الوليد ابن الفرضي[7]، ويونس بن عبد االله ابن الصفّار(كان حيا ق5هـ/11م)[8]، وأبي عمر الطلمنكي

---

[1] الضبّي: المصدر السابق، ص336.

[2] ليث سعود جاسم: **ابن عبد البرّ الأندلسي: وجهوده في التاريخ**، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، المنصورة، مصر، 1988، ص105.

[3] نفسه، ص112-113.

[4] سليمان بن صالح الغصن: **عقيدة الإمام ابن عبد البرّ في التوحيد والإيمان عرضا ودراسة**، دار العاصمة، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1996، ص22-23.

[5] **عبد الله بن أسد الجهني(ت395هـ/1005م)**: محدّث وفقيه، ولغوي أندلسي، أصله من طليطلة، رحل إلى المشرق وطلب العلم ثمّ عاد إلى الأندلس، توفّي سنة 395هـ. انظر: الذهبي: السير، ج17، ص84.

[6] **أحمد بن عبد الله الباجي (ت400هـ/1010م)**: فقيه ومحدّث أندلسي، توفّي قريبا من سنة 400هـ. انظر: الضبّي: المصدر السابق، ص184.

[7] **عبد الله بن محمّد ابن الفرضي (ت403هـ/1013م)**: فقيه حافظ، بارعا في الحديث والرجال، له عدّة مصنّفات، قتله البربر في فتنة قرطبة سنة 403هـ. انظر: الذهبي: السير، ج17، ص177.

[8] **يونس بن عبد الله ابن الصفّار (كان حيا ق5هـ/11م)**: فقيه وعالم، ولي قضاء قرطبة. انظر: الضبّي: المصدر السابق، ص512.

(ت428هـ/1037م)[1]، وغيرهم.[2] وقد أحصى أحد الباحثين شيوخ ابن عبد البرّ، فأوصلها إلى أكثر من ثلاثين شيخا،[3] وأوصلها آخر إلى أكثر من مائة شيخ ممّن تلقّى منهم، وروى عنهم.[4]

تنقّل ابن عبد البرّ بين المدن الأندلسية، جرّاء الظّروف السياسية التي كانت تعيشها الأندلس مطلع القرن الخامس هجري، ومن المدن التي مكث فيها: شاطبة[5]، ودانية، وبلنسية،[6] ولابدّ أن تنقّل ابن عبد البرّ بين هذه المدن والتقائه بعلماء كثر فيها، وطلبه للعلم على أيديهم، قد ساهم في تشكيل شخصيته العلمية وتضلّعه في العلوم الشرعية، خاصّة ما تعلّق منها بالحديث والفقه، والقراءات. ويبرز ذلك في كثرة السماعات التي أخذها عن علماء عصره، إذ أغلبها كان في الفقه والحديث، كسماعه لسنن أبي داود (ت275هـ/855م) عن عبد الله بن عبد المؤمن (ت حوالي400هـ/1010م)[7]، ومسند أحمد بن حنبل (ت241هـ/855م) عن ابن الصفّار، والموطّأ عن سعيد بن نصر (ت395هـ/1005م)، والمدوّنة عن أحمد ابن الجسور.[8] كما أجازه علماء من المشرق، منهم: عبد

---

[1] **أبو عمر الطلمنكي (ت428هـ/1037م)**: ينسب إلى بلده طلمنكة، فقيه وحافظ ومحدّث، وكان بارعا في القراءات، توفّي سنة 428هـ. انظر: نفسه، ص162.

[2] نفسه، ص490. الذهبي: السير، المصدر السابق، ج18، ص155-156.

[3] انظر قائمة شيوخ ابن عبد البرّ في: مصطفى حميداتو: **منهج نقد الحديث عند الحافظ ابن عبد البرّ النمري من خلال كتابه التمهيد**، دار الضياء، ط1، مصر، 2008، ص ص27-36.

[4] ليث سعود جاسم: المرجع السابق، ص127، هامش 1.

[5] **شاطبة**: مدينة أندلسية تقع في شرقي قرطبة، بالقرب من مدينة شقر. انظر: الحميري: الروض المعطار، المصدر السابق، ص337. ياقوت الحموي: معجم البلدان، المصدر السابق، ج3، ص309.

[6] ابن بشكوال: المصدر السابق، ص642.

[7] **عبد الله بن عبد المؤمن (ت حوالي400هـ/1000م)**: محدّث وعالم أندلسي، رحل إلى العراق، ثمّ رجع إلى الأندلس يروي الحديث. انظر: الضبّي: المصدر السابق، ص332.

[8] الذهبي: السير، المصدر السابق، ج18، ص154-155.

الغني بن سعيد (ت409هـ،1018م)[1] من مصر، وأبو الفتح عبيد الله السقطي (ت406هـ/1015م)[2] من مكّة.[3]

كان ابن عبد البرّ في ابتداء أمره ظاهري المذهب، ثمّ رجع إلى المذهب المالكي، مع ميل كثير إلى فقه الشافعي.[4] وبعد تبحّره في العلوم الشرعية وطلبه إيّاها، ذاع صيته في الأندلس، يقول القاضي عياض: "وعظُم شأن أبي عمر بالأندلس وعلا ذكره في الأقطار، ورحل إليه الناس وسمعوا منه، وألّف تواليف مفيدة طارت في الآفاق، قال أبو علي: سمعت أبا عمر يقول: لم يكن ببلدنا أفقه من قاسم ابن محمّد بن قاسم (ت278هـ/891م)[5]، وأحمد بن خالد (ت322هـ/934م)[6]، قال أبو علي وأنا أقول إنّ أبا عمر لم يكن دونهما ولا متخلّفا عنهما، وكان مع تقدّمه في علم الأثر وبصره بالفقه ومعاني الحديث، له بسطة كثيرة من علم النسب والخبر"[7].

استطاع ابن عبد البرّ أن يتقن علوم عصره،[8] وخاصّة ما تعلق منها بالحديث، حتّى قال فيه البعض أنّه: "لم يكن بالأندلس مثل أبي عمر ابن عبد البرّ في الحديث"[9]، ولقّبه ابن فرحون (ت799هـ/1397م) بأنّه: "حافظ شيخ علماء الأندلس وكبير محدّثيها في وقته وأحفظ من كان فيها لسنّة مأثورة"[10].

---

[1] **عبد الغني بن سعيد بن بشر (409هـ/1018م)**: عالم ومحدّث مصري، كان من كبار حفّاظ الحديث في زمانه، توفّي سنة 409هـ. انظر: الذهبي، السير، المصدر السابق، ج17، ص269.

[2] **عبيد الله السقطي (ت406هـ/1015م)**: محدّث بغدادي، جاور مكة أربعين سنة، وتوفّي بها سنة 406هـ. انظر: نفسه، ج17، ص236.

[3] ابن خلكان: المصدر السابق، ج7، ص67.

[4] الذهبي: السير، المصدر السابق، ج18، ص160.

[5] **قاسم بن محمّد بن قاسم بن سيّار (278هـ/891م)**: محدّث أندلسي، كان يتمذهب بالمذهب الشافعي، وله مؤلفات في الردّ على مخالفيه، توفّي سنة 278هـ. انظر: الضبّي: المصدر السابق، ص446.

[6] **أحمد بن خالد ابن الجباب (ت322هـ/934م)**: فقيه وعالم أندلسي، أصله من جيان، وسكن بقرطبة، حدّث بها زمنا طويلا، وتوفّي سنة 322هـ. انظر: نفسه، ص175.

[7] القاضي عياض: المصدر السابق، ج8، ص129.

[8] ليث جاسم: المرجع السابق، ص181.

[9] ابن خلكان: المصدر السابق، ج7، ص67.

[10] ابن فرحون: الديباج المذهب، المصدر السابق، ج2، ص367.

بينما يصفه أبو جعفر الضبّي (ت577هـ/1081م)[1] بأنّه: "فقيه حافظ مكثر عالم بالقراءات والخلاف في الفقه، وبعلوم الحديث والرجال، قديم السماع، كبير الشيوخ"[2].

لقد مكنّت السمعة العلمية التي نالها ابن عبد البرّ في الأندلس من تقدير العامّة والخاصّة له، إذ يذكر المؤرّخون أنّ المظفر بن الأفطس (ت460هـ/1068م)[3] قد ولّاه على قضاء مدينة أشبونة[4]، وشنترين[5]،[6] كما أنّ جملة من علماء الأندلس قد أخذوا من علمه ومروياته، منهم: علي بن حزم، وأبو الحسن بن مفوّز (ت484هـ/1091م)[7]، وأبو عبد الله الحميدي (ت488هـ/1095م)[8]، وأبو علي الغسّاني(ت498هـ/1105م)[9].[10]

---

[1] **أحمد بن عميرة بن يحيى الضبّي (577هـ/1081م)**: عالم أندلسي، رحل إلى المشرق وأدّى فريضة الحج، ثمّ رجع إلى الأندلس للإقراء ورواية الحديث، توفّي سنة 577هـ. انظر: ابن عبد الملك المراكشي (ت703هـ/1304م): **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط1، تونس، 2012، ج1، ص442.

[2] الضبّي: المصدر السابق، ص489.

[3] **المظفر ابن الأفطس (ت460هـ/1068م)**: أديب وشاعر، وحاكم مدينة بطليوس في الثغر الشمالي من الأندلس، توفّي سنة 460هـ. انظر: ابن الأبّار: التكملة، المصدر السابق، ج1، ص315. الزركلي: المرجع السابق، ج6، ص228.

[4] **أشبونة**: مدينة أندلسية قريبة من البحر المحيط، تقع غرب باجة. انظر: الحميري: الروض المعطار، المصدر السابق، ص61. ياقوت الحموي: معجم البلدان: المصدر السابق، ج1، ص195.

[5] **شنترين**: مدينة تقع في غرب الأندلس، بالقرب من باجة. انظر: الحميري: الروض المعطار، المصدر السابق، ص113. ياقوت الحموي: معجم البلدان، المصدر السابق، ج3، ص367.

[6] الذهبي: السير، المصدر السابق، ج18، ص158.

[7] **أبو الحسن طاهر بن مفوز (ت484هـ/1091م)**: محدّث وفقيه، وأديب أندلسي، توفّي سنة 484هـ. انظر: الضبّي: المصدر السابق، ص327.

[8] **أبو عبد الله الحميدي (ت488هـ/1095م)**: فقيه وعالم ومحدّث أندلسي، تتلمذ على ابن حزم، وابن عبد البرّ، وغيرهم، توفّي سنة 488هـ. انظر: نفسه، ص123.

[9] **أبو علي الحسين بن أحمد الغساني (ت498هـ/1105م)**: من أهل قرطبة، إمام عصره في الحديث، عالما بصحيحه وسقيمه، توفّي سنة 498هـ. انظر: نفسه، ج1، ص322.

[10] الذهبي: السير، المصدر السابق، ج18، ص156.

استقرّ ابن عبد البرّ آخر عمره بمدينة شاطبة، واتّخذ فيها منزلا كان يقصده طلبة العلم من تلاميذه،[1] وبها توفّي رحمه الله ليلة الجمعة في ربيع الثاني من سنة 463هـ/1071م، وعمره خمس وتسعون سنة.[2]

المبحث الثاني: بروز ابن عبد البرّ في الفقه والحديث

إنّ من السمات الأساسية التي ميّزت شخصية الإمام ابن عبد البرّ العلمية هي بروزه في الفقه والحديث، وهذا بشهادة أقرانه سواء ممّن عاصروه، أو ممّن جاؤوا بعده، مشرقا ومغربا. أمّا المغاربة فيقول أبو الوليد الباجي: "لم يكن بالأندلس مثل أبي عمر بن عبد البرّ في الحديث"[3]. ويقول أيضا: "أبو عمر أحفظ أهل المغرب"[4]. وينقل ابن بشكوال (ت578هـ/1182م)[5] عن أبي علي الغسّاني، أنّ ابن عبد البرّ كان بمرتبة أبي محمّد بن قاسم بن محمد، وأبي عمر أحمد بن خلف الجباب.[6] وأمّا علماء المشرق فينقل الذهبي (ت748هـ/1348م) عن شيخه أنّ ابن عبد البرّ كان "أعلم من بالأندلس في السنن والآثار واختلاف علماء الأمصار"[7]. ويُثني شيخ الإسلام ابن تيمية (ت728هـ/1328م) على ابن عبد البرّ قائلا: "وأبو عمر من أعلم الناس بالآثار والتمييز بين صحيحها وسقيمها"[8].

وإذا ما تناولنا الاشتغال الفقهي لابن عبد البرّ نجده يتميّز بمنهج قائم على التقعيد الفقهي وضبط أصول المسائل وقواعدها، وهذا من إدراكه الشديد بأنّ الأصول محصورة محدودة، بينما الفروع غير ذلك،

---

[1] ليث جاسم: المرجع السابق، ص177.

[2] أبو محمّد عفيف الدين اليافعي (ت768هـ/1367م): **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان**، دون محقق، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1997، ج3، ص68. أبو العباس أحمد بن حسن ابن قنفذ القسنطيني (ت810هـ/1407م): **الوفيات**، تح: عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، ط4، بيروت، لبنان، 1983، ص249. ابن بشكوال: المصدر السابق، ص642. السيوطي: طبقات الحفاظ، المصدر السابق، ص431.

[3] أبو الوليد الباجي: نقلا عن: ابن بشكوال: المصدر السابق، ص641.

[4] أبو الوليد الباجي: نقلا عن: السيوطي: طبقات الحفاظ، المصدر السابق، ص432.

[5] **أبو القاسم ابن بشكوال (578هـ/1182م)**: عالم من علماء الأندلس، له مؤلّفات في التاريخ وفي غيره، توفّي سنة 578هـ. انظر: القنوجي: المرجع السابق، ص31.

[6] ابن بشكوال: المصدر السابق، ص641.

[7] الذهبي: السير، المصدر السابق، ج18، ص160.

[8] ابن تيمية: **درء تعارض العقل والنقل**، تح: محمّد رشاد سالم، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، ط2، المملكة العربية السعودية، 1991، ج7، ص157.

إذ هي وليدة الظروف والأحوال المتقلّبة،[1] لهذا نجده يقول: "وخير العلوم ما ضُبط أصله، واستذكر فرعه..."[2].

ويقوم منهج ابن عبد البرّ في الفقه أيضا على البحث والتحرّي وتمحيص الأقوال، ومع كونه مالكيا إلاّ أنّه يخالف أصحاب مذهبه في كثير من المسائل، مثل خلافه لهم في مسألة لمس المرأة، قال: "وأصحابنا يوجبون الوضوء على من لمس مع الحائل إذا كان رقيقا وكانت اللذّة موجودة مع اللمس، وجمهور العلماء يخالفونهم في ذلك وهو الحقّ عندي"[3]. ويخالفهم في احتجاجهم بأحد الأحاديث قائلا: "احتجّ بهذا الحديث المالكيون والحنفيون وليس فيه حجّة واضحة بهذا لأحد الفريقين"[4].

ولم تدفعه مالكيته إلى التعصّب للمذهب، بل نجده قد انتقد بعض الرواة في موطّأ الإمام مالك، وخالف أئمّة المذهب في العديد من المسائل،[5] لأنّه يبني فقهه على الأدلّة الشرعية التي هي أساس استنباط الأحكام،[6] ويذمّ التقليد ويبتعد عنه أشدّ الابتعاد.[7]

ورغم ذمّ ابن عبد البرّ للتقليد وذهابه إلى أنّ القول به فساد في الدين،[8] وإذهاب للعلم،[9] إلاّ أنّه لم يحكم عليه بحكم واحد فصل، بل فرّق بين مقاماته وميّز بين التقليد والاتّباع،[10] يقول في ذلك: "والتقليد عند العلماء غير الاتّباع، لأنّ الاتّباع هو تتبّع القائل على ما بان لك من فضل قوله وصحّة

---

[1] ميلود ليفة: "التقعيد الفقهي عند أعلام المدرسة المالكية المغربية الإمام ابن عبد البرّ (ت 463 هـ) نموذجا"، **مجلة الشهاب**، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الوادي، ع1، الجزائر، نوفمبر 2015، ص120.

[2] ابن عبد البرّ: التمهيد، المصدر السابق، ج9، ص41.

[3] ابن عبد البرّ: **الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار**، تح: عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، مصر، 1993، ج3، ص57.

[4] ابن عبد البرّ: الاستذكار، المصدر السابق، ج5، ص258.

[5] رحمة حمد الريح: **القواعد الأصولية عند ابن عبد البرّ من خلال كتابه الاستذكار وتطبيقاتها على الفروع الفقهية**، رسالة دكتوراه في أصول الفقه، إشراف: علي أحمد محمّد بابكر، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2000، ص376.

[6] ميلود ليفة: المرجع السابق، ص121-122.

[7] محمّد عبد الحي الحسني الكتاني: **فهرس الفهارس**، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت، لبنان، 1982، ج2، ص843.

[8] ابن عبد البرّ: جامع بيان العلم، المصدر السابق، ج2، ص995.

[9] ابن عبد البرّ: التمهيد، المصدر السابق، ج15، ص236.

[10] الحاج علي عرباوي: **أحكام التقليد بين ابن عبد البرّ المالكي وابن حزم الظاهري وأثرها في الفقه**، رسالة ماجستير في الفقه وأصوله، إشراف: عبد القادر بن حرز الله، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010، ص53.

مذهبه، والتقليد أن تقول بقوله وأنت لا تعرف وجه القول ولا معناه وتأبى من سواه، أو أن يتبيّن لك خطؤه فتتّبعه مهابة خلافه وأنت قد بان لك فساد قوله وهذا محرّم القول به في دين الله سبحانه وتعالى"[1].

وبناء على تقريره السابق فهو يرى أنّ التقليد جائز في حقّ العامّة، لأنّها "لا تتبيّن موقع الحجّة ولا تصل لعدم الفهم إلى علم ذلك، لأنّ العلم درجات لا سبيل منها إلى أعلاها إلاّ بنيل أسفلها، وهذا هو الحائل بين العامّة وبين طلب الحجة"[2]. أمّا العلماء فيحرّم ابن عبد البرّ عنهم التقليد ويرى أنّه لا يجوز لأحد "أن يفتي ولا يقضي إلاّ حتّى يتبيّن له وجه ما يفتي به من الكتاب أو السنّة أو الإجماع أو ما كان في معنى هذه الأوجه"[3].

أمّا الخلاف بين الفقهاء، فنجد أنّ ابن عبد البرّ يقرّ بقاعدة مراعاة الخلاف، ويرحّب بتباين آراء العلماء في المسائل الفقهية.[4] ولكنّه يضع قانونا يفصل به بين مراعاة الخلاف ووجوب تحرّي الدّليل والاقتداء به، فيقول: "والواجب عند اختلاف العلماء طلب الدليل من الكتاب والسنّة والإجماع والقياس على الأصول على الصواب منها، وذلك لا يُعدم، فإن استوت الأدلّة وجب الميل مع الأشبه بما ذكرنا بالكتاب والسنة، فإذا لم يبن ذلك وجب التوقّف ولم يجز القطع إلا بيقين..."[5]. كما يدعو في أكثر من مناسبة إلى وجوب "البحث عن العلم والاجتهاد في الوقوف على الصحّة منه وطلب الحجّة وترك التقليد المؤدّي إلى ذهاب العلم"[6]، وربما هذا ما يظهر في حرصه الشديد على ذكر الخلاف الواقع بين الأئمّة، والتنبيه على ما يرى وجوب التنبيه عليه.[7]

ولا يتحرّج ابن عبد البرّ من مخالفة العلماء إذا صحّ عنده دليل لم يصحّ عند غيره، فهو مجتهد مطلق له منحاه الخاصّ في الفقه والاستنباط والترجيح. وهو في ذلك يلتزم بأقوال المذاهب الأربعة،[8] ويراعي في أحكامه الفقهية بشدّة قول الجمهور، لإيمانه باستحالة اجتماعهم على قول باطل. لهذا نراه

---

[1] ابن عبد البرّ: جامع بيان العلم، المصدر السابق، ج2، ص787.

[2] نفسه، ص988.

[3] نفسه، ج2، ص902.

[4] عطية طيباوي: **الحافظ ابن عبد البرّ ومنهجه في تفسير آيات الأحكام دراسة تطبيقية من خلال كتابه التمهيد**، رسالة ماجستير في العلوم الإسلامية، إشراف: محمّد عبد النبي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص105.

[5] ابن عبد البرّ: جامع بيان العلم، المصدر السابق، ج2، ص902.

[6] ابن عبد البرّ: التمهيد، المصدر السابق، ج15، ص236.

[7] ابن عبد البرّ: الاستذكار، المصدر السابق، مقدمة المحقق، ج1، ص142.

[8] نفسه، ج1، ص130.

في كثير من أرائه يختار قول جمهور العلماء، ويأخذ به.[1] وتوسّع ابن عبد البرّ في الأخذ بقول الجمهور وعدّ كثيرا منه في مقام الإجماع، ما جعل بعض العلماء ينتقد إجماعاته،[2] منها ما ذكره محمّد المقّري(ت758هـ/1357م)[3] قائلا: "حَذَّر النّاصحون من أحاديث الفقهاء، وتحميلات الشيوخ... وإجماعات ابن عبد البرّ..."[4].

أمّا موقفه من القياس، فقد أخذ به وجعله مصدرا رابعا بعد الكتاب والسنة والإجماع،[5] إلاّ أنّه قيّده بشروط وضوابط، منها أنّه لا يجيز لأحد أن يقيس إلاّ إذا كان: "عالما بما مضى قبله من السنن وأقاويل السلف، وإجماع الناس واختلافهم، ولسان العرف، ويكون صحيح العقل... ولا يعجل بالقول، ولا يمتنع من الاستماع ممّن خالفه"[6].

أمّا جهود ابن عبد البرّ في علم الحديث، واتقانه له، فقد شهد له بها الكثير، يقول ابن بشكوال: "افتنّ فيه وبرع براعة فاق بها من تقدّمه من رجال الأندلس"[7]. ويقول الذهبي: "وعلا سنده، وتكاثر عليه الطلبة، وجمع وصنّف، ووثّق وضعّف، وسارت بتصانيفه الركبان، وخضع لعلمه علماء الزمان..."[8].

ويتميّز الاشتغال الحديثي لابن عبد البرّ بالاستقلال وسعة الاطّلاع، مع الصرامة العلمية في الوقت نفسه، فنجده يقتصر في أحاديث العقيدة والفقه على الحديث الصحيح فقط، ويشترط في ناقله أن يكون: "حافظا إن حدّث من حفظه، عالما بما يحيل المعاني، ضابطا لكتابه إن حدّث من كتاب

---

[1] الطاهر بن الصادق الأنصاري: **الحافظ ابن عبد البرّ النمري محدثا**، رسالة ماجستير في الكتاب والسنة، إشراف: عبد العظيم أحمد الغباشي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 1977، ص266.

[2] سيد عبده بكر عثمان: **إجماعات ابن عبد البرّ دراسة فقهية مقارنة**، رسالة ماجستير في الشريعة الإسلامية، إشراف: محمّد حسن بلتاجي، جامعة القاهرة، مصر، 2000، ص465.

[3] **محمّد بن أحمد المقّري (ت758هـ/1357م)**: أحد فقهاء ومجتهدي المذهب المالكي، من أسرة المقّري، كان حافظا للشعر مشاركا في علم المنطق والأصول، وتوفي سنة 758هـ. انظر: التنبكتي: نيل الابتهاج، المصدر السابق، ص420.

[4] أبي عبد الله محمّد بن أحمد المقّري (ت758هـ/1357م): **القواعد**، تح: أحمد بن عبد الله بن حميد، مركز إحياة التراث الإسلامي، دط، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، دت، ج1، ص349-350.

[5] فؤاد عبد اللطيف عثمان: "مقارنة بين منهج ابن قدامة المقدسي ومنهجي ابن عبد البرّ وابن حزم في العقيدة والفقه"، **مجلة دار الحديث الحسنية**، دار الحديث الحسنية، ع23، الرباط، المغرب، 2001، ص93.

[6] نفسه، ص93.

[7] ابن بشكوال: المصدر السابق، ص641.

[8] الذهبي: السير، المصدر السابق، ج18، ص154.

يؤدّي الشيء على وجهه متيقّظا غير مغفّل ويستحبّ أن يؤدّي الحديث بحروفه لأنّه أسلم له... وأن يكون ثقة في دينه عدلا جائز الشهادة مرضيّا"[1]. ولا يستثني ابن عبد البرّ من الحديث الصحيح حديث الآحاد إذ يأخذ به ويُعمله في بناء الأحكام الفقهية، لكنّه يرى أنّه يوجب العمل ولا يوجب اليقين،[2] كما يميل أيضا إلى الأخذ بالحديث الضّعيف في فضائل الأعمال، مع عدم التديّن به في العقائد والأحكام.[3]

ويصحّح ابن عبد البرّ بعض الأحاديث، وإن كان في أسانيدها بعض الضّعف إذا ما كانت من الأحاديث التي تلقّتها الأمة بالقبول وعمل بها العلماء، مثل ما عمل في حديث طهارة ماء البحر حيث قال: "وهذا إسناد وإن لم يخرجه أصحاب الصحاح فإنّ فقهاء الأمصار وجماعة من أهل الحديث متّفقون على أنّ ماء البحر طهور... وهذا يدلّك على أنّه حديث صحيح المعنى متلقّى بالقبول والعمل الذي هو أقوى من الإسناد المنفرد"[4].

أمّا الحديث المرسل فيفرّق ابن عبد البرّ بين أحواله، ويعتبر في ذلك حال المحدّث، "فإن كان لا يأخذ إلاّ عن ثقة وهو في نفسه ثقة، وجب قبول حديثه، مرسله ومسنده، وإن كان يأخذ عن الضعفاء ويسامح في ذلك، وجب التوقّف عمّا أرسله حتّى يسمّي من الذي أخبره..."[5].

ولا يتردّد ابن عبد البرّ بما أوتي من أدوات منهجية في الحكم على الأحاديث تصحيحا وتضعيفا، حتّى ولو خالف في ذلك بعض علماء الحديث المشهورين، اعتقادا منه بضرورة التجرّد في البحث والبعد عن التقليد.[6] والمطّلع على جهود ابن عبد البرّ في دراسة الأسانيد وتمحيصها، ودقّته الشديدة في الحكم على الأشخاص جرحا وتعديلا، يدرك إلمامه الجيّد بصنعة الحديث وبراعته فيه.[7]

---

[1] ابن عبد البرّ: التمهيد، المصدر السابق، ج1، ص217.

[2] نفسه، ج1، ص199.

[3] الطاهر بن الصادق الأنصاري: المرجع السابق، ص265.

[4] ابن عبد البرّ: التمهيد، المصدر السابق، ج2، ص98.

[5] نفسه، ج1، ص208.

[6] الطاهر بن الصادق الأنصاري: المرجع السابق، ص234-243.

[7] عارف بن مزيد بن حامد الحربي: **منهج التأليف عند ابن عبد البرّ المالكي من خلال كتابه التمهيد**، رسالة ماجستير في التربية الإسلامية، إشراف: عطية بن عطية الله المزيني، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 2004، ص216.

ولا يبني ابن عبد البرّ حكمه على الحديث من ناحية السند فقط، بل أعمل أدواته النقدية على المتن كذلك، وحدّد معايير للحكم على صحّته، منها: ألاّ يكون في لفظ الحديث أو ألفاظه زيادة أو نقصان أو اضطراب، وألاّ يكون مخالفا للحسّ، وألاّ يكون مخالفا لما صحّ من الأخبار والوقائع، وألاّ يكون مناقضا لمسلّمات العقيدة والشريعة.[1]

بعد الحكم على الحديث صحّة أو ضعفا، ينطلق ابن عبد البرّ في بناء الحكم الفقهي، من خلال منهجيّة دقيقة قائمة على التوفيق بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض،[2] ثمّ يشرح الحديث ويبيّن آراء العلماء فيه، مع ذكر اختلافاتهم، ثمّ يستنبط الحكم الشرعي مع الحرص على ردّ الحكم إلى الأصول الكلية.[3]

المبحث الثالث: الإنتاج العلمي لابن عبد البرّ

إذا ما تناول الباحث الإنتاج العلمي لابن عبد البرّ، يجد أنّ أغلب جهوده في الكتابة ركّزها على الفقه والحديث، مع مؤلّفات أخرى في علم القرآن، والأدب، والسير والتراجم، والأنساب، ومعارف أخرى.[4]

أمّا كتبه في الفقه والحديث فأشهرها كتاب التمهيد لما في الموطّأ من المعاني والأسانيد.[5] وقد أثنى عليه العلماء، قال فيه ابن حزم: "وهو كتاب لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله أصلا، فكيف أحسن منه..."[6]. وقال فيه القاضي عياض: "وهو كتاب لم يضع أحد مثله في طريقته..."[7].

ويعتبر كتاب التّمهيد موسوعة في الفقه المقارن، فقد جمع فيه صاحبه مذاهب العلماء منذ عصر الصحابة، والأحاديث التي تضمّنتها مسانيد العلماء، مع ذكر أحوال الرّواة من جرح وتعديل، إضافة

---

[1] عارف الحربي: المرجع السابق، ص189-190.

[2] مصطفى حميداتو: منهج نقد الحديث عند الحافظ ابن عبد البرّ النمري، المرجع السابق، ص267.

[3] الطاهر بن الصادق الأنصاري: المرجع السابق، ص259.

[4] طلبا للاختصار وبعدا عن الإطناب، لم أذكر جميع مؤلّفات ابن عبد البرّ في هذا المبحث، بل اكتفيت بأهمّها وأشهرها، ومن رام الاطّلاع على جميع مؤلّفاته المطبوعة والمفقودة فلينظر: ليث جاسم: المرجع السابق، ص ص199-234. دليلة براف: **الإمام ابن عبد البرّ واختياراته الفقهية من خلال كتاب التمهيد**، رسالة دكتوراه في العلوم الإسلامية، إشراف: عبد المجيد بيرم، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص127 وما بعدها.

[5] ابن بشكوال: المصدر السابق، ص641.

[6] ابن حزم: رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها، المصدر السابق، ج2، ص179.

[7] القاضي عياض: المصدر السابق، ج8، ص129.

إلى ما في الكتاب من لفتات في اللغة والشعر. وقد جمع ابن عبد البرّ في التمهيد بين الدراية والرواية، واشتغل فيه على استنباط الأحكام الفقهية من الأحاديث. [1]

ويأتي بعد كتاب التمهيد، كتاب الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار، تضمّن شرحا للموطّإ وإيرادا للأقوال التي بُني عليها مذهب الإمام مالك، مع ذكر أقوال سائر المذاهب الفقهية.[2] قصد فيه ابن عبد البرّ إلى الاختصار، وحذف الأحاديث المكرّرة.[3]

ويعتبر كتابا التمهيد والاستذكار مرتبطان من حيث تركيزهما على شرح الموطّأ واستنباط الأحكام من الأحاديث، مع مقارنة أقوال المذاهب الأخرى، ما جعل ابن حزم يعدّ الاستذكار شرحا للتمهيد،[4] لكن الصواب أنّهما يختلفان في الترتيب ومحتوى المادّة وطريقة عرض آراء الفقهاء.[5] وقد أثنى على الكتابين ابن كثير قائلا: "وقد اعتنى الناس بكتابه الموطّأ – أي الإمام مالك –، وعلّقوا عليه كتبا جمّة، ومن أجود ذلك كتابا التمهيد والاستذكار للشيخ أبي عمر بن عبد البرّ النمري القرطبي..."[6].

وألّف ابن عبد البرّ كتبا أخرى كثيرة في الفقه والحديث، منها: كتاب الشواهد في إثبات خبر الواحد، وكتاب الأجوبة الموعَبة،[7] وكتاب التقصّي لما في الموطّأ من حديث رسول الله جَرَد فيه "كلّ ما في الموطّأ من حديث النبي صلّى الله عليه وسلم مسندة ومرسلة ومنقطعة"[8]. وألّف كتاب الكافي في فقه أهل المدينة بعد طلب قُدّم إليه من أحد طلاّب العلم، لخّص فيه مسائل وأصول مذهب الإمام مالك،[9]

---

[1] عارف الحربي: المرجع السابق، ص45-50.

[2] ليث سعود جاسم: المرجع السابق، ص211.

[3] ابن عبد البرّ: الاستذكار، المصدر السابق، ج1، ص164.

[4] ابن حزم: رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها، المصدر السابق، ج2، ص180.

[5] محمّد إبراهيم علي: **اصطلاح المذهب عند المالكية**، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط1، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2000، ص294-295.

[6] ابن كثير: **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، تح: أحمد محمّد شاكر، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، دت، ص28.

[7] الذهبي: السير، المصدر السابق، ج18، ص159.

[8] ابن عبد البرّ: **التقصي لما في الموطّأ من حديث النبي صلّى الله عليه وسلم**، تح: فيصل يوسف أحمد العلي، الطاهر الأزهر خذيري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، الكويت، 2012، ص7.

[9] ابن عبد البرّ: **الكافي في فقه أهل المدينة المالكي**، تح: محمّد محمّد أحيد ولد ماديك الموريتاني، مكتبة الرياض الحديثة، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1978، ج1، ص136.

ويعدّ من أهمّ مختصراته.[1] وألف كتاب اختلاف أقوال مالك وأصحابه، ذكر فيه المسائل الفقهية التي اختلف فيها كبار أئمّة المذهب المالكي،[2] كما ألّف في بعض المسائل الفقهية الدقيقة، مثل كتاب الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم من الخلاف، بناء على طلب أحد معارفه المشتغلين بالفقه.[3]

أمّا في التاريخ والسير والأنساب فقد ألّف جملة من الكتب منها: كتاب الاستيعاب في معرفة الأصحاب، اختصر فيه سير الصحابة وتراجمهم وذكر أحوالهم، وابتعد فيه عن التطويل والإطناب.[4] ويعدُّه ابن حزم من أفضل ما ألّف في موضوعه،[5] وكان أهل المشرق "يستحسنونه جدّا ويقدّمونه على ما ألّف في بابه"[6]. وكتاب الإنتقاء في فضائل الأئمّة الثلاثة الفقهاء، تناول فيه سيرة الإمام أبي حنيفة النعمان (ت150هـ/767م)، ومالك بن أنس، والشافعي (ت204هـ/819م)،[7] حَرِص فيه على الاختصار "ليسهل حفظه ومعرفته، والوقوف عليه والمذاكرة به"[8].

وألّف في سيرة الرسول صلّى الله عليه وسلم كتاب الدرر في اختصار المغازي والسير، استفاد فيه من كتب من سبقه فلخّصها وهذّبها[9] وألّف كذلك الأنباه على قبائل الرواة، تناول فيه جلّ القبائل

---

[1] محمّد الصالح الضيف: **القواعد الأصولية من كتاب الاستذكار لابن عبد البرّ (ت 463 هـ) استخرجا ودراسة باب العبادات نموذجا**، رسالة ماجستير في العلوم الإسلامية، إشراف: محمّد دباغ، الجامعة الإفريقية، أدرار، الجزائر، 2005، ص35.

[2] ابن عبد البرّ: **اختلاف أقوال مالك وأصحابه**، تح: حميد محمّد لحمر، ميلكوش موراني، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 2003، ص17.

[3] ابن عبد البرّ: **الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب من الخلاف**، تح: عبد اللطيف بن محمّد الجيلاني، أضواء السلف، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1997، ص151-152.

[4] ابن عبد البرّ: **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، تح: علي محمّد البجاوي، دار الجيل، ط1، بيروت، لبنان، 1992، ج1، ص19-20.

[5] ابن حزم: رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها، المصدر السابق، 180.

[6] أبو جعفر الضبّي: المصدر السابق، ص490-491.

[7] قاسم علي سعد: **جمهرة تراجم الفقهاء المالكية**، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط1، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ج3، ص1388.

[8] ابن عبد البرّ: **الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء**، تح: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط1، بيروت، لبنان، 1997، ص35-36.

[9] ابن عبد البرّ: **الدرر في اختصار المغازي والسير**، تح: شوقي ضيف، مؤسسة دار التحرير للطباعة والنشر، دط، القاهرة، مصر، 1966، ص29.

العربية، آخذا لها من أمّهات كتب الأنساب، ومستفيدا منها في تشكيل مادّة الكتاب، وقد ذكرها في مقدّمة الكتاب.[1] كما ألّف كتاب القصد والأمم في التعريف بأصول أنساب العرب والعجم.[2] وألّف أيضا كتاب الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى، ذكر فيه من اشتهر بكنيته من الصحابة والتابعين وحملة العلم. وكان من دواعي تأليفه عدم وجود كتاب مستوعب لكنى المشهورين من الصحابة ومن جاء بعدهم.[3]

ولم يقتصر ابن عبد البرّ في التأليف على الفقه والحديث والتاريخ، بل ألّف في علم القراءات، وله في ذلك كتب عديدة، منها: كتاب البيان عن تلاوة القرآن، وكتاب التجويد والمدخل إلى علم القراءة بالتحديد، وكتاب الاكتفاء في قراءة نافع وأبي عمرو بن العلاء (ت154هـ/771م) بتوجيه ما اختلفا فيه.[4]

أمّا في الأدب والأخلاق، فقد ألّف كتبا عدّة، منها: كتاب جامع بيان العلم وفضله، تناول فيه معنى العلم ومراحل طلبه، وميّز فيه بين العلم الصحيح والعلم الفاسد.[5] وكتاب بهجة المجالس وأنُس المجالس، جمع فيه الكثير من الحكم والأمثال والأبيات النادرة في مختلف الفنون والموضوعات.[6] وألّف أيضا كتاب الاهتبال بما في شعر أبي العتاهية (ت211هـ/826م) من الحكم والأمثال، عرض فيه ما صحّ من حكم وأشعار أبي العتاهية في الزهد والمواعظ والأمثال،[7] وألّف أيضا رسالة في أدب المجالسة

---

[1] ابن عبد البرّ: **الأنباه على قبائل الرواة**، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1985، ص15.

[2] كارل بروكلمان: **تاريخ الأدب العربي**، تعريب: عبد الحليم النجار، دار المعارف، ط5، القاهرة، مصر، 1977، ج5، ص262.

[3] ابن عبد البرّ: **الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى**، تح: عبد الله مرحول السوالمة، دار ابن تيمية للنشر والتوزيع والإعلام، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1985، ص83.

[4] أبو جعفر الضبّي: المصدر السابق، ص490. الذهبي: السير، المصدر السابق، ج18، ص159.

[5] ابن عبد البرّ: جامع بيان العلم، المصدر السابق، ج1، ص1.

[6] ابن عبد البرّ: **بهجة المجالس وأنس المجالس وشحذ الذاهن والهاجس**، تح: محمّد مرسي الخولي، دار الكتب العلمية، دط، بيروت، لبنان، دت، ج1، ص36.

[7] ابن عبد البرّ: **الاهتبال بما في شعر أبي العتاهية من الحكم والأمثال**، تح: علي إبراهيم كردي، دار الكتب الوطنية، ط1، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص21.

وحمد اللسان، تناول فيها ما ينبغي للمسلم التزامه في الكلام، والغضب والمجالسة،[1] وكتاب العقل والعقلاء وما جاء في أوصافهم.[2]

المبحث الرابع: بنيات العقل الفقهي عند ابن عبد البرّ

لقد أسلفت في المبحث الثاني أنّ أكبر اشتغال ابن عبد البرّ، ومعظم إنتاجه العلمي كان في الفقه والحديث، واهتمام ابن عبد البرّ بهذين العلمين وبروزُه فيهما على وجه الخصوص راجع على ما أعتقد إلى كسادهما في الأندلس خلال عصره، حتّى إنّه ليتألّم مما آلت إليه حالتهُما، فيقول: "واعلم رحمك الله أنّ طلب العلم في زماننا هذا وفي بلدنا قد حاد أهله عن طريق سلفهم وسلكوا في ذلك ما لم يعرفه أئمّتهم، وابتدعوا في ذلك ما بان به جهلهم وتقصيرهم عن مراتب العلماء قبلهم..."[3].

لم تُسعف شخصية ابن عبد البرّ المجدّدة ما آلت إليه علوم الشريعة ومستوى الفقه في الأندلس، فانبرى لإصلاح ما يمكن إصلاحه، واستعان في ذلك بما أوتي من سعة في الفقه، وبراعة في علم الحديث، جاعلا منهما ميزانا يبصر به ويميّز من خلاله بين الحقّ والباطل.[4] فذهب أولّ ما ذهب إلى إبطال التقليد، وعدّ تقليد العالم للعالم من المحرّمات فقال: "والتقليد أن تقول بقوله (أي العالم) وأنت لا تعرف وجه القول ولا معناه، وتأبى من سواه، أو أن يتبيّن لك خطؤه فتتبعه مهابة خلافه، وأنت قد بان لك فساد قوله وهذا محرّم القول به في دين الله سبحانه وتعالى"[5]. ولكنّ موقفه من التّقليد لم يكن حدِّيا كمعاصره ابن حزم، بل ذهب إل أنّ العامّة "يجوز لها التقليد فيما نزل بها وأفتاها بذلك علماؤها"[6].

ورغم مالكية ابن عبد البرّ التي تجيز التقليد، إلاّ أنّه خالف فقهاء بلده في هذا بناء على ما تمليه ضرورة الشرع وتقتضيه حاجة اللحظة، وذهنية الاجتهاد والاستقلال الفكري التي تأزُّ إلى البحث

---

[1] ابن عبد البرّ: **أدب المجالسة وحمد اللسان**، تح: سمير حلبي، دار الصحافة للتراث، ط1، طنطا، مصر، 1989، ص30 ومابعدها.

[2] اليافعي: المصدر السابق، ج3، ص68.

[3] ابن عبد البرّ: جامع بيان العلم، المصدر السابق، ج2، ص1135.

[4] محمّد العلمي: **المستوعب لتاريخ الخلاف العالي ومناهجه عند المالكية**، مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، ط1، الرباط، المغرب، 2010، ج2، ص864.

[5] ابن عبد البرّ: جامع بيان العلم، المصدر السابق، ج2، ص787.

[6] نفسه، ص902.

وضبط علوم الكتاب والسنة وحفظها، وهذا ما أخرج لنا الإمام ابن عبد البرّ، الذي لا يلتزم بتقريرات المذهب المالكي بعُجرها وبُجرها، وإنّما يميل مع ما أدّاه إليه اجتهاده في استنباط نصوص الكتاب والسنّة، مستعليا بذلك على مذاهب الفقهاء، وناقدا لها، ومبتغيا من وراء ذلك تحقيق معاني الحديث غير مكترث بمن وافقها أو خالفها، في حياد مذهبي تامّ،[1] رغم ميله أحيانا في تقريراته إلى المذهب الشافعي،[2] وربّما كان لهذا الميل سبب وجيه، فليس من المستبعد أن ابن عبد البرّ قد وجد في تقريرات المذهب الشافعي غزارة ووفرة في الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة على المسائل الفقهية،[3] ما لاءم منهجه في الاستنباط. لهذا كان قد خالف إمام مذهبه مالك في بعض المسائل، منها على سبيل المثال في مسألة تفضيل المدينة على مكّة، إذ ذهب ابن عبد البرّ إلى أنّ مكّة أفضل من المدينة، خلافا لشيخه، وممّا استدلّ به على ذلك أنّ تفضيل مكّة قد ذهب إليه بعض الصحابة كعبد الله بن مسعود (ت32هـ/653م)، وأبي الدرداء (ت32هـ/653م)، وجابر بن عبد الله (ت78هـ/697م)،[4] وهم على حسب قوله "أولى أن يقلَّدُوا من غيرهم الذين جاؤوا بعدهم"[5]. كما انتقد أيضا بعض الرواة الذين اعتمد عليهم الإمام مالك في موطّإه،[6] ويمضي ابن عبد البرّ من دون مواربة فيخالف تقريرات أرباب المذاهب الفقهية الأخرى من أحناف وظاهرية، وحنابلة، وتابعين، بل حتّى بعض الصحابة، مستندا في كلّ ذلك إلى معيار النّصوص الشّرعية وما تكتنزه من فقه،[7] وهذا النفس الاجتهادي الذي يتحلّى به ابن عبد البرّ، لازمه في باقي نِتاجه وتقريراته داخل إطار المذهب المالكي، وحتى خارجه، وممّا أُدلّلُ به على ذلك أنّه حاول من خلال كتابه التمهيد أن يصحّح ويؤسّس لمنهج جديد ومسلك مميّز في تناول مدوَّنة المالكيين الأساسيّة متمثّلة في الموطّأ، وذلك بربط آثاره وتعضيدها بنصوص الأحاديث الأخرى التي هي مادّة الفقيه الموصلة له للحكم الشرعي، فقال: "فإنّي لما رأيت كلّ من قصد إلى تخريج ما في

---

[1] محمّد العلمي: المرجع السابق، ج2، ص864.

[2] فؤاد عبد اللطيف عثمان: المرجع السابق، ص100.

[3] عمر سليمان الأشقر: **المدخل إلى دراسة المدارس والمذاهب الفقهية**، دار النفائس، ط2، الأردن، 1998، ص139.

[4] ابن عبد البرّ: الاستذكار، المصدر السابق، ج7، ص225-231-232.

[5] نفسه، ج7، ص231-232.

[6] الريح رحمة حمد: المرجع السابق، ص376.

[7] محمّد العلمي: المرجع السابق، ج2، ص937.

موطإ مالك بن أنس رحمه الله، من حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلم قصد بزعمه إلى المسند، وأضرب عن المنقطع والمرسل، وتأمّلت ذلك في كلّ ما انتهى إليّ مما جمع في سائر البلدان، وأُلّف على اختلاف الأزمان، فلم أر جامعيه وقفوا عند ما شرطوه، ولا سلم لهم في ذلك ما أمّلوه، بل أدخلوا من المنقطع شيئا في باب المتّصل، وأتوا بالمرسل مع المسند"[1].

ومن خلال ما اطّلعت عليه من بعض نتاج ابن عبد البرّ وبعض ما كُتب عنه وجدته صريحا في بيان آرائه، يحاول نقد واقع العقل الفقهي الذي عاينه، فتجده على سبيل المثال يَنعي على أهل بلده ما استقرّ في طائفة منهم من كثرة رواية الحديث بصحيحه وسقيمه، من دون تدبّر لألفاظه ولا تطلّب لفهم معانيه بمنهج سليم، حتّى أدّاهم ذلك إلى التناقض والإيغال في الرواية من دون طائل.[2]

كما نعى أيضا على ما ساد في الأندلس كما ذكرت في الفصل الأول من حفظ المسائل وشيوع للتقليد، فقال: "وطائفة... لم يعنوا بحفظ سنّة ولا الوقوف على معانيها ولا بأصل من القرآن ولا اعتنوا بكتاب الله عز وجل، فحفظوا تنزيله ولا عرفوا ما للعلماء في تأويله، ولا وقفوا على أحكامه، ولا تفقّهوا في حلاله وحرامه، قد اطّرحوا علم السنن والآثار وزهدوا فيها، وأضربوا عنها فلم يعرفوا الإجماع من الاختلاف ولا فرّقوا بين التنازع والائتلاف، بل عوّلوا على حفظ ما دوّن لهم من الرأي والاستحسان الذي كان عند العلماء آخر العلم والبيان"[3].

ونعى على المقلّدة الذين "لا يقيمون علّة ولا يعرفون للقول وجها، وحسبُ أحدهم أن يقول فيها: رواية لفلان ورواية لفلان ومن خالف عندهم الرواية التي لا يقف على معناها وأصلها وصحّة وجهها فكأنّه قد خالف نصّ الكتاب وثابت السنة"[4]. ولا يكتفي ابن عبد البرّ بالنقد بل يشخّص الداء ويذهب إلى أنّ سبب ما يعانيه الفقه المالكي في بلده هو خلاف المالكية لأصول مذهب إمامهم، وتقصيرهم في علم أصول الفقه،[5] ثم يوجّه مجتمعه إلى الحلول التي يراها ملائمة، فيقول: "وقد تقدّم في

---

[1] ابن عبد البرّ: التمهيد، المصدر السابق، ج1، ص191.

[2] ابن عبد البرّ: جامع بيان العلم، المصدر السابق، ج2، ص1135.

[3] نفسه، ج2، ص1135.

[4] ابن عبد البرّ: جامع بيان العلم، المصدر السابق، ج2، ص1137.

[5] نفسه، ج2، ص1137.

كتابنا هذا كيف وجهُ القول واجتهادُ الرأي على الأصول عند ما ينزل بالعلماء من النوازل في أحكامهم... من تدبّرها وفهمها وعمل عليها نال حظّه ووفّق لرشده إن شاء الله"[1]

لهذا كان ابن عبد البرّ شديد الحرص على ضبط قواعد العلم ومسائله،[2] وشديد العناية ببيان المصطلحات وتوضيحها،[3] ولا يخفى أنّ للمصطلح أهمية بالغة في ميدان العلوم، إذ ببيانه وتوضيحه يتمكّن العالم والمتعلّم من استيعاب العلم وفهمه.[4] ولما كان ابن عبد البرّ كثير الاشتغال بالحديث بارعا فيه، جاءت كتبه زاهية بذكر علل الحديث والحكم عليها ضعفا وصحّة،[5] مباينا بذلك ما ساد عند مالكية الأندلس من قلّة البضاعة في علم الحديث، وحفظ المسائل والأحكام من دون تأصيل لها ولا استدلال عليها بنصوص الكتاب والسنة.

وممّا تميّز به الفقيه ابن عبد البرّ مراعاته للخلاف وسعة صدره للتّباين في الآراء والاجتهادات الفقهية، ما أضفى على فقهه موسوعية وشمولية، مع مرونة وهدوء في التعامل مع المخالف،[6] إضافة إلى ما صبغ فقهه من التيسير في مراعاة أحوال الناس ورفع الحرج عنهم، ما بعث في فقهه وتقريراته العلمية نفسا مقاصديا.[7]

كما تميّز عقل ابن عبد البرّ الفقهي بتنويع الأدلّة الشرعية والاعتماد عليها بشكل أساسي، إضافة إلى تقعيده للقواعد الفقهية،[8] ومن ثمّ استثمارها وتعميمها على أكثر من مسألة، وهذا الصنيع من ابن عبد البرّ يعتبر مساهمة فعّالة في ضبط أصول المذهب المالكي وتعزيز أدلّتها، ونقل الدّرس الفقهي الأندلسي من سرد الخلاف إلى تعليل هذا الخلاف وذكر مسبباته ودوافعه.[9]

---

[1] ابن عبد البرّ، جامع بيان العلم، المصدر السابق، ج2، ص1137.

[2] ميلود ليفة: المرجع السابق، ص120.

[3] عارف الحربي: المرجع السابق، ص199.

[4] الشاهد بوشيخي: **نظرات في المصطلح والمنهج**، إنفوبرانت، ط3، فاس، المغرب، 2014، ص15-16.

[5] الطاهر بن الصادق الأنصاري: المرجع السابق، ص246-247.

[6] عطية طيباوي: المرجع السابق، ص108.

[7] نفسه، ص105.

[8] ميلود ليفة: المرجع السابق، ص121-122.

[9] أبو الطاهر إبراهيم بن بشير التنوخي (ت536هـ/1142م): **التنبيه على مبادئ التوجيه**، تح: محمّد بلحسان، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2007، مقدمة المحقق، ج1، مقدمة المحقق، ص133.

إضافة إلى ما سبق فإنّ ابن عبد البرّ قد نهج منهجا تربويا بثّه في كثير من مؤلفاته، وحاول به ترميم المستوى الفقهي والمعرفي الذي آلت إليه الأندلس بداية القرن الخامس، ويُلتمس هذا النهج التربوي في عدّة جوانب، منها:

ما نهجه ابن عبد البرّ من تلافي أخطاء سابقيه وتصحيحها سواء في التأليف أو في مباحث العلم الجزئية، فكثيرا ما كان يذكر في مقدّمات تآليفه النهج التجديدي الذي نحاه، فذكر مثلا في مقدّمة الاستيعاب أنّ بعض من جمع تراجم الصحابة وصنّف في ذلك قد طوّل وأطنب، وأكثر من التّكرار، وأغفل جوانب مهمّة في تراجمهم، فجاء هو ليصحّح ذلك من خلال جمع ما كَتبَ سابقوه واختصاره، والتّركيز في التّراجم على ما يُستفاد منه في مناقب الصحابة وفضائلهم.[1]

وصنع نفس الصنيع في كتاب الانتقاء، الذي ترجم فيه لأئمّة الفقه المتقدمين، وحرص فيه على الاختصار وتجنّب الحشو والتكرار الذي وقع فيه سابقوه،[2] وبنفس النّهج ألّف ابن عبد البرّ كتاب الدرر في السيرة النبوية، اختصر فيه كتب من سبقه في هذا الفن، وهذّبها من الحشو والتّخليط الذي التبس بها،[3] وذكر أيضا أنّ من دوافع تأليف كتابه الاستغناء، خلوّ الساحة العلمية في عصره من مؤلَّف مستوعب لأصحاب الكِنى من الصحابة والتابعين ومن بعدهم.[4]

كما نهج منهج التّبويب والاختصار في بعض كتبه ليتمكن الطلبة من مدارستِها، ويسهل عليهم حفظها، مثل ما فعل في كتاب الكافي في فقه أهل المدينة الذي جعله "جامعا، مهذبا وكافيا مقرّبا، ومختصرا مبوّبا، يُستذكرُ به عند الاشتغال... ويَكفي عن المؤلّفات الطّوال، ويقوم مقام المذاكرة عند عدم المدارسة"[5]، وفعل الشيء نفسه في كتاب الاستغناء،[6] وكذا في التقصّي الذي جعله مختصرا لكتاب

[1] ابن عبد البرّ: الاستيعاب، المصدر السابق، ص19-20.

[2] ابن عبد البرّ: الانتقاء، المصدر السابق، ص35-36.

[3] ابن عبد البرّ: الدرر، المصدر السابق، ص29.

[4] ابن عبد البرّ: الاستغناء، المصدر السابق، ص364.

[5] ابن عبد البرّ: الكافي، المصدر السابق، ج1، ص136.

[6] ابن عبد البرّ: الاستغناء، المصدر السابق، ص83.

التمهيد، مراعيا بذلك ضعف همم طلبة العلم في زمانه،[1] إضافة إلى كتاب الأنباه على قبائل الرواة، الذي اختصره من كتابه الضخم الاستيعاب، ليكون عونا ومدخلا إلى علم الأنساب.[2]

إضافة إلى ما سبق، حرص ابن عبد البرّ في نهجه التربوي على تطعيم نِتاجه العلمي بما يُروّح النفوس، ويرغّب في الفضائل، مدركا بذلك الرغبة الملحّة للنفس في الترويح، ونفورها من المسائل الفقهية والحديثية الجافّة. وممّا بذله في سبيل ذلك كتاب بهجة المجالس الذي جمع فيه نوادر الحكم والأبيات في فنون متنوّعة، ليكون مؤنسا لطالب العلم، ومخفّفا عليه الملل، ومفيدا له في الوقت نفسه بالحكم والأمثال التي يحتاج للاستشهاد بها.[3] والكتاب الذي جمع فيه شعر أبي العتاهية في الحكم والزهد والفضائل، مبتغيا بتأليفه إعانة أهل الدين والعقل على التقوى، وبعثهم على الزهد، وتذكيرهم بالموت.[4]

ممّا سبق يتّضح جليا أنّ دوافع التأليف عند ابن عبد البرّ، تخدم أشدّ الخدمة منهجه التجديدي، لأنّه كان يؤلّف بصفة أساسية من أجل إبراز آراءه للعامّة، ومن أجل تبسيط بعض العلوم وتقريبها لطلبة العلم في زمانه، الذين ضعُفت هِممُ أغلبهم عن الطلب.

كما يتبيّن أنّ العقل الفقهي عند ابن عبد البرّ تميّزه محدّدات رئيسية، منها أنّه كان مجتهدا مستقلّ الفكر رافضا للتقليد، لهذا لا يتحرّج من مخالفة مذهب أهل بلده متى ما أدّاه اجتهاده إلى ذلك،[5] كما أنّه معدود في فقهاء المالكية الذين كرّسوا حياتهم وعلمهم لنقل الفقه المالكي الأندلسي في القرن الخامس من فقه المسائل إلى فقه التأصيل، ومن ضيق التقليد إلى سعة الترجيح، معتمدا في ذلك على نصوص الكتاب والسنّة، تأصيلا وتفريعا وتأسيّا.[6]

---

[1] ابن عبد البرّ: التقصي، المصدر السابق، ص6.

[2] ابن عبد البرّ: الأنباه على قبائل الرواة، المصدر السابق، ص11.

[3] ابن عبد البرّ: بهجة المجالس، المصدر السابق، ج1، ص36.

[4] ابن عبد البرّ: الاهتبال، المصدر السابق، ص21.

[5] توفيق أحمد الغلبزولي: "المدرسة المالكية بين التقليد والإتباع"، **مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية**، مجلس النشر الجامعي، جامعة الكويت، ع63، ديسمبر 2005، ص115.

[6] ابن حزم: **جوامع السيرة وخمس رسائل أخرى لابن حزم**، تح: إحسان عباس، ناصر الدين الأسد، دار المعارف، دط، مصر، دت، ص335. توفيق أحمد الغلبزولي: "المدرسة المالكية بين التقليد والإتباع"، المرجع السابق، ص106. أبو الطاهر التنوخي: المصدر السابق، مقدمة المحقق، ص133.

الفصل الثالث: أبو الوليد الباجي والتأسيس لعلم الجدل عند مالكية الأندلس (ت474هـ/1081م)

المبحث الأوّل: نشأة الباجي وأثرها في تكوينه العلمي

المبحث الثاني: أثر الرحلة في بناء أصول المعرفة الفقهية عند الباجي

المبحث الثالث: الإنتاج العلمي للباجي

المبحث الرابع: بنيات العقل الفقهي عند الباجي

حاول ابن عبد البر تجديد الفقه الأندلسي من خلال إرجاعه إلى معين النصوص الشرعية من كتاب وسنّة، ولكنّ الباجي مارس التجديد من جهة أخرى، وذلك باستثماره لعلمي الأصول والجدل محاولا تغذية الفقه المالكي الأندلسي بلون جديد من مسالك الاستنباط والحجاج لم تعهدها دراساته الفقهية من قبل.

كيف استطاع الباجي تجديد الدراسات الفقهية المالكية في الأندلس وفق التوجّهات الأصولية والجدلية؟

المبحث الأوّل: نشأة الباجي وأثرها في تكوينه العلمي

هو أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيّوب بن وارث التجيبي[1] الباجي.[2] ولد بالأندلس في منتصف ذي القعدة من سنة 403هـ/1013م،[3] وأصله من مدينة باجة، وقد وجدتُ في المصادر التاريخية اختلافا حول مدينة باجة التي يُنسب إليها الباجي،[4] إذ يطلق هذا الاسمُ على مُدن مختلفة، في الأندلس والمغرب الأدنى، وأصفهان[5]، وقد ذهبت جلُّ المصادر إلى أنّ أصل الباجي من باجة

---

[1] **تجيب**: نسبة إلى قبيلة تجيب العربية وهي بطن من بطون قبيلة كندة، انظر: عبد الكريم بن محمّد السمعاني (ت563هـ/1167م): **الأنساب**، تح: عبد الرحمن بن يحي المعلمي وآخرون، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط1، حيدر آباد، الهند، 1962، ج3، ص19 وما بعدها. عمر بن رضا كحالة: **معجم قبائل العرب القديمة والحديثة**، مؤسسة الرسالة، ط7، بيروت، لبنان، 1994، ج1، ص116.

[2] ابن بشكوال: المصدر السابق، ص197. أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد ابن العماد (ت1089هـ/1678م): **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تح: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، ط1، بيروت، لبنان، 1986، ج5، ص315.

[3] أبو القاسم علي بن الحسن ابن عساكر (ت571هـ/1176م): **تاريخ دمشق**، تح: عمرو بن غرامة العموري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دط، بيروت، لبنان، 1995، ج22، ص226.

[4] انظر هذا الاختلاف في: أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عبد الهادي (ت744هـ/1343م): **طبقات علماء الحديث**، تح: أكرم البوشي، إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، لبنان، 1996، ج3، ص371. الداوودي: المصدر السابق، ج1، ص208. الذهبي: السير، المصدر السابق، ج18، ص536. أبو محمّد الطيب بن عبد الله بامخرمة (ت947هـ/1540م): **قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر**، تح: بوجمعة مكري، خالد زواري، دار المنهاج، ط1، جدة، المملكة العربية السعودية، 2008، ج3، ص468. ابن عساكر، المصدر السابق، ج22، ص227.

[5] **أصفهان**: إقليم من أقاليم بلاد فارس. انظر: الحميري: الروض المعطار، المصدر السابق، ص43. ياقوت الحموي: معجم البلدان، المصدر السابق، ج1، ص206.

الأندلس[1]، ولكن وجدتُ نصّا للباجي، يصرّح فيه بأنّ والده كان من تُجّار القيروان وكان يتردّد إلى الأندلس لطلب العلم ثم استقرّ فيها،[2] والذي أميل إليه أنّ أصله من باجة المغرب الأدنى[3]، لأنّه صرّح بذلك، عن طريق تلميذه ولأنّ مسألة كهذه يكون قول الباجي فيها مقدّما على قول غيره ممّن ترجم له، لأنّه أعرف بحاله ونسبه.[4]

سكن والد الباجي بقرطبة وقصدها بعد نصيحة شيخه، الذي قال له: "إن أحببت أن ترزق ابنا مثلي فاسكن قرطبة والزم أبا بكر محمّد بن عبد الله القبري (ت406هـ/1015م) واخطب إليه ابنته فإن أنكَحكَها فعسى أن ترزق مثلي"[5].

نشأ أبو الوليد الباجي في بيت دين وصلاح، يقول مصرّحا بذلك في نصيحته لولديه: "واعلما أنّنا أهل بيت لم يخلُ بفضل الله ما انتهى إلينا منه من صلاح وتديّن وعفاف وتَصاوُن، فكان بنو أيّوب بن وارث عفا الله عنّا وعنهم أجمعين: جدّنا سعد، ثم كان بنو سعد: سليمان وخلف وعبد الرحمن وأحمد، وكان أوفر الصلاح والتدين والتورّع والتعبّد في جدّكم خلف، كان مع جاهه وحاله واتّساع دنياه منقبضا عنها، متقلّلا منها، ثمّ أقبل على العبادة والاعتكاف"[6]

ابتدأ أبو الوليد مرحلة طلب العلم مبكّرا في قرطبة، إذ بدأ في الأدب: "فبرز في ميادينه واستظهر أكثر دواوينه، وحمل لواء منثوره وموزونه، وجعل الشعر (**انظر: الملحق 03**) بضاعته فوصل له الأسباب بالأسباب"[7]. ثمّ انتقل إلى طلب العلم الشرعي من مبادئ الفقه والحديث، عن جمع من علماء الأندلس،

---

[1] **باجة الأندلس**: من أقدم المدن في الأندلس، سمّاها يوليوس قيصر بهذا الاسم، وتعني الصلح. انظر: الحميري: الروض المعطار، المصدر السابق، ص75.

[2] الداوودي: المصدر السابق، ج1، ص ص212. ابن عساكر: المصدر السابق، ج22، ص226. الذهبي: **تاريخ الإسلام**، تح: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، ط2، بيروت، لبنان، 1993، ج32، ص117-118.

[3] **باجة المغرب**: في إفريقية، وهي مدينة كبيرة وقديمة، كثيرة الأنهار، فيها حصن مبني بالصخر. انظر: الحميري: الروض المعطار، المصدر السابق، ص75. أبو عبيد البكري (ت487هـ/1094م): **المسالك والممالك**، دون محقق، دار الغرب الإسلامي، دط، 1992، ج2، ص718.

[4] سلمان نصر: **من أعلام المذهب المالكي**، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2011، ص49.

[5] أبو بكر بن الشماخ: نقلا عن: ابن عساكر: المصدر السابق، ج22، ص227.

[6] أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت474هـ/1081م): **النصيحة الولدية**، تح: إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2000، ص15.

[7] ابن بسام: المصدر السابق، ج3، ص95.

منهم: القاضي يونس بن عبد الله بن الصفّار، والمقرئ مكّي بن أبي طالب (ت437هـ/1046م)، وعيسى بن أبي درهم (ت421هـ)، وخاله أبي شاكر القبري (ت456هـ/1064م)، وغيرهم.[1] وقد ساهمت نشأته الأولى في قرطبة في تأسيس مبادئ العلوم والمعارف في شخصيته العلمية، خاصّة وأنّ قرطبة كانت في القرنين الرابع والخامس هجري تمثّل قاعدة العلوم ومركز الآداب في الأندلس.[2]

بعد أن أتمّ الباجي 23 سنة من عمره، اتّجه إلى المشرق لطلب العلم والتزود من المعارف، وامتدّ مكوثه هناك مدّة 13 سنة، تجوّل فيها في حواضر العلم بمكّة والعراق والشام، طالبا للعلم، وملتقيا بالشيوخ والعلماء، ومدوّنا لما استفاده من رحلته. ثمّ عاد إلى الأندلس بعلم جمّ ومعارف كثيرة.[3]

بعد رجوعه إلى الأندلس بدأ الباجي في بثّ علمه، ولم يكن موسر الحال والرزق، رغم علمه وحاجة الناس إليه، يقول القاضي عياض: "ثمّ ورد الأندلس وحالته ضيّقة، فكان يتولّى ضرب ورق الذهب للغزل والإنزال، ويعقد الوثائق"[4].

حتّى أنّ أحد طلبته يروي أنّه: "كان حينئذ يخرج إلينا إذا جئنا للقراءة عليه، وفي يده أثر المطرقة وصَدأُ العمل"[5]، ثم حَسُنت حال الباجي من بعد أن انتشر علمه، وعرف الأمراء حقّه، فقرّبوه ورفعوا ذكره، وولّوه على القضاء في بعض الأماكن،[6] مثل أوريولة[7]، وقد كان الباجي ممّن يصاحب الأمراء ويقبل هباتهم، ولهذا كثر القائلون فيه، والمناوئون له بسبب ذلك.[8]

---

[1] شهاب الدين أحمد بن أيبك الحسامي (ت749هـ/1348م): **المستفاد من تاريخ بغداد**، تح: محمّد مولود خلف، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، لبنان، 1986، ص ص 245. القاضي عياض: المصدر السابق، ج8، ص117.

[2] السيد عبد العزيز سالم: **قرطبة حاضرة الخلافة في الأندلس**، مؤسسة شباب الجامعة، دط، الإسكندرية، مصر، 1997، ج2، ص159.

[3] سأتناول في المبحث الثاني رحلة الباجي إلى المشرق بشيء من التفصيل والإيضاح.

[4] القاضي عياض: المصدر السابق، ج8، ص121.

[5] نفسه، ج8، ص121.

[6] ابن العماد: المصدر السابق، ج5، ص315. القاضي عياض: المصدر السابق، ج8، ص121.

[7] **أوريولة:** حصن في الأندلس، تابع لكور تدمير. انظر: الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص34.

[8] النباهي: المصدر السابق، ص95.

برع الباجي في الحديث والفقه والأصول،[1] وشارك في علم الجرح والتّعديل،[2] وفشا علمه في الأندلس فشوّا كبيرا.[3] وكان له حظّ في الشّعر،[4] حتّى أثنى عليه كبار الأندلس وفقهاؤها، كابن عبد البرّ الذي قال فيه: "هو من آحاد عصره في علمه، وأفراد دهره في فهمه، وما حصّل أحد من علماء الأندلس متفقّها على مثل حظّه وقسمه، وقد تقدّم له بالمشرق صيت وذكر، وحصل بجزيرتنا ولك فيه جمال وفخر"[5]. وقال فيه ابن حزم: "لم يكن لأصحاب المذهب المالكي بعد عبد الوهاب مثل أبي الوليد الباجي"[6]، وجال في مدن كثيرة بالأندلس ما بين سرقسطة، وبلنسية، ومرسية[7]، ودانية،[8] وميورقة التي ناظر فيها ابن حزم، وأخرجه منها،[9] وكان سببا في إحراق كتبه.[10] وقصده طلبة كثر أخذوا من علمه وتفقّهوا على يديه وقد ذكرت المصادر بعضا منهم.[11]

حتّى أنّ المالكية استعانوا به في مناظرة ابن حزم، يقول القاضي عياض: "ووجد عند وروده بالأندلس لابن حزم الداودي صيتا عليا، وظاهريّات منكرة، وكان لكلامه طلاوة، وقد أخذت قلوب الناس، وله تصرّف في فنون تقصر عنها ألسنة فقهاء الأندلس في ذلك الوقت... فلم يكن يقوم منهم

---

[1] ابن العماد: المصدر السابق، ج5، ص315.

[2] السيوطي: طبقات الحفاظ، المصدر السابق، ص440.

[3] السيوطي: **طبقات المفسرين العشرين**، تح: علي محمّد عمر، مكتبة وهبة، ط1، القاهرة، مصر، 1396، ص53.

[4] الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج32، ص120 وما بعدها.

[5] ابن عبد البرّ: نقلا عن: ابن بسام: المصدر السابق، ج3، ص97.

[6] ابن حزم: نقلا عن: نفسه.

[7] **مرسية**: مدينة أندلسية، بناها عبد الرحمن بن الحكم. انظر: الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص181.

[8] عبد الله محمّد الجبوري: "أبو الوليد الباجي: سيرته – مكانته العلمية – آثاره"، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس**، دون جهة إصدار، المغرب، ع1، 1986، ص159.

[9] ابن الأبّار: التكملة، المصدر السابق، ج1، ص316.

[10] ابن سعيد المغربي: المصدر السابق، ج1، ص405.

[11] انظر: الداوودي: المصدر السابق، ج1، ص ص209. ابن عساكر: المصدر السابق، ج22، ص224-225. الضبّي: المصدر السابق، ص303.

أحد بمناظرته... فلمّا ورد أبو الوليد الأندلس... أمّه الناس لذلك، فجرت له معه مجالس كانت سبب فضيحة ابن حزم،[1] وخروجه من ميورقة..."[2].

ورغم منزلة الباجي عند مالكية الأندلس، إلاّ أنّه امتُحِن منهم، وذلك عندما تكلّم في مسألة كتابة النبيّ صلّى الله عليه وسلم يوم الحديبية، إذ ذهب الباجي إلى أنّه كتب بيده، وعارضه في هذا بعض فقهاء المالكية معارضة شديدة، ومنهم من كفّره، وشنّع عليه عند العامّة، وفي خطب الجمعة،[3] حتّى دفعه ذلك إلى كتابة رسالة في الردّ على معارضيه يبيّن فيها وجه مذهبه.[4]

وتوفّي الإمام أبو الوليد الباجي بألمرية في شهر رجب من سنة 474هم1081م، وكان عمره إذ ذاك 71 سنة.[5]

المبحث الثاني: أثر الرحلة في بناء أصول المعرفة الفقهية عند الباجي

بعد بلوغه سنّ الثالثة والعشرين، وهو سنّ الشباب والفتوّة والقوّة، انتقل أبو الوليد الباجي إلى المشرق سنة 426هـ/1035م في رحلة علمية طويلة امتدّت إلى ما يربو عن 13 سنة،[6] (**انظر: الملحق 04**) أخذ فيها معارف كثيرة، واشتدّ عوده في الفقه والحديث بفضلها.

---

[1] مازال يعوز الباحث في مناظرة ابن حزم مع الباجي المادّة الكافية للحكم على الغالب، إذ لم تذكر المصادر إلاّ نُتفا يسيرة من نصوص هذه المناظرة. انظر: سعيد معناوي: "مناظرة ابن حزم الظاهري لأبي الوليد الباجي المالكي"، **مجلة الحضارة الإسلامية**، جامعة أحمد بن بلة، وهران، الجزائر، ع19، أكتوبر، 2013، ص182 وما بعدها.

[2] القاضي عياض: المصدر السابق، ج8، ص122.

[3] أحمد بن شاكر بن أحمد صلاح الدين (ت764هـ/1363م): **فوات الوفيات**، تح: إحسان عباس، دار صادر، ط1، بيروت، لبنان، 1974، ج2، ص65. الصفدي: المصدر السابق، ج15، ص229-230.

[4] الداوودي: المصدر السابق، ج1، ص212.

[5] الذهبي: العبر في خبر من غبر، المصدر السابق، ج2، ص282. أحمد بن محمّد الأدنه وي (ت ق11هـ/17م): **طبقات المفسرين**، تح: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، ط1، المملكة العربية السعودية، 1997، ص132. السيوطي: طبقات الحفاظ، المصدر السابق، ص440. ابن بشكوال: المصدر السابق، ص199. الضبّي: المصدر السابق، ص303.

[6] ابن فرحون: الديباج المذهب، المصدر السابق، ج1، ص ص377. محمّد بن شاكر: المصدر السابق، ج2، ص64-65.

ابتدأ أبو الوليد الباجي في رحلته بالحجاز،[1] فأقام بها ثلاث سنوات، وحجّ خلالها أربع حجّات،[2] وهو أثناء ذلك يأخذ العلم ويتفقّه على مشايخها وعلمائها. ومن أبرز العلماء الذين تلقّى الباجي عنهم في الحجاز: أبو ذر الهروي المعروف بابن السمّاك (ت434هـ/1043م)، كان مالكي المذهب، صوفيّ المشرب، مشتغلا بالحديث وروايته،[3] ذا نزعة أشعرية،[4] لزمه الباجي ثلاثة أعوام، حتّى قرّبه منه، وأسكنه معه، ومكنّه من التصرّف في شؤونه،[5] فأخذ عنه علما كثيرا.[6] ومن أهمّ ما أخذ عنه رواية صحيح البخاري (ت256هـ/870م) التي أدخلها معه فيما بعد إلى الأندلس،[7] ورواها عنه جمع كثير من الأندلسيين،[8] وكان مجلس الشيخ أبي ذر ملتقى للطلاب، ومكانا للمذاكرة والمدارسة، حتّى أنّ الباجي كان يذاكر بعض مسائل العلم مع أقرانه في هذا المجلس، ثم يراجع شيخه فيها.[9]

ومن الطبيعي أن تكون ملازمة الباجي لأبي ذرّ مدّة ثلاث سنوات ذات أثر في شخصيته العلمية، إذ مكّنته من تطُّلب علم الحديث والفقه، إضافة إلى التأثّر بالنزعة الأشعريّة التي دخلت فيما بعد

---

[1] وجدت في بعض المصادر أنّ الباجي قد زار مصر ودمشق وسمع من بعض فقهائها، وربّما كان هذا بعد عودته من مكة وقبل دخوله إلى بغداد كما ذكر الذهبي، انظر: الذهبي: السير، المصدر السابق، ج18، ص537. ابن فرحون: الديباج المذهب، المصدر السابق، ج1، ص378.

[2] بامحزمة: المصدر السابق، ج3، ص468. ابن بشكوال: المصدر السابق، ص ص197.

[3] أبو إسحاق تقي الدين إبراهيم بن محمّد الصريفيني (ت641هـ/1243م): **المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور**، تح: خالد حيدر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دط، بيروت، لبنان، 1993، ص438.

[4] عادل نويهض: **معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر**، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، ط3، بيروت، لبنان، 1988، ج1، ص235.

[5] ابن بشكوال: المصدر السابق، ص ص197.

[6] الداوودي: المصدر السابق، ج1، ص ص208.

[7] أحمد المقّري: المصدر السابق، ج2، ص71.

[8] انظر بعضا من الأندلسيين الذين رووا صحيح البخاري عن الباجي في: ابن الأبّار: التكملة، المصدر السابق، ج3، ص13-89-102.

[9] الباجي: تحقيق المذهب، المصدر السابق، ص198-199.

للأندلس بجهود جملة من تلاميذ أبي ذر،[1] وذلك لأنّ شيخهم كان قد جمع في آن واحد بين المالكية، والأشعريّة، والعلم بالحديث.[2]

بعد مجاورته مكّة ثلاث سنوات، انتقل الباجي إلى بغداد[3] التي مثّلت هي وبلاد العراق عموما في القرن الخامس الهجري "صرّة الثقافة الإسلامية"[4]، فمكث فيها ثلاثة أعوام، والتقى جمعا كبيرا من الفقهاء والعلماء،[5] من أهمّهم: أبو إسحاق الشيرازي (ت476هـ/1083م)، الذي كان "إمام وقته ببغداد"[6]، شافعي المذهب، وكان يقصده الطلبة من المشرق والمغرب.[7] أخذ عنه الباجي علم الأصول والفقه والخلاف.[8] وأدخل العديد من كتبه إلى الأندلس، كاللُمع في أصول الفقه، والمعرفة في الجدل وغيرها،[9] ويلاحظ أنّ استفادة الباجي من شيخه الشيرازي كانت أكثرها في الفقه والأصول والجدل، وهذا راجع إلى إتقان شيخه لهذه العلوم وبراعته فيها،[10] ويُلمس هذا التأثّر في كتاب إحكام الفصول للباجي، إذ

---

[1] عبد الله بن الطاهر: "أبو ذر الهروي الحافظ المحدث المالكي أول من نشر العقيدة الأشعرية في المغاربة"، **مجلة المذهب المالكي**، مطبعة النجاح الجديدة، ع11، الدار البيضاء، المغرب، شتاء2011، ص173-174.

[2] الذهبي: السير، المصدر السابق، ج18، ص ص537.

[3] **بغداد**: تلقّب بمدينة السلام، أسّسها الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور سنة 145هـ. انظر: ياقوت الحموي: معجم البلدان، المصدر السابق، ج1، ص456-457.

[4] إبراهيم القادري بوتشيش: "دور علماء المغرب والأندلس في تدعيم المذهب المالكي بالغرب الإسلامي من منتصف القرن الخامس الهجري إلى منتصف القرن السادس"، **مجلة الأحمدية**، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ع20، دبي، الإمارات العربية المتحدة، جوان، 2005، ص222.

[5] ابن بشكوال: المصدر السابق، ص ص197-198.

[6] ابن خلكان: المصدر السابق، ج1، ص29.

[7] جمال الدين الإسنوي (ت772هـ/1371م): **طبقات الشافعية**، تح: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2002، ج2، ص7.

[8] الداوودي: المصدر السابق، ج1، ص ص209. الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج32، ص115.

[9] الحميري: الروض المعطار، المصدر السابق، ص444.

[10] تاج الدين عبد الوهاب السبكي (ت771هـ/1370م): **طبقات الشافعية الكبرى**، تح: محمود محمّد الطناحي، عبد الفتاح محمّد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، القاهرة، مصر، 1993، ج4، ص215.

أنّه يحاكي أسلوب شيخه في كتابه التبصرة، وكثيرا ما يحيل إليه.[1] كما أنّ الباجي تأثّر بمنهج شيخه وحذا حذوه في تناول وعرض المسائل والقواعد الأصولية.[2]

ومن بين علماء بغداد والعراق الذين أخذ منهم الباجي مدّة مكوثه فيها: الحسن بن علي الصيمري (ت436هـ/1045م)، الذي كان إمام الحنفية في بغداد.[3] وأبو الطيّب الطّبري(ت450هـ/1058م)، عالم بغداد الذي كان "عارفا بأصول الفقه وفروعه، محقّقا في علمه"[4]، حتّى أنّه "صنّف في الخلاف، والمذهب، والأصول، والجدل كتبا كثيرة ليس لأحد مثلها"[5]. ومحمّد بن عبيد الله بن عمروس (ت450هـ/1058م)، أحد فقهاء المالكية في بغداد،[6] له مؤلّفات في الخلاف وأصول الفقه.[7] إضافة إلى علماء كثر يطول ذكرهم،[8] منهم من أخذ عنه الفقه والحديث وأصول الفقه، ومنهم من أخذ عنه علم الكلام،[9] ومنهم من أخذ عنه علم القراءات.[10]

كان الباجي مجدّا في طلب العلم، صابرا في سبيل نيل مطلوبه، وكان بداية رحلته "مقلّا من دنياه، حتّى احتاج في سفره إلى القصد بشعره، واستئجار نفسه مدّة مقامه ببغداد... لحراسة درب، فكان يستعين بإجارته على نفقته، وبضوئه على مطالعته..."[11]. وممّا يؤكّد جدّه، القصّة التي حدثت له في

---

[1] الباجي: إحكام الفصول، المصدر السابق، مقدمة المحقق، ص57.

[2] صالح بوبشيش: **الإمام أبو الوليد الباجي وآراؤه الأصولية**، أطروحة دكتوراه في أصول الفقه، إشراف: إسماعيل يحيى رضوان، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2003، ص441.

[3] أبو الفداء زين الدين قاسم بن قطلوبغا (ت879هـ/1474م): **تاج التراجم**، تح: محمّد خير رمضان يوسف، دار القلم، ط1، دمشق، سوريا، 1992، ص164.

[4] الخطيب البغدادي: **تاريخ بغداد**، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 2002، ج10، ص491.

[5] ابن كثير: **طبقات الشافعية**، تح: عبد الحفيظ منصور، دار المدار الإسلامي، ط1، بنغازي، ليبيا، 2004، ج1، ص392.

[6] الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، المصدر السابق، ج3، ص589.

[7] قاسم علي سعد: المرجع السابق، ج3، ص1142.

[8] لقد استوفى ابن عساكر ذكرهم، انظر: ابن عساكر: المصدر السابق، ج22، ص224-225.

[9] الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج32، ص ص115-116.

[10] الضبّي: المصدر السابق، ص303.

[11] القاضي عياض: المصدر السابق، ج8، ص121.

بغداد، عندما قصد الباجي مجلس شيخه في ليلة مطر ووحل شديدة يطلب العلم، ولم يكن أحد من أقرانه قد حضر المجلس، فاستحسن شيخه هذا الصنيع ومدحه بأبيات.[1]

بعد مكوثه في العراق اتّجه الباجي نحو بلاد الشام سنة 437هـ/1046م، ليستزيد من المعرفة وطلب العلم. وأوّل وفوده كان لمدينة حلب[2]، ولكنّه وجد أغلب أهلها على مذهب الشيعة الإمامية، فناظر أحدهم في مسألة من مسائل الطهارة وأفحمه، ثمّ ناظر في مجلس يحضره الطلبة أحد الشافعية في مسألة كفّارة اليمين قبل الحنث، فأفحمه كذلك، حتّى عظُم قدره عند أهل العلم هناك، وطلبوا منه المكوث عندهم، فمكث عندهم يدرّس صحيح البخاري وينشر السنّة وكان يحضر مجلسه خلق كثير. وتمكّن الباجي من إرجاع سلطان حلب وأغلب أهلها إلى مذهب السنة بعد أن كانوا على مذهب الشيعة الإمامية، وأصبحت الفتوى فيهم على مذهب مالك مدّة بقاء الباجي بينهم،[3] وقيل أنّه تولّى القضاء في حلب.[4]

بعد مكوثه لمدّة ثلاث عشر سنة في المشرق، قرّر أبو الوليد الباجي العودة إلى الأندلس سنة 439هـ/1047م،[5] بعد أن استدعاه "من كان بها من الوالدة والإخوة والأهل"[6]. وقد استفاد الباجي من رحلته هذه أيّما استفادة، ومكنّه الاحتكاك بكبار الشيوخ على أن يبرع "في الحديث وعلله، وفي الفقه وغوامضه وخلافه، وفي الكلام ومضايقه"[7]. وقد كان لحرص الباجي على تنويع شيوخه وسماعه من كلّ المذاهب الفقهية المشتهرة، كالمالكي والشافعي والحنفي،[8] أثر كبير في منحاه الفقهي، إذ مكنّه

---

[1] انظر القصّة والأبيات في: أحمد المقّري: المصدر السابق، ج2، ص73.

[2] **حلب**: مدينة من مدن الشام. انظر: الحميري: الروض المعطار، المصدر السابق، ص196.

[3] أبو عبد الله محمّد بن علي ابن الأزرق (ت896هـ/1491م): **روضة الأعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام**، تح: سعيدة العلمي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ط1، طرابلس، ليبيا، 1999، ج2، ص ص550-554.

[4] ابن بسام: المصدر السابق، ج3، ص ص95. ابن كثير: البداية والنهاية، المصدر السابق، ج16، ص80. بامخزمة: المصدر السابق، ج3، ص468.

[5] ابن الأزرق: المصدر السابق، ج2، ص554.

[6] نفسه، ج2، ص554.

[7] الداوودي: المصدر السابق، ج1، ص ص209-212.

[8] خالد عبد مطلك الجبوري: **أبو الوليد الباجي ودوره في الحياة العلمية والسياسية في الأندلس**، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، إشراف: عدي سالم عبد الله الجبوري، جامعة تكريت، العراق، 2010، ص80.

هذا من إزالة عقدة الجمود الفقهيّ والتّنافر بين أدلّة العقل وأدلّة النقل التي ألفها في الأندلس،[1] وأكسبه ذهنا محايدا، يتّسم بالانفتاح الفكري، ويبتعد عن التعصّب المذهبي، بما في ذلك التعصّب لمذهبه المالكي الذي يناضل عنه. كما ساهم هذا في توسيع مداركه في شتّى العلوم، فأخذ من الحنفية المناظرة وعلم الكلام واستوعب مبادئ الفقه في مذهبهم.[2] ومن خلال ما أتاحته المصادر يظهر لي أنّ الباجي قد اطّلع على بعض أقوال المذهب الظاهري في المشرق، قبل أن يرد إلى الأندلس، إذ أجدُه قد ردّ وانتقد كثيرا من أقوال مذهبهم في كتبه، وهو دائما ما يصدّر أقوالهم بـ "قال داود..."[3] مؤسّس المذهب الظاهري، لا بابن حزم الذي لقيه فيما بعد بالأندلس وكانت له معه مناظرات.[4]

واستطاع الباجيّ من خلال تتلمذه على كبار فقهاء المذهب المالكي الاطّلاع عن قرب على مصادر المذهب،[5] وتشرّب منهج مالكية العراق في الفقه الذي يمتاز بالتأصيل وردّ الفروع الفقهية إلى الأصول العامّة، حيث مكنّت البيئة العلمية في العراق مالكيتها على معرفة أقوال مذهبهم وأدلّتها، والاشتغال بالتصنيف في أصول الفقه، حتّى أنّهم سبقوا غيرهم من مدارس المذهب المالكي في التصنيف في القواعد والفروق الفقهية.[6] وقد تأثّر الباجي بهذا المنهج أيّما تأثّر، وطبّقه في مصنفاته،[7] وأكسبه ملكة أصولية، اختمرت في ذهنه وجعلته يستحضر أصول المذهب المالكي وقواعده عند اجتهاده واستنباطه للأحكام،[8] حتّى قيل فيه أنّه أتقن الفقه "على طريق النظّار من البغداديين، وحذّاق القرويين، والقيام

---

[1] محمّد المختار محمّد المامي: **المذهب المالكي مدارسه ومؤلفاته خصائصه وسماته**، مركز زايد للتراث والتاريخ، ط1، العين، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص102.

[2] خالد الجبوري: المرجع السابق، ص84-85.

[3] الباجي: **إحكام الفصول في أحكام الأصول**، تح: عمران علي أحمد العربي، منشورات جامعة المرقب، ط1، بنغازي، ليبيا، 2005، ص708. الباجي: **المنهاج في ترتيب الحجاج**، تح: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، ط3، بيروت، لبنان، 2001، ص22-80.

[4] ابن الأبّار: التكملة، المصدر السابق، ج1، ص316.

[5] خالد الجبوري: المرجع السابق، ص83-84.

[6] عبد المجيد الصلاحين، إسماعيل البريشي: "سمات المدرسة العراقية في المذهب المالكي"، **المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية**، جامعة آل البيت، ج6، ع1، الأردن، 2010، ص67-69.

[7] نفسه، ص78.

[8] خالد الجبوري: المرجع السابق، ص156.

بالمعنى والتأويل"[1]. وألقى هذا التأثّر بظلاله على البنية الفقهية عند الباجي فنحى بذلك منحى غائيا أثّر في آليات معالجته للمسائل الفقهية والأصولية، وسلك به إلى تبنّي الاجتهاد المقاصدي في تشييد الأحكام الفقهية.[2] وربّما كان من مظاهر تأثّر الباجي بمالكية العراق، كثرة استدلاله بالإجماع السكوتي في العديد من المسائل تبعا لهم وتأسيّا بأصولهم.[3]

ولم يكن تأثّر الباجي بما حصّله في المشرق مطلقا، ولم تمنعه الاستفادة من الانفراد ومخالفة مشايخه في بعض المسائل، وينبئُ هذا عن ثقة الباجي بنفسه، ومناضلته عمّا يعتقد فيه الصواب، من دون خوف من المخالفة، حتّى ولو كان من يخالفه أحد مشائخه.[4]

ولم تقتصر استفادة الباجي من رحلته على الفقه فقط، بل شملت الحديث أيضا، إذ ألمّ بمسالكه، وكانت له آراء ومشاركة فيه.[5] فألّف كتابه في رجال البخاري، وتعدّت معرفته برجال البخاري إلى معرفة غيرهم من الرواة والأئمّة جرحا وتعديلا، خاصّة الأندلسيين منهم، وهذا ما حدا بعلماء الأندلس بعده إلى الاستشهاد بآرائه ومقولاته في هذا الفن.[6] وقد جمع أحد الباحثين الضوابط والمعايير التي وضعها الباجي في تجريح الرواة من خلال ما بسطه في كتابه الآنف الذكر،[7] كما كان له آراء حيال بعض مسائل الحديث، منها: إيجابه العمل بخبر الآحاد،[8] وتحريمه الأخذ بالحديث المرسل "إذا كان المرسل له غير متحرّز يُرسل عن الثقات وغيرهم، فأمّا إذا علم من حاله أنّه لا يرسل إلا عن الثقات فإنّ جمهور

---

[1] القاضي عياض: المصدر السابق، ج8، ص119.

[2] فؤاد بن عبيد: **الاجتهاد المقاصدي عند الإمام أبي الوليد الباجي وتطبيقاته الفقهية من خلال كتابه المنتقى**، رسالة دكتوراه في الفقه والأصول، إشراف: صالح بوبشيش، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009، ص599.

[3] لينا بنت فؤاد فراش: **الإجماع السكوتي وتطبيقاته عند الإمام الباجي في كتابه المنتقى شرح الموطّأ**، رسالة ماجستير في أصول الفقه، إشراف: خالد بن محمّد العروسي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2008، ص283.

[4] صالح بوبشيش: المرجع السابق، ص441-442.

[5] الباجي: **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**، تح: حسين أبو لبابة، دار اللواء للنشر والتوزيع، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1986، مقدمة المحقق، ص169.

[6] نفسه، مقدمة المحقق، ص215.

[7] عبد اللطيف بن محمّد الجيلاني: "تجريح الراوي أسبابه وضوابطه دراسة تحليلية من خلال كتاب التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الصحيح لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي"، **مجلة الحكمة**، دون جهة إصدار، ع31، ليدز، بريطانيا، 2005، ص307 وما بعدها.

[8] الباجي: إحكام الفصول، المصدر السابق، ص519.

الفقهاء على العمل بموجبه"[1]. كما انتقد الباجي الفقهاء وذكر بعض أخطائهم في ردّ الأحاديث والقدح فيها بما ليس قدحا، مثل أن يردّوا الحديث لأنّه مرسل، أو لأنّ راويه لم يعمل به، أو لأنّ الحديث فيه زيادة من الثّقة، أو لأنّه مخالف للقياس، وغيرها.[2]

أما آراءه في أهمّ قضايا أصول الفقه، فقد ذهب الباجي إلى أنّ الإجماع الشرعي الذي يحتجّ به، هو الإجماع الذي يكون باتّفاق جميع علماء الأمّة، يقول في إحكام الفصول: "لا ينعقد الإجماع إلاّ باتّفاق العلماء جملة، فإن شذّ منهم واحد لم يكن إجماعا، هذا قول عامّة العلماء..."[3].

ويخالف الباجي الظاهرية في اعتبارهم أنّ إجماع الصحابة فقط هو الحجّة، حيث يقول: "الذي عليه سلف الأمة وخلفها إلاّ ما شذّ منهم أنّ إجماع أهل كلّ عصر من عصور المسلمين حجّة يحرم خلافه..."[4]. ثمّ يذكر قول الظاهرية في المسألة ويردّ عليهم.[5]

ويرتكز الإجماع عند الباجيّ على شرطين أساسيين: ضرورة اتّفاق جميع المجتهدين في المسألة من دون مخالفة أحد منهم، وضرورة وجود مستند من النصوص الشرعية للمسألة المجمع عليها.[6] أمّا إجماع أهل المدينة وعملهم فإنّ الباجي يأخذ به ويعتبره حجّة لكنّه يذهب إلى أنّ اختصاص "المدينة بهذه الحجّة دون غيرها من سائر البلاد، لأنها كانت موضع النبوّة، ومستقرّ الخلافة والصحابة بعده صلّى الله عليه وسلم، ولو تهيّأ مثل ذلك في سائر البلاد لكان حكمها كذلك أيضا"[7].

---

[1] الباجي: إحكام الفصول، المصدر السابق، ص538.

[2] الباجي: المنهاج في ترتيب الحجاج، المصدر السابق، ص80 وما بعدها.

[3] الباجي: إحكام الفصول، المصدر السابق، ص678.

[4] نفسه، ص707.

[5] نفسه، ص708 وما بعدها.

[6] الباجي: **الإشارة في أصول الفقه**، تح: محمّد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2003، ص72. صالح بوبشيش: المرجع السابق، ص244.

[7] الباجي: الإشارة في أصول الفقه، المصدر السابق، ص73.

أمّا القياس فيدافع عنه الباجي دفاعا شديدا، ويقول في ذلك "أجمع الصحابة والتابعون ومن بعدهم من الفقهاء والمتكلّمين وأهل القدوة على جواز التعبّد بالقياس، وأنّه قد ورد التعبّد بالصحيح منه..."[1]. ويقول في نصّ آخر: "ومذهب مالك رحمه الله القول بالقياس، وقد بينّا الحجّة له، والدليل أيضا على صحّة القياس، وهو إجماع الصحابة رضي الله عنهم على تسويغ بعضهم لبعض القول بالقياس والاستعمال له في الحوادث"[2].

وبالرغم من اعتماد الباجي على القياس واحتجاجه به إلاّ أنّه لا يقدّمه على النصّ الشرعي، يقول في ذلك: "وممّا يعترض به أصحابنا على الخبر وليس بقدح أن يقول: إنّ هذا الخبر يخالف القياس... والجواب أنّ خبر النبي صلّى الله عليه وسلم مقدّم على القياس، وكذلك الصحابة الذين بإجماعهم ثبت لنا القياس كانوا إذا ظفروا بالخبر تركوا القياس ورأوا الخبر مقدّما عليه"[3].

لقد ساهمت رحلة الباجيّ إلى المشرق في تطوير وبناء ملكاته الأصولية والفقهية، حتّى رجع إلى الأندلس بعلم جمّ، شهد له به أبو بكر ابن العربي عندما قال:"كلّ من رحل لم يأت بمثل ما أتيت به من العلم إلاّ الباجي،"[4]. وربّما كان من أهمّ المعارف التي أدخلها الباجي إلى الأندلس أصول الفقه والجدل والمناظرة، ويدلّ على هذا عدم جرأة مالكية الأندلس على مناظرة ابن حزم إلى أن جاء الباجي فاستعانوا به في التصدّي له،[5] بما جاء به من علوم ومعارف من المشرق.

المبحث الثالث: الإنتاج العلمي للباجي

لقد تبيّن ممّا سبق أن جلّ اشتغال أبي الوليد الباجي كان في الفقه وأصوله، مع مشاركة في علم الحديث، وإذا عُلم هذا فلا غرو أن ينحو نفس المنحى في موضوعات التأليف ويستثمر ما حصّله في المشرق من معارف وعلوم في بثّ نفس فقهي جديد في الأندلس بعد أن عمّها الركود كما أسلفت في الفصل التمهيدي.

---

[1] الباجي: إحكام الفصول، المصدر السابق، ص760-761.

[2] الباجي: الإشارة في أصول الفقه، المصدر السابق، ص23.

[3] الباجي: المنهاج في ترتيب الحجاج، المصدر السابق، ص88-89.

[4] أبو بكر بن العربي: نقلا عن: أحمد المقّري: المصدر السابق، ج2، ص29.

[5] نور الدين صغيري: **أبو الوليد الباجي وآراؤه الأصولية في مباحث الكتاب والسنة والإجماع حسب تبويب إحكام الفصول مع تطبيقاتها على كتاب الطهارة من شرحه المنتقى**، رسالة ماجستير في الفقه والأصول، إشراف: حمزة حسين الفعر، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1994، ص359.

أمّا مؤلّفاته في أصول الفقه، فوجدت في مقدّمتها كتابه إحكام الفصول في أحكام الأصول، والذي يعدّ من أنفس كتب أصول الفقه على المذهب المالكي، إذ استطاع فيه الباجي أن يجمع شتات أقوال أئمّة المذهب المالكي واختياراتهم في أصول الفقه، مع عدم إغفاله للآراء الفقهية الأخرى حتّى وإن كانت خارج دائرة المذاهب الأربعة. ثمّ إنّه في كتابه هذا حاول الابتعاد عن التعصّب لمالكيته وحَرِص على إيراد أدلّة مخالفيه بدقّة وبيان أدلّتها ومناقشتها، ثمّ الاستدلال على مذهبه في المسألة بنصوص الكتاب والسنة وما دار في فلكها من آثار الصحابة وإجماع العلماء والدليل العقلي.[1] وقد بيّن الباجي منهجه في هذا الكتاب قائلا: "... فإنّك سألتني أن أجمع لك كتابا في أصول الفقه، يشتمل على جمل أقوال المالكيين، ويحيط بمشهور مذاهبهم، وبما يعزى ذلك إلى مالك رحمه الله وبيان حجّة كلّ طائفة ونصرة الحقّ الذي أذهب إليه، وأعوّل في الاستدلال عليه، مع الإعفاء من التطويل المضجر والاختصار المجحف، فأجبت سؤالك امتثالا لأمره تعالى بالتبيين للناس، وكشف الشبه والالتباس..."[2].

وفي هذا النسق أيضا ألّف الباجي كتابه الحدود في الأصول، وهو كتاب يشبه المعاجم المتخصّصة، عرّف فيه المصطلحات العلمية التي يعتمد عليها علماء الأصول،[3] كالتقليد الذي يعرّفه بأنّه: "التزام حكم المقلَّد من غير دليل، ومعنى ذلك أن يلتزم المقلِّد قول المقلَّد شرعا ودينا، ويعتقد ما حرّمه حراما، وما أوجبه واجبا وما أباحه مباحا من غير دليل يستدلّ به على شيء من ذلك غير قول من قلّده"[4]. والاجتهاد الذي عرّفه بأنّه: "بذل الوسع في طلب صواب الحكم"[5]. إلى غير ذلك من المصلحات الأصولية، وقد أحصيتها فوجدتها بلغت 75 مصطلحا.[6]

كما ألّف الباجي أيضا كتابه المنهاج في ترتيب الحجاج، وضَعه أساسا لبيان أصول فنّ الجدل ومسائله وأحكامه، وأقسامه وأراد منه أن يكون كتابا في الخلاف والحجاج، مستعرضا فيه الآراء الأصولية

---

[1] الباجي: إحكام الفصول، المصدر السابق، مقدمة المحقق، ص188-189. محمّد المختار المامي: المرجع السابق، ص193-194.

[2] الباجي: إحكام الفصول، المصدر السابق، ص280.

[3] الباجي: **الحدود في الأصول**، تح: نزيه حماد، مؤسسة الزعبي للطباعة والنشر، ط1، بيروت، لبنان، 1973، مقدمة المحقق ص16.

[4] الباجي: الحدود في الأصول، المصدر السابق، ص64.

[5] نفسه، ص64.

[6] نفسه، ص76.

للمذاهب الفقهية ومقارنا لها بمذهبه المالكي الذي يتمذهبُ به، وقاصدا أن يكون كتابه ذو غاية تعليمية.[1]

وألّف أيضا كتاب الإشارة في أصول الفقه، تناول فيه أحكام التقليد والاجتهاد والقياس وبعض المسائل الأصولية الدقيقة،[2] وألّف بعض الكتب الأخرى في هذا الفنّ، مثل كتاب: السراج في الخلاف (لم يكمله)، وكتاب مسائل الخلاف (لم يكمله)، وكتاب شرح المنهاج.[3]

أمّا في الفقه فقد ألّف الباجي كتبا عدّة، ربّما من أهمّها كتاب الاستيفاء في شرح الموطّأ، قيل فيه أنّه: "كتاب حفيل كثير العلم لا يدرك ما فيه إلا من بلغ درجة أبي الوليد الباجي في العلم"[4]. ثمّ اختصره الباجي في كتاب وسمّاه المنتقى في شرح الموطّأ، كما ذكر في مقدّمته.[5] ويعدّ كتاب المنتقى من الكتب التي اهتمّت بالتفريع على أصول المالكية، استطاع فيه الباجي أن يربط المسائل الفقهية بالقواعد والأصول العامة للمذهب المالكي، وبالأحاديث التي تندرج تحت المسألة وتخدمها.[6] ثمّ اختصر الباجي كتاب المنتقى في مؤّلف مستقلّ سماه كتاب الإيماء تشكّل مادته العلمية حوالي ربع كتاب المنتقى.

إضافة إلى الاستيفاء والمنتقى، ألّف الباجي كتبا أخرى في الفقه منها: كتاب المعاني في شرح الموطّأ، وكتاب المقتبس من علم مالك بن أنس (لم يكمله)، وكتاب المهذّب في اختصار المدوّنة، وكتاب شرح المدوّنة، وكتاب مُختصر المختصر في مسائل المدوّنة، وكتاب الناسخ والمنسوخ (لم يكمله)،[7] وكتاب فصول الأحكام وبيان ما مضى عليه العملُ عند الفقهاء والحكّام،[8] كما ألّف كتبا أخرى في بعض مسائل الفقه الدقيقة، مثل: كتاب في مسح الرأس، وكتاب في غسل الرجلين، ومؤلّف في مسألة اختلاف

---

[1] الباجي: المنهاج في ترتيب الحجاج، المصدر السابق، مقدمة المحقق، ص20-21.

[2] الباجي: الإشارة في أصول الفقه، المصدر السابق، ص16 وما بعدها.

[3] الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج32، ص117-118. الصفدي: المصدر السابق، ج15، ص229-230.

[4] ابن فرحون: الديباج المذهب، المصدر السابق، ج1، ص385.

[5] الباجي: **المنتقى شرح موطأ مالك**، تح: محمّد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1999، ج1، ص201.

[6] محمّد المختار المامي: المرجع السابق، ص165.

[7] أحمد المقّري: المصدر السابق، ج2، ص69. ابن فرحون: الديباج المذهب، المصدر السابق، ج1، ص385. الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج32، ص117.

[8] الباجي: **فصول الأحكام وبيان ما مضى عليه العمل عند الفقهاء والحكام**، تح: محمّد أبو الأجفان، دار إبن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2002، ص99 وما بعدها.

الزوجين في الصداق، ورسالة تحقيق المذهب،[1] ورسالة في المولد سمّاها: حُكم بدعة الاجتماع في مولد النبي صلّى الله عليه وسلّم،[2] ورسالة صغيرة في معنى أل في قول النبي صلّى الله عليه وسلم البينة على المدّعي لم يؤلفها كتابة وإنما أملاها على أحد طلبته،[3] كما ألّف أيضا رسالة في الردّ على راهب فرنسي.[4]

أمّا في المعارف الشرعية الأخرى فقد ألّف الباجي كتبا منها: في علم الحديث كتابا: اختلاف الموطّأ، والتعديل والتجريح لمن خرّج عنه البخاري في الصحيح.[5] وألّف أيضا كتاب التسديد في معرفة طرق التوحيد،[6] ويبدو أنّ هذا الكتاب كان في العقيدة. وألّف كذلك كتاب فرق الفقهاء، وكتاب تفسير القرآن (لم يكمله)، وكتاب سبل المهتدين،[7] وكتاب تهذيب الزاهر لابن الأنباري (ت304هـ/916م)، وكتاب الانتصار لأعراض الأئمّة الأخيار،[8] كما ألّف كتابا في مناقب الإمام أبي حنيفة، وكتابا آخر شرح فيه مختصر أبي جعفر الطحاوي (ت321هـ/933م)،[9]

إضافة إلى ما سبق ألّف الباجي كتابين في الزهد، أوّلهما كتاب سُنن الصالحين وسَننُ العابدين، قصد به وعظ ولديه وتأديب نفوسهما، يقول في مقدمته: "... وبعد يا بني، وفّقكما الله، فإنّي لما رأيت الوعظ من أدوية القلوب، وآداب النفوس... رأيت أن أجمع لكما كتابا من هذا النوع ..."[10].

---

[1] الداوودي: المصدر السابق، ج1، ص ص210. ابن فرحون: الديباج المذهب، المصدر السابق، ج1، ص385.

[2] أحمد ولد محمّد ذي النورين: **حماية علماء المالكية لجناب التوحيد**، مركز البيان للبحوث الدراسات، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2011، ص65.

[3] الباجي: **معنى أل في قول الرسول صلّى الله عليه وسلم البينة على المدعي**، تح: عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري، عالم الكتب، دار ثقيف للنشر والتوزيع، ع1، المملكة العربية السعودية، ماي 1982، ص76.

[4] الباجي: **رسالة راهب فرنسا إلى المسلمين وجواب القاضي أبي الوليد عليها**، تح: محمّد عبد الله الشرقاوي، دار الصحوة للنشر، دط، القاهرة، مصر، دت، ص63 وما بعدها.

[5] القاضي عياض: المصدر السابق، ج8، ص124. الداوودي: المصدر السابق، ج1، ص ص210.

[6] محمّد بن محمّد بن عمر ابن مخلوف: **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، تعليق: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2003، ج1، ص179. أبو القاسم علي بن الحسن ابن عساكر: المصدر السابق، ج22، ص225.

[7] الذهبي: تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج32، ص117-118.

[8] القاضي عياض: المصدر السابق، ج8، ص125.

[9] كمال الدين ابن العديم (ت660هـ/1262م): **بغية الطلب في تاريخ حلب**، تح: سهيل زكار، دط، دار الفكر، بيروت، لبنان، دت، ج6، ص2681.

[10] الباجي: **سُنن الصالحين وسَننُ العابدين**، تح: إبراهيم باجس عبد الجبار، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2003، ص40.

وقد انتهج الباجي في تأليف هذا الكتاب منهجا يحرص فيه على اجتناب "كثير ممّا يقع فيه من ألّف في هذا الباب من الانحراف عن مذاهب أهل العلم، والغلوّ الخارج عن سبيل أهل الحقّ، يكون فيه تنبيه على معان لا توجد في كتب الفقهاء، وتأديب بأخلاق من سلف العلماء"[1]. وثانيهما رسالة صغيرة في النصيحة لولديه.[2]

بعد الاطّلاع على مصنّفات الباجي، وقراءة بعض مضامينها، تبيّن لي أنّ الباجي يؤلّف وفق منهج ودوافع مختلفة، فمن مؤلّفاته ما كان تلبية لرغبات تلامذته، وابتغاء لتبسيط بعض العلوم وتمهيدها لمبتدئي الطّلبة، مثل كتاب الجرح والتعديل الذي قال في مقدمته: "أما بعد فإنّك سألتني أن أصنف لك كتابا آتي فيه بأسماء من روى عنه محمّد بن إسماعيل البخاري في صحيحة من شيوخه، ومن تقدّمهم إلى الصحابة رضي الله عنهم... ليكون مدخلا للناظر في هذا العلم إلى معرفة أهل العدالة من غيرهم، وسببا إلى معرفة كثير من الرواة والوقوف على طرف من أخبارهم..."[3]، ثمّ استأنف في ذكر خطّة كتابه وأقسامه، مبتدئا بمقدّمات منهج الجرح والتعديل، ثمّ ضوابط معرفة الصحيح من السقيم، ثمّ نسب الإمام البخاري، ثمّ يذكر بعد ذلك الرواة الذين اعتمد عليهم البخاري في صحيحه.[4]

ومنها ما ألّفه إجابة لطلب بعض تلاميذه في اختصار بعض كتبه، مثل كتاب المنتقى الذي ألّفه اختصارا لكتابه الاستيفاء، وقد أجاب تلميذه قائلا: "فإنّك ذكرت أنّ الكتاب الذي ألّفتُ في شرح الموطّأ المترجم بكتاب الاستيفاء يتعذّر على أكثر الناس جمعه، ويبعد عنهم درسه... ورغبت أن أقتصر فيه على الكلام في معاني ما يتضمّنه ذلك الكتاب من الأحاديث والفقه... فأجبتك إلى ذلك وانتقيته من الكتاب المذكور على حسب ما رغبته وشرطته"[5]

---

[1] الباجي: سُنن الصالحين وسَننُ العابدين، المصدر السابق، ص40.

[2] الداوودي: المصدر السابق، ج1، ص ص209-212. ابن فرحون: الديباج المذهب، المصدر السابق، ج1، ص385.

[3] الباجي: التعديل والتجريح، المصدر السابق، ص273.

[4] نفسه، ص279-280.

[5] الباجي: المنتقى، المصدر السابق، ج1، ص201.

ومنها ما ألّفه بدافع تربوي حرصا على تقويم سلوك أبنائه وموعظتهم، مثل كتاب النصيحة الولدية،[1] وكتاب سُنن المهتدين، الذي سلك فيه منهجا قائما على انتقاء ما صحّ من الأحاديث والآثار، استدراكا للأخطاء التي وقع فيها سابقوه.[2]

ومنها ما ألّفه وفقا لما تقتضيه حالة الفقه في بلده الأندلس سواء ابتغى بذلك بثّ علوم جديدة لم يعهدها الأندلسيون، مثل ما فعل في كتابه المنهاج، وقد بيّن دافع تأليفه في مقدّمته قائلا: "فإنّي لما رأيت بعض أهل عصرنا عن سبيل المناظرة ناكبين وعن سُنن المجادلة عادلين، خائضين فيما لم يبلغهم علمه ولم يحصل لهم فهمه... أزمعتُ على أن أجمع كتابا في الجدل يشتمل على جُمَل أبوابه وفروع أقسامه وضروب أسئلته وأنواع أجوبته"[3] أو ابتغى تسهيل مهمّة الفقهاء والحكام، وتأليف مراجع يستعينون بها في مهامّهم، مثل ما فعل في كتاب فصول الأحكام، إذ يقول عن دافع تأليفه: "فإنّي لما رأيت ما ابتُلي به الفقهاء والحكّام، من النظر والفتوى بين الأنام، في الأحكام، بادرت بكتابي هذا وخرّجت غُرر المحاضرة، ورؤوس مسائل المناظرة، ممّا لا يستغني الفقيه ولا الحاكم عن مطالعتها، والوقوف على أصولها..."[4]

ومنها ما ألّفه تبيانا للحقّ الذي يعتقدُه، وكشفا للالتباس عن الناس، كما فعل في رسالته تحقيق المذهب، التي كتبها بعد تشنيع بعض العلماء عليه في شرحه لحديث كتابة النبي صلّى الله عليه وسلم يوم الحديبيّة، يقول في مقدمتها: "... وذكرتَ أنّ بعض من بلغه ذلك أنكره إنكارا جاوز فيه الحدّ وأعظم به الخطيئة... وسألتني أن أكتب لك في ذلك ما يعوّلُ عليه وأبسط القول فيه... وأنسب الأقوال إلى قائليها... وأنبّه على الصّحيح منها... فأجبتك إلى ما سألت لما يتعيّن عليّ من إيضاح الحقّ وإظهاره ولما رغبته من منفعتك وأقصده في تعليمك وتفهيمك..."[5]

والملاحظ ممّا سبق أنّ ذهنية الباجي في التأليف دائما ما تكتب بما تقتضيه حاجة المجتمع الأندلسي، أو حالة الفقه، أو ضرورة بيان الحقّ للناس إذا التبس عليهم.

---

[1] الباجي: النصيحة الولدية، المصدر السابق، ص13.

[2] الباجي: سُنن الصالحين وسَننُ العابدين، المصدر السابق، ص40.

[3] الباجي: المنهاج في ترتيب الحجاج، المصدر السابق، ص7.

[4] الباجي: فصول الأحكام، المصدر السابق، ص100.

[5] الباجي: **تحقيق المذهب**، تح: أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري، عالم الكتب، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1983، ص171.

المبحث الرابع: بنيات العقل الفقهي عند الباجي

بعد عودته من رحلته الطّويلة إلى المشرق، عاد أبو الوليد الباجي إلى الأندلس محمّلا بعلوم شتّى حصّلها هناك، لم يكن لأهل بلده سابق عهد بها، ولا لفقهاء المالكية اشتغال بها، وبدأ في بثّ ما أفاد من رحلته، وتصحيح بعض المفاهيم التي استقرّ عليها الدرس الفقهي في الأندلس.

لهذا نجده أعمل آلة النقد في مسائل عديدة، منها التقليد الذي شاع واستشرى. فذهب الباجي في حكمه إلى مذهب مقارب لمعاصره ابن عبد البرّ في تجويز التقليد على العاميّ، وتحريمه على العالم،[1] حيث قال: "ومذهب مالك رحمه الله إبطال التّقليد من العالم للعالم... أمّا تقليد العامي للعالم، فجائز عند مالك في الجملة"[2]، ورغم إباحته التقليد على العامي إلّا أنّه أحاطه بشروط تُجنِّبه أن يكون باعثا على التبعية والكسل، فيقول أن العاميّ إذا أراد أن يستفتي يجب عليه "أن يقصد إلى أهل ذلك العلم الذي يريد أن يسأل عنه، ولا يسأل جميع من يلقاه، ولكنّه إذا أُرشد إلى فقيه، نظر إلى هيئته وحذقه وصنعته، وسأل عن مبلغ علمه وأمانته، فمن كان أعلى رتبة في ذلك استفتاه، وقبل قوله وفتواه".[3]

وعمل الباجي أيضا على تغذية الفقه المالكي الأندلسي بما كان ينقصُه، ويُعاب به، من البعد عن علم الجدل والخلاف والفقه المقارن، من خلال كتابه المنهاج الذي بسط فيه القول حول آداب المناظرة وما يجب أن يتحلّى به المتناظران. وكان دافع الباجي من وراء تأليفه إصلاح المنظومة الفقهية وتطوير الدرس المالكي، وإرجاع مركزية الجدل في نصرة المذهب بعد إعراض أهل الأندلس عنه، وخوضهم فيه بجهل،[4] وكلّ هذا ليستطيع الفقه المالكي مجابهة المذاهب الفقهية المنافسة، خصوصا منها المذهب الظاهري الذي انتعش مع ابن حزم، وكان أقرب ما يكون لنسفِ المذهب المالكي من الأندلس.

إنّ علم الجدل والخلاف يكتسي أهمية كبرى في العقل الفقهي للباجي، محاكيا في ذلك مدرسة بغداد التي برعت في هذا العلم وطوّرته، وأفاد هو منها، حتّى إنّه ليقول: "وهذا العلم من أرفع العلوم قدرا وأعظمها شأنا، لأنه السّبيل إلى معرفة الاستدلال وتمييز الحقّ من المحال، ولولا تصحيح الوضع في

---

[1] الباجي: إحكام الفصول: المصدر السابق، ص975.

[2] الباجي: الإشارة في أصول الفقه، المصدر السابق، ص15-17.

[3] نفسه، المصدر السابق، ص18.

[4] الباجي: المنهاج في ترتيب الحجاج، المصدر السابق، ص ص7-9.

الجدل لما قامت حجّة ولا اتّضحت محجّة، ولا عُلم الصحيح من السقيم ولا المعوجُّ من المستقيم"[1]. وقد اتّسم منهج الباجي في هذا العلم بمميزات منها: الإتقان، وقوّة الحجة، وحدّة الفهم، وظهور الأدلّة، ووضوح البراهين، وطول النفس في البحث، والبعد عن التعصّب.[2]

إضافة إلى علم الجدل، قدّم الباجي خدمة جليلة لمذهب المالكية في الأندلس، وذلك من خلال ما بثّه بينهم من علم أصول الفقه، بدءا بتعريف مصطلحات هذا العلم وتبسيطها، مثل ما فعل في كتابه الإحكام، حين عرّف وشرح فيه أكثر من سبعين مصطلحا أصوليا وجدليا ممّا هو ضروري في هذا العلم[3].

ونقد بعض الأغلاط التي وقع فيها بعض فقهاء المالكية، ومن ذلك قوله: "قد أكثر أصحاب مالك رحمه الله من ذكر إجماع أهل المدينة والاحتجاج به، وحمل ذلك بعضهم على غير وجهه، فشنّع به المخالف عليه وعدَلَ عما قرّره في ذلك المحقّقون من أصحاب مالك رحمه الله"[4]، ثمّ قدّم اجتهاده بخصوص عمل أهل المدينة الذي يعدّ أصلا ركينا في أصول المذهب المالكي،[5] وانتقد كذلك بعض ما ذهب إليه معاصروه من معنى الاستحسان، وأسّس لاجتهاده الخاصّ بناء على التّرجيح بين الروايات والأخذ بأقواها،[6] وردّ على منكري القياس، وأفاض في ذلك، والظاهر أنه يقصد بذلك أهل الظاهر ومن تبعهم.[7]

لم يتلكّأ الباجي في بيان آراءه متى ما أدّاه اجتهاده إلى ذلك، حتّى في المسائل الفقهية الدقيقة،[8] منها على سبيل المثال ما ذهب إليه في أنّ النبي صلّى الله عليه وسلم قد كتب بيده يوم الحديبية مخالفا

---

[1] الباجي: المنهاج في ترتيب الحجاج، المصدر السابق، ص8.

[2] أسماء بنت عبد العزيز الحديثي: **منهج أبي الوليد الباجي وآراؤه في تقرير مسائل الاعتقاد**، رسالة ماجستير في العقيدة والمذاهب المعاصرة، إشراف: عبد العزيز بن محمّد آل عبد اللطيف، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 2010، ص110-111.

[3] الباجي: إحكام الفصول، المصدر السابق، ص281 وما بعدها.

[4] نفسه، ص701.

[5] نفسه، ص702-703.

[6] الباجي: الحدود في الأصول، المصدر السابق، ص65 وما بعدها.

[7] الباجي: إحكام الفصول، المصدر السابق، ص841 وما بعدها.

[8] من أمثلة ذلك انظر: الباجي: فصول الأحكام، المصدر السابق، ص149.

بذلك جملة كبيرة من فقهاء بلده، ما دفع بعضهم إلى التشنيع عليه وتضليله وتكفيره وسبّه على المنابر،[1] فردّ عليهم الباجي وألّف كتابه تحقيق المذهب ليبيّن أدلّته في المسألة ويستفيض في الاحتجاج لاجتهاده،[2] في حياد علمي تامّ، غير متقيّد بما استقرّ عليه الأمر عند فقهاء زمانه.

ومضى الباجي في سبيل تحديد الفقه المالكي الأندلسي، فوضع ضوابط لصفة الفقيه المجتهد الذي يجوز له أن يُفتي، وممّا اشترطه في ذلك: أن يكون عالما بالنحو واللغة، وبأصول الدين والفقه، وبأحكام الخطاب من عموم وأمر ونواه وما إلى ذلك، وأن يكون عالما بالكتاب والسنّة وأحكامهما.[3] وإذا حصّل الفقيه هذه الشروط: "كان من أهل الاجتهاد، وجاز له أن يفتي، وجاز للعامي تقليده فيما يفتيه، فإن قصُر عن هذه الخصال، لم يكن من أهل الاجتهاد، ولم يجز الرجوع إلى شيء من أقواله وفتاويه"[4].

وانتقد واقع القضاء في زمنه، فحرّم أن يكون القاضي من غير أهل الاجتهاد،[5] أو أن يكون أعمى كما جرى ذلك في بعض جهات الأندلس.[6] وعارض أيضا وبشدّة ما ذهب إليه البعض في الأندلس من تولّي ثلاثة أشخاص للقضاء في آن واحد، حتّى أنه عدّ ذلك بدعة منكرة فقال: "... إلى أن ظهرت هذه البدعة بأندة[7] من كور الأندلس، فتولّى التقديم فيها للقضاء رجل مسرف على نفسه مع فرط جهله، فقدّم ثلاثة لا ينفِّذُ أحدهما فيها قضية إلا باتّفاق منهم... فأمّا أحدهم فنزع عن ذلك،

---

[1] أبو حيان محمّد بن يوسف أثير الدين (ت745هـ/1344م): **البحر المحيط في التفسير**، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمّد معوض، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1993، ج7، ص151. الصفدي: المصدر السابق، ج15، ص229-230. النبّاهي: المصدر السابق، ص202. أبو محمّد عبد الله بن مفوز (475هـ/1082م): **التحذير من نسبة الكتابة إلى النبي صلّى الله عليه وسلم يوم صلح الحديبية**، تح: ابن عقيل الظاهري، ضمن: الباجي: تحقيق المذهب، المصدر السابق، ص253.

[2] الباجي: تحقيق المذهب، المصدر السابق، ص171.

[3] الباجي: إحكام الفصول، المصدر السابق، ص977.

[4] نفسه، ص977.

[5] الباجي: فصول الأحكام، المصدر السابق، ص113.

[6] الباجي: المنتقى شرح الموطّأ، المصدر السابق، ج7، ص218.

[7] **أندة**: مدينة أندلسية من كور بلنسية. انظر: الحميري: الروض المعطار، المصدر السابق، ص41.

ولا أراه إلاّ بلغه إنكاري للأمر، وأمّا الآخران، فأصرّا، وتماديا على ضلالتهما، وسوّغ لهم حكّام الجزيرة وفقهاؤها ذلك، لقلّة مراعاتهم للمعنى"[1].

وفي مخالفة الباجي لبعض ما اشتهر في مذهب مالك، مظهر من مظاهر النزعة المالكية المشرقية التي تأثّر بها، المتمثّلة في الفزع إلى النصّ،[2] وبالرغم من غزارة فقه الباجي وسعة علمه ومخالفته لبعض مشهور مذهبه إلاّ أنّه مجتهد مذهب وليس مجتهدا مطلقا،[3] يرجّح بين روايات المذهب ويأخذ بأقواها، ولكنّه نادرا ما يخرج عنها.[4]

إضافة إلى الفقه وأصوله، ساهم الباجي أيضا في توطيد أركان علم الحديث في الأندلس، وذلك من خلال كتابه التجريح، الذي يعدّ مرجعا مهما من مراجع الأندلسيين في معرفة الرجال والحكم عليهم جرحا وتعديلا، واستفادت منه كتابات التراجم بعده، مثل: ترتيب المدارك للقاضي عياض، والصلة لابن بشكوال، وإفادة النصيح لابن رشيد (ت721هـ/1321م)، والمرقبة العليا للنباهي (ت792هـ/1390م).[5]

زد على ذلك أنّه كان واعيا بواقع الفقه ومكمن الداء في بلده، لهذا كان كثير الرواية لصحيح البخاري بين الأندلسيين،[6] حتّى قيل أنّ كثيرا من نسخ البخاري التي في المغرب والأندلس من روايته،[7]

---

[1] الباجي: المنتقى شرح الموطّأ، المصدر السابق، ج7، ص217.

[2] بغداد سنوسي: **اختيارات الباجي في المنتقى دراسة لنماذج تطبيقية**، رسالة ماجستير في الفقه المالكي، إشراف: محمّد خالد اسطنبولي، جامعة العقيد أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2013، ص117.

[3] ربيع لعور: **موقف الإمام أبي الوليد الباجي من دليل الخطاب وأثره في اجتهاداته الفقهية**، رسالة ماجستير في الفقه والأصول، إشراف: صالح بوبشيش، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2006، ص187.

[4] العمري بلاعدة: "الإمام أبو الوليد الباجي وجهوده في خدمة المذهب المالكي أصولا وفروعا"، **مجلة دراسات وأبحاث**، جامعة زيان عاشور، ع28، الجلفة، الجزائر، سبتمبر2017، ص323.

[5] الباجي: التعديل والتجريح، المصدر السابق، مقدمة المحقق، ص215.

[6] ممّن روى عن الباجي صحيح البخاري: عبد الجبار بن خلف، وعبد العزيز بن هذيل، وعبد الرحمن بن العاصي، وغيرهم كثير. انظر: ابن الأبّار: التكملة لكتاب الصلة، المصدر السابق، ج3، ص13-89-102.

[7] أحمد المقّري: المصدر السابق، ج2، ص71.

ووظّف معارفه في الحديث وألّف مؤلفات في شرحه كالاستيفاء والمنتقى، بما يخدم الفقه المالكي وينقله من مرجعية المتون والمختصرات، إلى مرجعية الحديث ومركزيته في بناء الآراء الفقهية.[1]

ومن ملامح التجديد عن الباجي، اعتناؤه بالجانب التربوي والمنهجي في طلب العلم، والتفقّه في الدين، مبتغيا بذلك وضع حلول عملية من شأنها تحسين مستوى المعرفة الفقهية في الأندلس، فنجده يوجّه ابنيه، محذّرا لهما من طلب علم المنطق والفلسفة قبل بلوغ درجة الحصانة العلمية، ومقترحا عليهما سلّما لتعلّم العلوم الشرعية، ابتدأ فيه بحفظ القرآن، ثمّ حفظ الحديث ومعرفة صحيحه من ضعيفه، ثم دراسة أصول الفقه، ثمّ الاطّلاع على مذاهب الفقهاء واختياراتهم ممّا يزيد من قوّة الحجّة والتعرّف على الأدلّة، أمّا من عجز عن هذا لضُعف همّته أو لعدم استطاعته، فإنّ الباجي يوجّهه إلى الاقتصار على حفظ القرآن والحديث، ثمّ التمذهب بمذهب مالك والعناية بمسائله.[2]

ولا يخفى ما في هذه المنهجية من وعي بالتدرّج ودعوة إلى التوفيق بين الحفظ والفهم، ومراعاة لمستويات التعليم عند الطلبة وقدراتهم.[3] وجدير بالذكر أنّ نصيحة الباجي لم تتوقّف عند أولاده فقط بل رواها بعض الأندلسيين بعده، واستفادوا ممّا فيها.[4]

كما اتّسم العقل الفقهي للباجي بالهدوء مع المخالف، والأدب في الحوار، فاتحا بذلك باب الاجتهاد، ومبتعدا عن ضيق العطن في تعاطي العلم، وممّا يدلُّ على ذلك قوله في كتابه المنتقى: "فلا يعتقد الناظر في كتابي أنّ ما أوردتُه من الشرح والتأويل والقياس والتنظير طريقه القطع عندي حتى أعيب من خالفها وأذمّ من رأى غيرها، وإنّما هو مبلغ اجتهادي وما أدّى إليه نظري... فمن كان من أهل هذا الشأن فله أن ينظر في ذلك ويعمل بحسب ما يؤدّي إليه اجتهاده من وفاق ما قلته أو خلافه..."[5].

---

[1] محمّد رفيع: "الاستدلال بنص الحديث وقوادحه الجدلية عند أبي الوليد سليمان الباجي"، **مجلة المذهب المالكي**، مطبعة النجاح الجديدة، ع8، الدار البيضاء، المغرب، شتاء، 2009، ص20-22.

[2] الباجي: النصيحة الولدية، المصدر السابق، ص24-25. ربيع حمو: "الإمام أبو الوليد سليمان الباجي"، **النداء التربوي**، دون جهة إصدار، ع18، المغرب، 2011، ص115.

[3] ربيع حمو: المرجع السابق، ص113.

[4] ابن الأبّار: **المعجم في أصحاب القاضي الصدفي**، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، ط1، القاهرة، مصر، 1989، ص99. ابن الأبّار: المعجم: المصدر السابق، ص70.

[5] الباجي: المنتقى شرح الموطّأ، المصدر السابق، ج1، ص202.

إضافة إلى كلّ ما سبق، فإنّ الباجي لم يهمل واقع أمّته، والتراجع الحضاري والسياسي الذي آلت إليه خلال القرن الخامس هجري، نتيجة لاستقواء الممالك النصرانية على ملوك الطوائف (**انظر: الملحق 05**)، إذ ساهم الباجي في توحيد ملوك الطوائف ضدّ عدوّهم، وطاف بينهم طالبا للإصلاح. ورغم عدم نجاح جهود الباجي إلاّ أنّه أبرأ ذمّته وأدّى واجب النصح للأمّة، وحاول جمع الكلمة وحذّر من التفرّق.[1]

وفي محصّلة هذا المبحث نخلص إلى أنّ العقل الفقهي للباجي ميّزته عدّة مميّزات، منها أنّه كان عقلا أصوليا جدليا، استطاع الباجي أن يجمع فيه بين المنهجية المغربيّة والمشرقية في تعاطي الفقه المالكي،[2] وأن يوظّفه في خدمة الحديث وحسن الاستنباط منه.[3] ولم تمنعه مالكيّته من تصحيح بعض الأقوال ووجوه الاستدلال داخل المذهب. مؤسّسا بذلك لمدرسة خلافية مالكية متأثّرة بمذهب البغداديين.[4]

ومنها أنّه كان عقلا فقهيا مؤثّرا في الفقه المالكي الأندلسي، حيث استطاع أن يثري أصول هذا المذهب ويبرزها، ثمّ يطوّرها بما تقتضيه ظروف الزمان،[5] وينقلَها من مستوى الحفظ والتكرار إلى مستوى التمحيص والنقد والجدل وإدراك قوانين المناظرة،[6] مساهما بذلك في استقرار المذهب المالكي.[7] أمام التوسّع الظاهري، وهذا ما يؤيّده فَزَعُ بعض مالكية الأندلس إليه وانتدابهم له لمناظرة ابن حزم.[8]

---

[1] ابن الأبّار: **الحلة السيراء**، تح: حسين مؤنس، دار المعارف، ط2، القاهرة، مصر، 1985، ج2، ص98. عبد الرحمن علي حجي: **التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة**، دار القلم، ط1، دمشق، سوريا، 2010، ص365. عبد الله محمّد الجبوري: المرجع السابق، ص160. خالد الجبوري: المرجع السابق، ص185. عبير بيومي: **دور الفقهاء السياسي والحضاري في الأندلس خلال القرن الخامس الهجري**، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، إشراف: محمّد أبو الفضل، جامعة طنطا، مصر، 1996، ص192 وما بعدها.

[2] نور الدين صغيري: المرجع السابق، ص359.

[3] محمّد رفيع: "الاستدلال بنص الحديث وقوادحه الجدلية عند أبي الوليد سليمان الباجي"، المرجع السابق، ص24-35.

[4] محمّد العلمي: المرجع السابق، ج2، ص708-857.

[5] صالح بوبشيش: المرجع السابق، ص443.

[6] محمّد رفيع: "الاستدلال بنص الحديث وقوادحه الجدلية عند أبي الوليد سليمان الباجي"، المرجع السابق، ص35. محمّد العلمي: المرجع السابق، ج2، ص885.

[7] أبو بكر بن العربي: العواصم، المصدر السابق، ص367. فؤاد بن عبيد: المرجع السابق، ص599.

[8] الذهبي: **المستملح من كتاب التكملة**، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، تونس، 2008، ص24.

الخاتمة

بعد فراغي من فصول ومباحث وجزئيّات هذه الدراسة، توصّلت من خلال ذلك كلّه إلى بعض النتائج المجيبة على إشكاليّات الدراسة، كما فتح البحث لي آفاقا وحَداني إلى الخروج بتوصيات أزعم أنّها مهمّة، وسأذكر كلّ ذلك تباعا في النقاط الآتية:

❖ **نتائج البحث:**

- تميّز العقل الفقهي الأندلسي خلال القرن الرابع بعدّة مميّزات، منها أنّه كان عقلا موغلا في التقليد، حافظا لمسائل المذهب المالكي، متفنّنا في شرحها واختصارها، متعصّبا لمذهب مالك على طريقة ابن القاسم، رافضا لحركات التجديد الفقهي أو التنوّع المذهبي، قليل الزاد في علوم الآلة من حديث، وأصول فقه، وقواعد استنباط.
- اختصّ العقل الفقهي الحزمي بعدّة خصائص، منها: أنّه كان عقلا موسوعيا منفتحا على العلوم، ويقينيا لا يرتضي من المعارف والنصوص الفقهية إلاّ ما أقرّ البُرهان على صحّته، مُنافرا للتقليد مبغضا له، غير متقيّد بما اشترطه كثير من الفقهاء في أبواب الفقه وأصوله، كما أنّه كان عقلا أصوليا جدليا بامتياز متأثّرا بالمنطق ومباحثه. زيادة على كونه عقلا مجدّدا يسعى بإبستيمولوجيته إلى تأسيس عقل فقهي جديد في الأندلس.
- يركّز ابن حزم في مشروعه الفقهي على اليقين، لهذا اقتصرت الأصول المعتبرة عنده على: نصوص القرآن والسنة النبوية، وإجماع الصحابة، والدليل الذي يعدّ أصلا رابعا يستنبطه ابن حزم من الأدلّة السابقة، ويطبّقه في المسائل الفقهية، بينما رفض الأصول الفقهية الأخرى: كالقياس الأصولي، والتقليد، والاستحسان، وغيرها.
- ابن حزم عالم موسوعي ألّف في علوم كثيرة، واهتمّ اهتماما شديدا بتبويب موضوعات كتبه وتقديمها بشكل منهجي، مع حرصه على تحديد معاني الألفاظ والمصطلحات، والاختصار قدر الإمكان، محاولا من خلال ذلك تقديم مشروع ثقافي تجديدي للمجتمع الأندلسي.
- برز ابن عبد البرّ في علمي الفقه والحديث بروزا ملفتا، وتميّز اشتغاله فيهما بخصائص مميّزة. فاشتغاله بالفقه كان قائما على التقعيد وضبط أصول المسائل الفقهية، وتمحيص الأقوال والمقارنة بين تقريرات أرباب المذاهب الفقهية. كما أنّه كان رافضا للتقليد، مُراعيا للخلاف بين الآراء الفقهية، غير متحرّج من الانفراد بآراء عنهم ما دام قد أدّاه اجتهاده إلى ذلك أمّا

اشتغاله بالحديث، فميّزته سعة الاطّلاع والاستقلال التامّ في تصحيح الأحاديث وتضعيفها، مع نقدها سندا ومتنا، زيادة على الصرامة العلمية ومحاولة ردّ الأحكام والتقريرات إلى أصولها الكلّية.

- انتقد ابن عبد البرّ الواقع الفقهي الأندلسي الذي عاينه، وحاول من خلال نتاجه العلمي أن يبثّ نفسا مختلفا للدراسات الفقهية في المذهب المالكي، إذ دفعه اجتهاده إلى مخالفة أئمّة مذهبه، وحاول من خلال كتابه التمهيد وكتبه الفقهية الأخرى أن يعضّد الآراء الفقهية المالكية بالأحاديث والآثار، وأن يرسم قواعد عامّة للفقه، يرجع إليها الفقيه في استنباطه للحكم الشرعي، مخلّصا بذلك فقهاء زمانه من مسلكية حفظ المسائل المجرّدة.
- تميّز العقل الفقهي عند ابن عبد البرّ، بالاستقلالية ومحاولة التجديد، مركّزا في سبيل ذلك على مرجعية النصّ وأولويته في بناء الحكم الفقهي، وعلى تلافي أخطاء سابقيه سواء في التعامل مع المادّة الفقهية، أو في التأليف في أبواب الفقه والحديث، وعلى العموم فإنّ عقل ابن عبد البرّ يعدّ مساهمة أساسية في نقل الفقه الأندلسي من فقه المسائل إلى فقه التأصيل، ومن فقه التقليد إلى فقه البحث والتمحيص والتّرجيح.
- غذّى الباجي الفقه المالكي الأندلسي بما كان يُعاب به من قلّة الصنعة الأصولية، وضعف الاشتغال بعلم الجدل والخلاف، والفقه المقارن، كما عَمَدَ إلى إصلاح المنظومة الفقهية المالكية، من خلال إرجاع المركزية للجدل وأصول الفقه في نصرة المذهب وحماية مبانيه، ليستطيع مجابهة المذاهب الأخرى في الأندلس كالمذهب الظاهري. وفي خضم كلّ هذا لم يكن الباجي مقلّدا، بل اتّسم عقله الفقهي بالتجديد والحياد في بحث مسائل الفقه ونصرتها، مستعينا ببراعته في علمي الجدل وأصول الفقه، كما كان عقلا ناقدا لواقعه مشاركا لهموم مجتمعه سواء الفقهية أو السياسة، زد على ذلك أنّه كان عقلا مدركا لمكامن الداء في الفقه الأندلسي ساعيا إلى إصلاحها، إضافة إلى كونه عقلا يتعاطى الخلاف الفقهي بهدوء، ويسعى بسعي حثيث إلى توظيف مُدركاته في الحديث والأصول والجدل في تحسين العقل الفقهي المالكي، ونقله من مستوى الحفظ والتكرار، إلى مستوى التمحيص والنقد والجدل.

- نخلص من كلّ ما سبق إلى أنّ العقل الفقهي الأندلسي خلال القرن الخامس، كان عقلا مجدّدا مباينا كلّ المباينة لعقل القرن الرابع، زد على ذلك أنّه كان عقلا أصوليا جدليا، مشتغلا بالفقه المقارن، واسع الاطّلاع على الآراء والمذاهب، غير متقيّد في أغلب الأحيان بالربقة المذهبية الجامدة التي شابت الأندلس خلال قرون، وهذا ما أسهم بشكل كبير في نقلة معرفية كبرى للفقه الأندلسي، من فقه مقلّد، إلا فقه مجدّد، ومن عقل كسول، إلى عقل ناقد ومصلح.

❖ **آفاق وتوصيات البحث:**

- أرى أن يسعى الأساتذة إلى اقتراح مواضيع مذكّرات مشابهة، تسعى للبحث في تطوّر العقل الفقهي الأندلسي من دخول المذهب المالكي إلى عصر الإمام الشاطبي.
- أرى أنه من الضروري دفع الطلبة والباحثين إلى دراسة تطوّر العلوم الشرعية في الأندلس، وخصائصها في كلّ عصر، مثل تطوّر علم أصول الفقه، وتطوّر علم الحديث، وتطوّر علم الجدل والمناظرة، وغيرها.

الملاحق

الملحق (01): وصف أبو بكر ابن العربي لمستوى المعرفة الفقهية في الأندلس قبل القرن الخامس[1]

"وكان سببُ ذلك أنّ الفتن لما ضربت رِوَاقَها، وتقَالَّت العباسية والأموية، وبعُدَت أقطارُ الإسلام، وتَعَذَّرَ ضبطُها بالنظام، وانتشرت الرعِية، نَفذَ إلى هذِه البِلاد بعضُ الأُموية، فَألفَى هاهُنَا عَصَبية فَثاروا به، وَأظهرَ الحقَّ، وقَالَ: أَحمِي السُنَّة، فلا فِقهَ إلَّا فِقهُ أَهل المدِينة، ولا قِراءة إلا قِرَاءتهم. فألزَمُوا الناس العَمَل بمذهبِ مَالك، والقِرَاءة على رِواية نَافع، ولم يُمَكّنهم من النظر والتخيِير في مُقتَضى الأدلّة، متى خَرَج ذلكَ عن رَأي أَهل المدينة، وذَلك لما رأوهُ من تَعظِيم مَالك لسَلَفِهم، ولما أرادوهُ مِن صَرفِ قُلوبِ الناس إليهم، في تعلُّقِهم بِسيرِة حَرم رسول الله، ودَار نُبوته، ومَقرّ سنّته، فَصَار التقليدُ دينهم، والاقتداءُ يَقِينَهُم ، فكلّمَا جَاء أحدٌ من المشرق بعلم، دَفعوا في صدره، وحقّروا من أَمره، إلاّ أن يَستتر عِندهم بالمالكية، ويجعَل ما عندهُ من عُلُوم عَلى رَسم التبعية، منهم بقيُّ بن مَخلد، رحل فلقِيَ عُلَماء الأمّة، وَسَادَة العلم، ورُفَعَاء الملَّة، كأحمد بن حنبل وأكرم، فارتبَط، وظَفر فاغتبَط ، وجَاء بعِلم عَظيم، ودين قويم، ولم يكن لهُ أن يَرتبِط بمَذهَب أحد، وقد كانَ رَقِي من العِلم يَفاعَه، مع تفنُّن في العلوم، ومنّة في نفسه، وجَاء ابن وضّاح بمثله. فأمّا بَقيُّ بن مَخلد فَكان مَهجورا حتَّى مات. وأما ابن وضَّاح فلقيَ سُحنون، وتشرَّف بأصحاب مالك، وتتلمذَ ليَحيىَ بن يَحيىَ وأعان المطالب لبقيّ، شهادة فكأنّهُ رَقِي المنازلَ، وطَارَ في الدولَة بِجَنَاح وَبقيتِ الحالُ هَكَذا، فَماتَت العُلُوم إلاّ عند آحادٍ حُبي بِشيء من الحديث، واستمرّ القُرُون على موت العلم وظُهور الجهل، فكلُّ من تخصّصَ لم يقدر على أكثَرِ من أَن يتعلّقَ بِبدعَة الظاهر، فيقول: اتّبع الرسول. فَكان هذَا عَونا على الباطل، وذلِك بقدر الله وقضائه.

ثم حدثت حوادثُ لم يَلقوها في مَنصُوص المالكية فَنَظروا فيها بغير علم فَتاهوا، وجَعلَ الخَلفُ منهم يتَّبعُ في ذلك السلف، حتَّى آلت الحالُ ألَّا يُنظَر إلى قَولِ مَالِك، وكُبراء أَصحابه، ويُقال: قد قال في هذه المسألة أهلُ قُرطبة وأهل طَلمنكة، وأهل طلبيرة، وأهل طُليطلة، فانتَقلوا من المدينة وفُقهائِها، إلى طلبيرة وطَريقها... وَلولا أنّ طائفةً نَفرت إلى دار العِلم، وجاءت بلُبَابِ منه، كالأصيلي، والباجي، فرشَّت من ماء العلم على هذه القُلوب الميّتة، وعَطّرت أَنفاسَ الأمَّة الزفرة، لكان الدين قد ذَهب."

[1] ابن العربي: العواصم، المصدر السابق، ص ص365-367.

الملحق (02): مخطط تقريبي لتنقّلات ابن حزم بين مدن الأندلس[1]

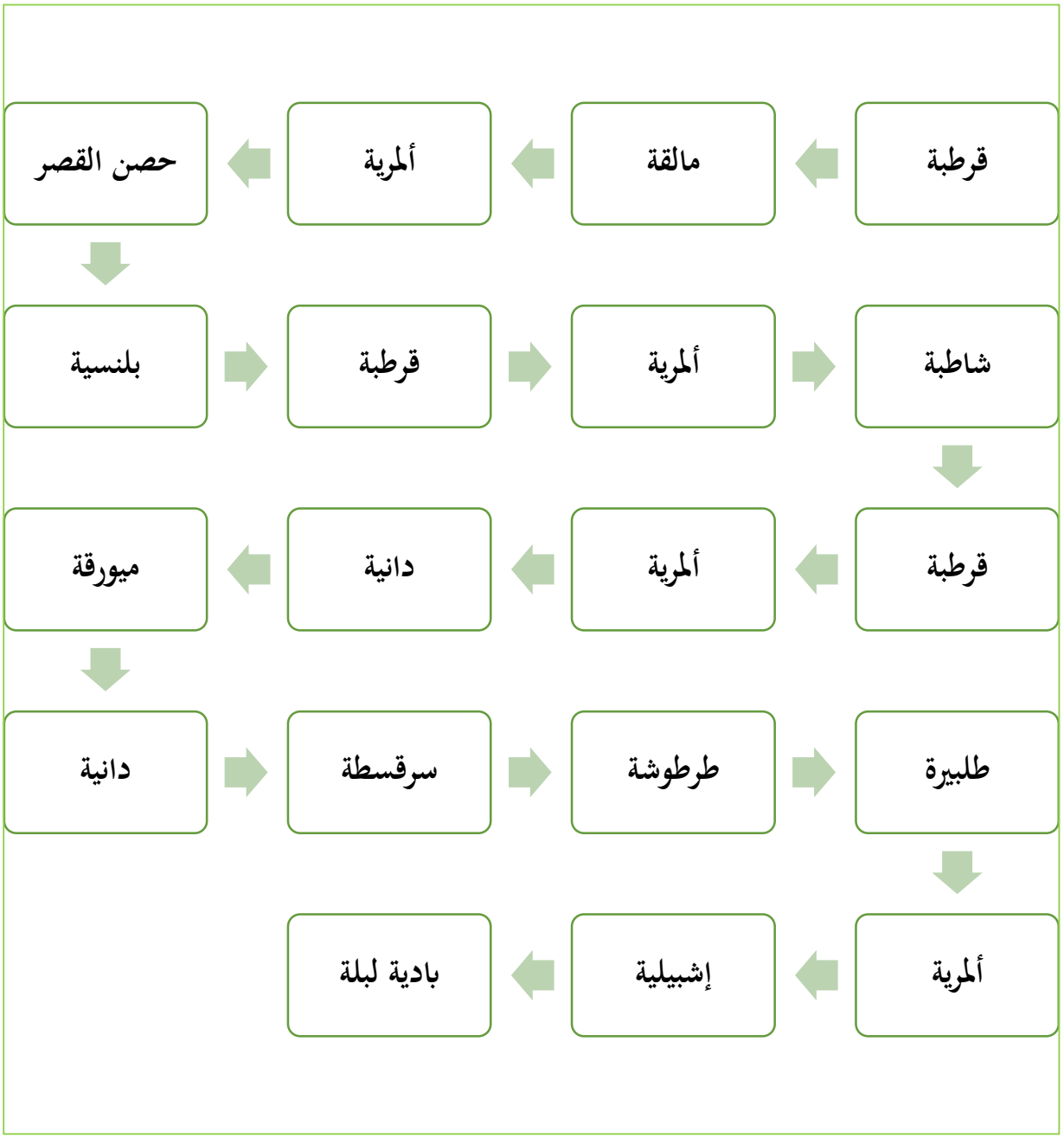

[1] من إنجاز الباحث، استفدت مادّتها من: سمير القدوري: تاريخ نص الفصل، المرجع السابق، ص ص68-74.

الملحق (03): نماذج من شعر أبي الوليد الباجي[1]

قال في فَضلِ الوَقتِ والمحَافَظَةِ عليه:

"إِذَا كُنتُ أَعلَمُ عِلماً يَقِيناً ... بِأَنَّ جُمِيعَ حَيَاتِي كَسَاعَةَ

فَلِمَ لَا أَكُونُ ضَنِيناً بِهَا ... وَأَجعلُهَا فِي صَلاَح وَطَاعَة"

وقال يَمدَحُ شَيخَهُ أَبُو جَعفر السمنَانِي:

"فَجَنَابُهُ لَا يُستَبَاحُ وَجَارُه ... لَا يُستَضَامُ وَنَبعُهُ لَا يُقصد

حَرَم المكارِمِ لا يُنال فِنَاءُه ... ذَامٌ ولا لِلفَضلِ عنه مَبعَدُ

عَالي محلَّ النار في كَلَبِ الشتا ... إذ بِالحَضِيضِ لِغَيرِه مُستَوقَدُ

هَذَا الشهَابُ المستَضَاءُ بِنُورِهِ ... عَلَمُ الهُدَى هَذا الإِمَامُ الأَوحَدُ

هَذَا الّذِي قَمَعَ الضلاَلَةَ بَعدَ مَا ... كَانَت شَياطِينَ الضلَالِ تَمَرّدُ"

وقال يُرثي إبنَيه:

"رَعَى الله قَلبَينِ استَكَانَا بِبَلدَة ... هُما أسكَنَاهَا فِي السوادِ مِنَ القلبِ

لَئِن غُيِّبَا عَن نَاظِرِي وَتَبَوَّءَا ... فُؤَادِي لَقَد زَادَ التبَاعُدُ فِي القَربِ

وأبكِي وأبكِي سَاكِنيهَا لَعلَّنِي ... سَأَنجُدُ مِن صَحب وَأَسعَدُ مِن سُحبِ

فَما ساعَدت وَرَقُ الحمام أَخَا أَسَى ... وَلا رَوّحَت رِيحَ الصَبَا عَن أَخِي كَربِ

ولا استَعذَبَتْ عَينَايَ بَعدَهُمَا كَرى ... ولا ظَمِئَت نَفسِي إِلى البَارِدِ العَذْبِ

أَحِنُّ وَيَثنِي اليَأسَ نَفسِي عَلَى الأَسَى ... كَما اضطَرَّ مَحمُولٌ عَلَى المرْكَبِ الصعبِ"

---

[1] ابن بسام: المصدر السابق، ج3، ص ص98-101.

الملحق (04): مخطط تقريبي للمدن التي طلب الباجي فيها العلم خلال رحلته إلى المشرق[1]

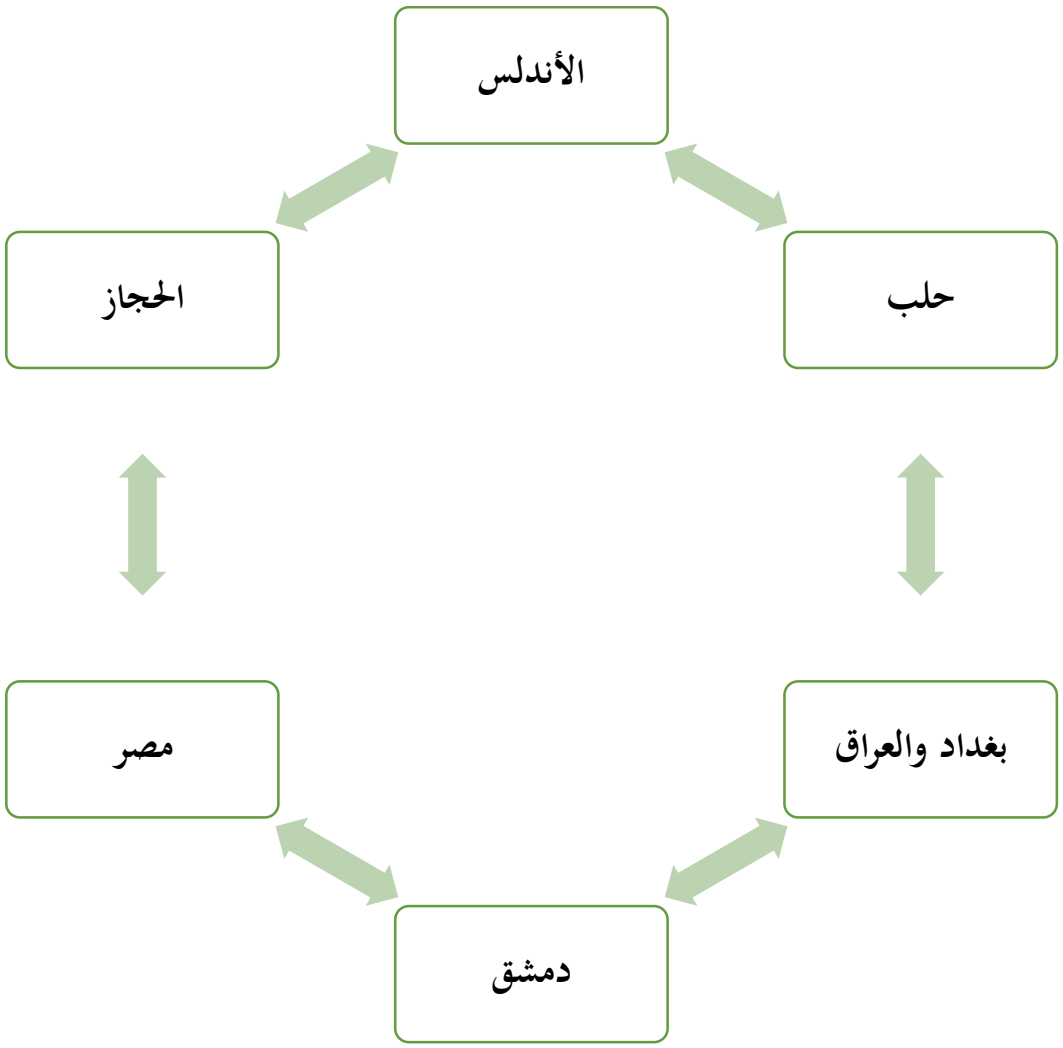

[1] من إنجاز الباحث، استفدت مادّتها من المبحث الثاني في الفصل الثالث

الملحق (05): خريطة الأندلس خلال القرن الخامس هجري[1]

[1] حسين مؤنس: **أطلس تاريخ الإسلام**، الزهراء للإعلام العربي، ط1، القاهرة، مصر، 1987، ص173.

الفهارس العلمية

– فهرس الآيات القرآنية –

﴿ إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾.....40
﴿ وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ﴾ 36
:﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ...﴾ 40

– فهرس الأعلام –

إبراهيم بن شنظير 21
إبراهيم بن موسى الشاطبي 52
ابن أبي زمنين.....23
ابن الأنباري.....91
ابن الفخّار.....50
ابن الفرضي ..... 23، 55
ابن القصّار 24
ابن القطان الفاسي 52
ابن النغريلة.....46
ابن بشكوال ..... 59، 62، 98
ابن تيمية 59
ابن خويز منداد 24
ابن رشيد 98
ابن زرب 18
ابن صاعد الأندلسي..... 44، 48
ابن عبد البر 27، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 67، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 74، 79، 94

ابن فرحون.....57
ابن مسرة.....18
ابن وضاح.....25
أبو إسحاق الشيرازي.....82
أبو الحسن النباهي.....98
أبو الحسن بن مفوز.....58
أبو الدرداء.....69
أبو الطيب الطبري.....83
أبو العتاهية..... 67، 73
أبو القاسم بن أبي يزيد.....20
أبو الوليد الباجي 33، 59، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 82، 83، 84، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 91، 92، 94، 95، 96، 97، 98، 99
أبو الوليد بن رشد.....52
أبو بكر بن العربي..... 18، 88
أبو بكر بن عبد الله القبري.....77
أبو جعفر الضبّي.....57
أبو جعفر الطحاوي.....92
أبو داود.....56
أبو ذر الهروي..... 81، 82
أبو شاكر القبري.....78
أبو عبد الله الحميدي.....58
أبو عبد الله بن مفرج.....22
أبو علي الغساني..... 58، 59
أبو عمر الطلمنكي.....55

أبو عمرو بن العلاء.....67
أبو محمد علي بن حزم 27، 30، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 54، 58، 64، 65، 66، 69، 79، 80، 85، 88، 95، 100
أبو مروان عبد الملك بن أحمد 23
أبوبكر بن العربي 27
أبي محمد بن قاسم بن محمد.....59
أحمد ابن الجسور 56
أحمد المقري 21
أحمد بن حزم المنتجيلي 22
أحمد بن حنبل 56
أحمد بن خالد.....57
أحمد بن سعيد بن حزم.....30
أحمد بن عبد الله الباجي.....55
أحمد بن عبد الوهاب بن يونس 23
أحمد بن عمرو 21
أحمد بن مسعدة.....21
أرسطو ..... 44، 48
أرنولد توينبي 24
أصبغ بن خليل.....19
الأصيلي.....25
الإمام أبو حنيفة..... 66، 92
الإمام مالك15، 16، 17، 18، 19، 24، 26، 60، 65، 66، 69، 70، 88، 89، 90، 94، 95، 97

الأوزاعي ..... 13، 14
الحسن بن علي الصّيمري 83
الحَكم المستنصر ..... 16، 20، 21
الحكم بن هشام ..... 14، 16
الشافعي 66
الغازي بن قيس 15
القاسم بن أصبغ البياني 55
القاضي عبد الوهاب 24
القاضي عياض ..... 23، 57، 64، 78، 79، 97
المظفر بن الأفطس 58
المنصور بن أبي عامر ..... 20، 31
المقدسي 16
بقي بن مخلد ..... 19، 25
جابر بن عبد الله 69
جالينوس 43
حسين بن وليد بن نصر 20
خلف بن حاجب 23
داود الأصبهاني ..... 32، 85
زياد بن عبد الرحمن 15
سعيد بن نصر ..... 55، 56
شمس الدين الذهبي 59
صعصعة بن سلام 13
عبد الحق الإشبيلي 52
عبد الرحمن القنازعي 22

عبد الرحمن بن القاسم..... 17، 19، 26
عبد الرحمن بن خلدون 52
عبد الرحمن بن فطيس..... 21، 22
عبد الغني بن سعيد 56
عبد الله بن أسد الجهني.....55
عبد الله بن عبد المؤمن 56
عبد الله بن فرج.....21
عبد الله بن مسعود.....69
عبيد الله السقطي.....56
عثمان بن محمد 22
عيسى بن أبي درهم.....78
فضل بن سلمة بن حريز.....26
قاسم بن أصبغ 22
قاسم بن محمد بن قاسم.....57
محمد المقري.....62
محمد بن إسماعيل البخاري..... 81، 84، 86، 91، 92، 98
محمد بن الحسن المذحجي 31
محمد بن الخذاء التميمي.....22
محمد بن جرير الطبري.....43
محمد بن عبيد الله بن عمروس.....83
محمد بن عمر بن لبابة 22
محمد صلى الله عليه وسلم ..... 40، 41، 65، 67، 70، 80، 87، 88، 91، 93، 96
مسعود بن مفلت.....31
مكي بن أبي طالب 78

منذر بن سعيد البلوطي 17
نافع.....67
هشام بن عبد الرحمن.....16
وأبو عمر أحمد بن خلف 59
وأحمد بن محمد بن الجسور..... 31، 55
يحي بن مسعود بن وجه الجنة 31
يحيى الفزاري.....23
يحيى بن يحيى الليثي 16
يونس بن عبد الله بن الصفار..... 55، 78

– فهرس الأماكن –

أشبونة.....58
إشبيلية 34
أصفهان 76
الأندلس13، 14، 15، 16، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 27، 28، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 43، 46، 47، 50، 56، 57، 58، 62، 68، 69، 71، 72، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 82، 84، 85، 86، 88، 93، 94، 95، 97، 98، 100
إلبيرة 26
الحجاز 81
الشام 78
العراق ..... 24، 26، 78، 82، 84، 85، 86
القيروان.....77
ألمرية ..... 32، 80

المغرب.....98
آندة 97
أوريولة.....78
باجة الأندلس.....77
باجة المغرب.....77
بغداد .....82، 83، 84، 95
بلنسية.....33، 56، 79
حلب 84
دانية .....33، 56، 79
سرقسطة.....34، 79
شاطبة.....56، 58
شنترين 58
طرطوشة.....34
قرطبة.....17، 23، 30، 33، 35، 54، 55، 77، 78
لبلة. 34
مالقة.....33
مكة 78
ميورقة .....33، 79. 80

– فهرس الفرق والمذاهب –

الأشاعرة..... 81، 82
الشيعة.....17
الشيعة الإمامية.....84
الشيعة الإماميّة.....84
الصوفية 81
الفلاسفة 51
المذهب الحنبلي.....69
المذهب الحنفي .....17، 60، 69، 83، 84، 85
المذهب الشافعي .....17، 23، 32، 35، 57، 69، 82،84
المذهب الظاهري .....32، 35، 57، 69، 85، 87، 95، 96، 100
المذهب المالكي13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 21، 23، 24، 25، 26، 28، 32، 33، 38، 50، 57، 60، 65، 66، 69، 70، 71، 72، 74، 69، 80، 81، 82، 83، 84، 85، 88، 89، 90، 94، 95، 96، 97، 98، 99، 100
المعتزلة.....17
اليهود 46
أهل الحديث .....14، 51، 63
قراءة نافع.....16
مذهب الأوزاعي..... 13، 14

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع، من طريق الأزرق

أولا – المصادر

ابن أبي زمنين أبو عبد الله محمّد (ت399هـ/1009م):

01- **تفسير القرآن العزيز**، تح: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، محمّد بن مصطفى الكنز، الفاروق الحديثة، ط1، القاهرة، مصر، 2002، ج1.

ابن الأبّار محمّد بن عبد الله (ت658هـ/1260م):

02- **التكملة لكتاب الصلة**، تح: عبد السلام الهراس، دار الفكر، دط، لبنان، 1995، ج1، ج3.

03- **الحلة السيراء**، تح: حسين مؤنس، دار المعارف، ط2، القاهرة، مصر، 1985، ج2.

04- **المعجم في أصحاب القاضي الصدفي**، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، ط1، القاهرة، مصر، 1989.

ابن الأزرق أبو عبد الله محمّد بن علي (ت896هـ/1491م):

05- **روضة الأعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام**، تح: سعيدة العلمي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ط1، طرابلس، ليبيا، 1999، ج2.

ابن الخطيب أبو عبد الله محمّد لسان الدين (ت776هـ/1374م):

06- **الإحاطة في أخبار غرناطة**، تح: محمّد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، مصر، 1977، ج4.

ابن الساعي تاج الدين (ت674هـ/1275م):

07- **الدر الثمين في أسماء المصنفين**، تح: أحمد شوقي بنين، محمّد سعيد حنشي، دار الغرب الإسلامي، ط1، تونس، 2009.

ابن العديم كمال الدين (ت660هـ/1262م):

08- **بغية الطلب في تاريخ حلب**، تح: سهيل زكار، دط، دار الفكر، بيروت، لبنان، دت، ج6.

ابن العربي أبو بكر (ت543هـ/1148م):

09- **النص الكامل لكتاب العواصم من القواصم**، تح: عمار طالبي، مكتبة دار التراث، دط، القاهرة، مصر، 1974.

10- **سراج المريدين في سبيل الدين**، تح: عبد الله التوراتي، دار الحديث الكنانية، ط1، طنجة، المغرب، 2017، ج3.

ابن العماد أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد (ت1089هـ/1678م):

11- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تح: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، ط1، بيروت، لبنان، 1986، ج5.

ابن الفخار أبو عبد الله محمّد (ت418هـ/1028م):

12- **الانتصار لأهل المدينة**، تح: محمّد التمسماني الإدريسي، مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، ط1، الرباط، المغرب، 2009.

ابن الفرضي أبو الوليد عبد الله بن محمّد (ت403هـ/1113م):

13- **تاريخ علماء الأندلس**، عناية: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة، مصر، 1988.

ابن القطان أبو الحسن علي بن محمّد (ت628هـ/1231م):

14- **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**، تح: حسين آيت سعيد، دار طيبة، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1997، ج1.

ابن القوطية (ت367هـ/977م):

15- **تاريخ افتتاح الأندلس**، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، ط2، بيروت، لبنان، 1989.

ابن الوردي سراج الدين (ت852هـ/1448م):

16- **خريدة العجائب وفريدة الغرائب**، تح: أنور محمود زناتي وآخرون، مكتبة الثقافة الإسلامية، ط1، القاهرة، مصر، 2008.

ابن أيبك شهاب الدين أحمد الحسامي (ت749هـ/1348م):

17- **المستفاد من تاريخ بغداد**، تح: محمّد مولود خلف، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، لبنان، 1986.

ابن بسّام (ت542هـ/1147م):

18- **الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة**، تح: إحسان عباس، الدار العربية للكتاب، ط1، تونس، 1981، ج1، ج3.

ابن بشكوال أبو القاسم (ت578هـ/1182م):

19- **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس**، عناية: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة، مصر، 1955.

ابن تيمية تقي الدين أبو العباس الحراني (ت728هـ/1328م):

20- **مجموع الفتاوى**، تح: أنور الباز، عامر الجزار، دار الوفاء، ط3، المنصورة، مصر، 2005، ج20.

21- **درء تعارض العقل والنقل**، تح: محمّد رشاد سالم، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، ط2، المملكة العربية السعودية، 1991، ج7.

ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني (ت852هـ/1448م):

22- **لسان الميزان**، تح: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط1، بيروت، لبنان، 2002، ج5.

ابن حزم أبو محمّد علي بن أحمد (ت456هـ/1064م):

23- **الرسالة الباهرة في الرد على أهل الأقوال الفاسدة**، تح: محمّد صغير حسن المعصومي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دط، دمشق، سوريا، 1989.

24- **الإحكام في أصول الأحكام**، تح: أحمد محمّد شاكر، دار الآفاق الجديدة، دط، بيروت، لبنان، دت.

25- **التقريب لحد المنطق**، ضمن رسائل ابن حزم: تح: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، لبنان، 1983، ج4.

26- **الصّادع في الرد على من قال بالقياس والرأي والتقليد والاستحسان والتعليل**، تح: مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية، ط1، عمان، الأردن، 2008.

27- **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، تح: محمّد إبراهيم نصر، عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، دط، بيروت، لبنان، دت، ج1.

28- **المحلّى بالآثار في شرح المجلى بالاختصار**، تح: خالد الرباط وآخرون، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2016، ج2.

29- **النبذة الكافية في أحكام أصول الدين**، تح: محمّد أحمد عبد العزيز، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1985.

30- **تفسير ألفاظ تجري بين المتكلمين في الأصول**، ضمن رسائل ابن حزم، تح: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، بيروت، لبنان، 1987، ج4.

31- **جوامع السيرة وخمس رسائل أخرى لابن حزم**، تح: إحسان عباس، ناصر الدين الأسد، دار المعارف، دط، مصر، دت.

32- **حجة الوداع**، تح: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1998.

33- **ديوان ابن حزم**، تح: صبحي رشاد عبد الكريم، دار الصحابة للتراث، ط1، مصر، 1990.

34- **رسالة البيان عن حقيقة الإيمان**، ضمن رسائل ابن حزم، تح: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، بيروت، لبنان، 1987، ج3.

35- **رسالة التلخيص لوجوه التخليص**، ضمن: رسائل ابن حزم الأندلسي، تح: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، بيروت، لبنان، 1987، ج3

36- **رسالة التوقيف على شارع النجاة باختصار الطريق**، ضمن رسائل ابن حزم، تح: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، بيروت، لبنان، 1987، ج3.

37- **رسالة في الرد على ابن النغريلة اليهودي**، ضمن رسائل ابن حزم، تح: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، بيروت، لبنان، 1987، ج3.

38- **رسالة في الغناء الملهي أمباح هو أم محظور**، ضمن رسائل ابن حزم، تح: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، بيروت، لبنان، 1987، ج1.

39- **رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها**، ضمن: رسائل ابن حزم الأندلسي، تح: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، بيروت، لبنان، 1987، ج2.

40- **رسالة في مداواة النفوس**، ضمن رسائل ابن حزم: تح: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، لبنان، 1983، ج1.

41- **رسالة مراتب العلوم**، ضمن رسائل ابن حزم، تح: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، بيروت، لبنان، 1987، ج3.

42- **رسالتنا له أجاب فيهما عن رسالتين سئل فيهما سؤال تعنيف**، ضمن رسائل ابن حزم، تح: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، بيروت، لبنان، 1987، ج3.

43- **طوق الحمامة في الألفة والألاف**، ضمن رسائل ابن حزم، تح: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، بيروت، لبنان، 1987، ج1.

44- **ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل**، تح: سعيد الأفغاني، دار المقتبس، ط1، بيروت، لبنان، 2014.

ابن حيان حيان بن خلف القرطبي (ت469هـ/1077):

45- **السفر الثاني من كتاب المقتبس**، تح: محمود علي مكي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2003.

46- **المقتبس من أنباء أهل الأندلس**، تح: محمود علي مكي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، دط، القاهرة، مصر، 1970هـ.

ابن خاقان أبي نصر الفتح محمّد (ت528هـ/1134م):

47- **مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس**، تح: محمّد علي شوابكة، دار عمار، ط1، بيروت، لبنان، 1983.

ابن خلدون عبد الرحمن بن محمّد (ت808هـ/1405م):

48- **العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، تح: خليل شحادة، دار الفكر، ط2، بيروت، لبنان، 1988، ج1.

ابن خلكان أبو العباس شمس الدين أحمد (ت681هـ/1282م):

49- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تح: إحسان عباس، دار صادر، دط، بيروت، لبنان، ج1، ج3، ج7.

ابن خير أبو بكر الإشبيلي (ت575هـ/1179م):

50- **فهرسة ابن خير الإشبيلي**، تح: محمّد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1998.

ابن سعد أبو عبد الله محمّد (ت230هـ/845م):

51- **الطبقات الكبرى**، تح: إحسان عباس، دار صادر، ط1، بيروت، لبنان، 1968، ج7.

ابن سعيد أبو الحسن علي المغربي (ت685هـ/1286م):

52- **المغرب في حلى المغرب**، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، ط3، القاهرة، مصر، 1955، ج1.

ابن شاكر أحمد بن أحمد صلاح الدين (ت764هـ/1363م):

53- **فوات الوفيات**، تح: إحسان عباس، دار صادر، ط1، بيروت، لبنان، 1974، ج2.

ابن صاعد أبو القاسم الأندلسي (ت462هـ/1070م):

54- **طبقات الأمم**، تح: لويس شيخو، المطبعة الكاثوليكية، دط، بيروت، لبنان، 1912.

ابن عبد البرّ أبو عمر يوسف (ت463هـ/1070م):

55- **جامع بيان العلم وفضله**، تح: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، ط1، المملكة العربية السعودية، 1994.

56- **اختلاف أقوال مالك وأصحابه**، تح: حميد محمّد لحمر، ميلكوش موراني، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 2003.

57- **أدب المجالسة وحمد اللسان**، تح: سمير حلبي، دار الصحافة للتراث، ط1، طنطا، مصر، 1989.

58- **الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار**، تح: عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، مصر، 1993.

59- **الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى**، تح: عبد الله مرحول السوالمة، دار ابن تيمية للنشر والتوزيع والإعلام، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1985.

60- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، تح: علي محمّد البجاوي، دار الجيل، ط1، بيروت، لبنان، 1992، ج1.

61- **الأنباه على قبائل الرواة**، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1985.

62- **الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء**، تح: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط1، بيروت، لبنان، 1997.

63- **الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب من الخلاف**، تح: عبد اللطيف بن محمّد الجيلاني، أضواء السلف، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1997.

64- **الاهتبال بما في شعر أبي العتاهية من الحكم والأمثال**، تح: علي إبراهيم كردي، دار الكتب الوطنية، ط1، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009.

65- **التقصي لما في الموطّأ من حديث النبي صلّى الله عليه وسلم**، تح: فيصل يوسف أحمد العلي، الطاهر الأزهر خذيري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، الكويت، 2012.

66- **التمهيد لما في الموطّأ من المعاني والأسانيد**، تح: بشار عواد معروف وآخرون، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ط1، لندن، المملكة المتحدة، 2017.

67- **الدرر في اختصار المغازي والسير**، تح: شوقي ضيف، مؤسسة دار التحرير للطباعة والنشر، دط، القاهرة، مصر، 1966.

68- **الكافي في فقه أهل المدينة المالكي**، تح: محمّد محمّد أحيد ولد ماديك الموريتاني، مكتبة الرياض الحديثة، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1978، ج1.

69- **بهجة المجالس وأنس المجَالس وشحذ الذاهن والهاجس**، تح: محمّد مرسي الخولي، دار الكتب العلمية، دط، بيروت، لبنان، دت، ج1.

ابن عبد الرؤوف أحمد بن عبد الله (ق6هـ/13م):

70- **ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب**، تح: ليفي بروفنسال، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، دط، القاهرة، مصر، 1955.

ابن عبد الهادي أبو عبد الله محمّد بن أحمد (ت744هـ/1343م):

71- **طبقات علماء الحديث**، تح: أكرم البوشي، إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، لبنان، 1996، ج3.

ابن عساكر أبو القاسم علي بن الحسن (ت571هـ/1176م):

72- **تاريخ دمشق**، تح: عمرو بن غرامة العموري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دط، بيروت، لبنان، 1995، ج22.

ابن فرحون إبراهيم بن علي (ت799هـ/1397م):

73- **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، تح: محمّد الأحمدي، دار التراث للطبع والنشر، دط، القاهرة، مصر، دت.

74- **تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام**، تح: جمال مرعشلي، دار الكتب العلمية، دط، بيروت، لبنان، 2001، ج1.

ابن قطلوبغا أبو الفداء زين الدين قاسم (ت879هـ/1474م):

75- **تاج التراجم**، تح: محمّد خير رمضان يوسف، دار القلم، ط1، دمشق، سوريا، 1992.

ابن قنفذ أبو العباس أحمد بن حسن القسنطيني (ت810هـ/1407م):

76- **الوفيات**، تح: عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، ط4، بيروت، لبنان، 1983.

ابن كثير أبو الفداء إسماعيل بن عمر الدمشقي (ت774هـ/1372م):

77- **البداية والنهاية**، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، دم، 2003، ج15، ج16.

78- **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، تح: أحمد محمّد شاكر، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، دت.

79- **طبقات الشافعية**، تح: عبد الحفيظ منصور، دار المدار الإسلامي، ط1، بنغازي، ليبيا، 2004، ج1.

ابن مفوز أبو محمّد عبد الله (475هـ/1082م):

80- **التحذير من نسبة الكتابة إلى النبي صلّى الله عليه وسلم يوم صلح الحديبية**، ضمن: أبو الوليد الباجي: تحقيق المذهب، تح: ابن عقيل الظاهري، عالم الكتب، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1983.

ابن موسى بو الفضل عياض (ت544هـ/1149م):

81- **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، تح: محمّد ابن تاويت الطنجي وآخرون، مطبعة فضالة، ط1، المحمدية، المغرب، 1983.

أبو الطاهر إبراهيم بن بشير التنوخي (ت536هـ/1142م):

82- **التنبيه على مبادئ التوجيه**، تح: محمّد بلحسان، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2007، مقدمة المحقق، ج1.

أثير الدين أبو حيان محمّد بن يوسف (ت745هـ/1344م):

83- **البحر المحيط في التفسير**، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمّد معوض، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1993، ج7.

الأدنه وي أحمد بن محمّد (ت ق11هـ/17م):

84- **طبقات المفسرين**، تح: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، ط1، المملكة العربية السعودية، 1997.

الإسنوي جمال الدين (ت772هـ/1371م):

85- **طبقات الشافعية**، تح: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2002، ج2.

الإصطخري أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد (ت346هـ/957م):

86- **المسالك والممالك**، دون محقق، دار صادر، دط، بيروت، لبنان، 2004.

الباجي أبو الوليد سليمان بن خلف (ت474هـ/1081م):

87- **النصيحة الولدية**، تح: إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2000.

88- **إحكام الفصول في أحكام الأصول**، تح: عمران علي أحمد العربي، منشورات جامعة المرقب، ط1، بنغازي، ليبيا، 2005.

89- **الإشارة في أصول الفقه**، تح: محمّد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2003.

90- **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**، تح: حسين أبو لبابة، دار اللواء للنشر والتوزيع، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1986.

91- **الحدود في الأصول**، تح: نزيه حماد، مؤسسة الزعبي للطباعة والنشر، ط1، بيروت، لبنان، 1973.

92- **المنتقى شرح موطأ مالك**، تح: محمّد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1999، ج1، ج7.

93- **المنهاج في ترتيب الحجاج**، تح: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، ط3، بيروت، لبنان، 2001.

94- **تحقيق المذهب**، تح: أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري، عالم الكتب، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1983.

95- **رسالة راهب فرنسا إلى المسلمين وجواب القاضي أبي الوليد عليها**، تح: محمّد عبد الله الشرقاوي، دار الصحوة للنشر، دط، القاهرة، مصر، دت.

96- **سُنن الصالحين وسَننُ العابدين**، تح: إبراهيم باجس عبد الجبار، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2003.

97- **فصول الأحكام وبيان ما مضى عليه العمل عند الفقهاء والحكام**، تح: محمّد أبو الأجفان، دار إبن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2002.

98- **معنى أل في قول الرسول صلّى الله عليه وسلم البينة على المدعي**، تح: عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري، عالم الكتب، دار ثقيف للنشر والتوزيع، ع1، المملكة العربية السعودية، ماي 1982.

بامخزمة أبو محمّد الطيب بن عبد الله (ت947هـ/1540م):

99- **قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر**، تح: بوجمعة مكري، خالد زواري، دار المنهاج، ط1، جدة، المملكة العربية السعودية، 2008، ج3.

البروسوي محمّد بن علي (ت997هـ/1589م):

100- **أوضح المسالك إلى معرفة البلدان والممالك**، تح: المهدي عبد الرواضية، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 2006.

البكري أبو عبيد (ت487هـ/1094م):

101- **المسالك والممالك**، دون محقق، دار الغرب الإسلامي، دط، 1992، ج2.

التنبكتي أبو العباس أحمد بابا: (ت1063هـ/1627م):

102- **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، تح: عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، ط2، طرابلس، ليبيا، 2000.

الحموي شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت (ت626هـ/1229م):

103- **معجم الأدباء**، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1993، ج4.

104- **معجم البلدان**، دون محقق، دار صادر، ط2، بيروت، لبنان، 1995.

الحميدي أبو عبد الله بن أبي نصر (ت488هـ/1095م):

105- **جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس**، دون محقق، الدار المصرية للتأليف والنشر، دط، القاهرة، مصر، 1966.

الحميري أبو عبد الله (ت900هـ/1495م):

106- **صفة جزيرة الأندلس**، تح: ليفي بروفنسال، دار الجيل، ط2، بيروت، لبنان، 1988.

107- **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تح: إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة، ط2، بيروت، لبنان، 1980.

الخشني محمّد بن حارث (ت361هـ/972م):

108- **أخبار الفقهاء والمحدثين**، تح: ماريا لويسا آبيلا، لويس مولينا، دط، مدريد، إسبانيا، 1991.

109- **قضاة قرطبة وعلماء إفريقية**، عناية: السيد عزت العطار الحسني، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة، مصر، 1994.

الخطيب أبو بكر أحمد بن علي البغدادي (ت463هـ/1071م):

110- **تاريخ بغداد**، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 2002، ج3، ج10.

111- **الكفاية في معرفة أصول علم الرواية**، تح: ماهر ياسين الفحل، دار ابن الجوزي، ط1، الدمام، المملكة العربية السعودية، 1432، ج1.

الداوودي شمس الدين (ت945هـ/1538م):

112- **طبقات المفسرين**، تح: مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية، دط، بيروت، لبنان، 1983، ج1.

الذهبي أبو عبد الله شمس الدين محمّد بن أحمد (ت748هـ/1347م):

113- **تاريخ الإسلام**، تح: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، ط2، بيروت، لبنان، 1993، ج32.

114- **سير أعلام النبلاء**، تح: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط3، بيروت، لبنان، 1985.

115- **العبر في خبر من غبر**، تح: صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، دط، الكويت، 1984، ج2، ج3.

116- **المستملح من كتاب التكملة**، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، تونس، 2008.

الزبيدي أبوبكر محمّد بن الحسن (ت379هـ/989م):

117- **طبقات النحويين واللغويين**، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، مصر، 1984.

الزركشي أبو عبد الله بدر الدين محمّد (ت794هـ/1392م):

118- **البحر المحيط في أصول الفقه**، تح: محمّد تامر، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2000، ج4.

السبكي تاج الدين عبد الوهاب (ت771هـ/1370م):

119- **طبقات الشافعية الكبرى**، تح: محمود محمّد الطناحي، عبد الفتاح محمّد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، القاهرة، مصر، 1993، ج4.

السمعاني عبد الكريم بن محمّد (ت563هـ/1167م):

120- **الأنساب**، تح: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي وآخرون، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط1، حيدر آباد، الهند، 1962، ج3.

السيوطي جلال الدين (ت911هـ/1505م):

121- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، دط، لبنان، دت، ج2.

السيوطي جلال الدين (ت911هـ/1505م):

122- **طبقات الحفاظ**، تح: مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1983.

123- **طبقات المفسرين العشرين**، تح: علي محمّد عمر، مكتبة وهبة، ط1، القاهرة، مصر، 1396.

الشاطبي إبراهيم بن موسى (ت790هـ/1388م):

124- **الاعتصام**، تح: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، ط1، السعودية، 1992، ج2.

125- **الموافقات**، تح: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط1، مصر، 1997، ج1.

الشوكاني محمّد بن علي (ت1250هـ/1834م):

126- **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، تح: أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، ط1، دمشق، سوريا، 1999، ج2.

الشيرازي أبو إسحاق:

127- **طبقات الفقهاء**، تح: إحسان عباس، دار الرائد العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1970، ص92. الذهبي: السير، المصدر السابق، ج13.

الصريفيني أبو إسحاق تقي الدين إبراهيم بن محمّد (ت641هـ/1243م):

128- **المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور**، تح: خالد حيدر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دط، بيروت، لبنان، 1993.

الصفدي صلاح الدين خليل بن أيبك (ت764هـ/1363م):

129- **الوافي بالوفيات**، تح: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث، دط، بيروت، لبنان، 2000.

الضبي أبو جعفر (ت599هـ/1203م):

130- **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**، دار الكتاب العربي، دط، القاهرة، مصر، 1967.

الطوفي أبو الربيع نجم الدين (ت716هـ/1316م):

131- **شرح مختصر الروضة**، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، لبنان، 1987، ج3.

عبد المؤمن صفي الدين الحنبلي (ت739هـ/1338م):

132- **قواعد الأصول ومعاقد الفصول مختصر تحقيق الأمل في علمي الأصول والجدل**، تح: أنس بن عادل اليتامى، عبد العزيز بن عدنان العيدان، دار الركائز للنشر والتوزيع، ط1، الكويت، 2018.

القفطي جمال الدين (ت463هـ/1071م):

133- **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، مصر، 1982، ج3.

القلقشندي أبو العباس أحمد بن علي (ت821هـ/1418م):

134- **نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب**، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبنانيين، ط2، بيروت، لبنان، 1980، ج1.

القنوجي محمّد صديق خان:

135- **التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، قطر، 2007.

المراكشي ابن عبد الملك (ت703هـ/1304م):

136- **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط1، تونس، 2012، ج1.

المراكشي ابن عذاري (ق7هـ/13م):

137- **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، تح: كولان، ليفي بروفنسال، دار الثقافة، ط3، بيروت، لبنان، 1983، ج2.

المراكشي عبد الواحد بن علي (ت647هـ/1249م):

138- **المعجب في تلخيص أخبار المغرب من لدن فتح الأندلس إلى آخر عصر الموحدين**، تح: صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، ط1، بيروت، لبنان، 2006.

المقدسي أبو عبد الله بن أحمد (ت380هـ/990م):

139- **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، دون محقق، مكتبة مدبولي، ط3، القاهرة، مصر، 1991، ج1.

المقّري أبي عبد الله محمّد بن أحمد (ت758هـ/1357م):

140- **القواعد**، تح: أحمد بن عبد الله بن حميد، مركز إحياة التراث الإسلامي، دط، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، دت، ج1.

المقّري شهاب الدين أحمد (ت1041هـ/1632م):

141- **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب**، تح: إحسان عباس، دار صادر، ط1، بيروت، لبنان، 1968، ج1، ج2، ج3.

المقريزي تقي الدين (ت845هـ/1441م):

142- **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، دون محقق، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1418، ج4.

مؤلف مجهول (ق8هـ/14م):

143- **تاريخ الأندلس**، تح: عبد القادر بوباية، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2007.

الناصري شهاب الدين أحمد السلاوي (ت1315هـ/1897م):

144- **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، تح: جعفر الناصري، محمّد الناصري، دار الكتاب، دط، الدار البيضاء، المغرب، 1997، ج1.

النبّاهي أبو الحسن المالقي (ت792هـ/1390م):

145- **المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا**، تح: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، ط5، ببيروت، لبنان، 1983.

النووي أبو زكريا محيي الدين (ت676هـ/1277م):

146- **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث**، تح: محمّد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1985.

الونشريسي أبو العباس أحمد بن يحي (ت914هـ/1508م):

147- **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، تح: محمّد حجي وآخرون، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، دط، المغرب، 1981، ج6، ج12.

اليافعي أبو محمّد عفيف الدين (ت768هـ/1367م):

148- **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان**، دون محقق، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1997، ج3.

ثانيا – المراجع

إبراهيم زكرياء:

01- **ابن حزم المفكر الظاهري الموسوعي**، الدار المصرية للتأليف والترجمة، دط، القاهرة، مصر، 1966.

ابن عبد الكريم عبد السلام:

02- **الإمام ابن حزم ومنهجه التجديدي في أصول الفقه**، المكتبة الإسلامية، ط1، القاهرة، مصر، 2001.

ابن عبد الكريم عبد السلام:

03- **التجديد والمجددون في أصول الفقه**، المكتبة الإسلامية، ط3، القاهرة، مصر، 2007.

ابن عقيل أبو عبد الرحمن الظاهري:

04- **ابن حزم خلال ألف عام**، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1982، ج1.

ابن مخلوف محمّد بن محمّد بن عمر:

05- **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، تعليق: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2003، ج1.

أبو زهرة محمد:

06- **ابن حزم حياته وعصره وآراؤه الفقهية**، دار الفكر العربي، دط، القاهرة، مصر، 1978.

أبو صعيليك محمّد عبد الله:

07- **الإمام ابن حزم الظاهري إمام أهل الأندلس**، دار القلم، ط1، بيروت، لبنان، 1995.

إسماعيل موسى:

08- **عمل أهل المدينة وأثره في الفقه الإسلامي**، دار التراث ناشرون، ط1، الجزائر، 2004.

الأشقر عمر سليمان:

09- **المدخل إلى دراسة المدارس والمذاهب الفقهية**، دار النفائس، ط2، الأردن، 1998.

الأعرجي حميدة:

10- **التنظير الحداثوي تجاه العقل الفقهي**، دار أمجد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2017.

الأفغاني سعيد:

11- **نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي**، دار الفكر، ط2، بيروت، لبنان، 1969.

البشري سعد بن عبد الله صالح:

12- **الحياة العلمية في عصر الخلافة في الأندلس (316- 422هـ/ 928- 1030 م)**، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، دط، المملكة العربية السعودية، 1994.

بوسريح طه علي:

13- **المنهج الحديثي عند الإمام ابن حزم الأندلسي**، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2001.

بوشيخي الشاهد:

14- **نظرات في المصطلح والمنهج**، إنفوبرانت، ط3، فاس، المغرب، 2014.

الجابري محمّد عابد:

15- **بنية العقل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط9، بيروت، لبنان، 2009.

16- **تكوين العقل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط10، بيروت، لبنان، 2009.

جاسم ليث سعود:

17- **ابن عبد البرّ الأندلسي: وجهوده في التاريخ**، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، المنصورة، مصر، 1988.

الجيزاني محمّد بن حسين:

18- **معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة**، دار ابن الجوزي، ط5، القاهرة، مصر، 1427.

حجي عبد الرحمن علي:

19- **التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة**، دار القلم، ط1، دمشق، سوريا، 2010.

حماية محمود علي:

20- **ابن حزم ومنهجه في دراسة الأديان**، دار المعارف، ط1، القاهرة، مصر، 1983.

حميداتو مصطفى أحمد:

21- **مدرسة الحديث في الأندلس**، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2007، ج2.

22- **منهج نقد الحديث عند الحافظ ابن عبد البرّ النمري من خلال كتابه التمهيد**، دار الضياء، ط1، مصر، 2008.

الخادمي نور الدين:

23- **الدليل عند الظاهرية**، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2000.

الخضري بك محمد:

24- **تاريخ التشريع الإسلامي**، دار الفكر، ط8، مصر، 1967.

خلاف عبد الوهاب:

25- **علم أصول الفقه وخلاصة تاريخ التشريع**، دار الفكر العربي، ط7، القاهرة، مصر، 1956.

ذي النورين أحمد ولد محمد:

26- **حماية علماء المالكية لجناب التوحيد**، مركز البيان للبحوث الدراسات، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2011.

الربيعة عبد العزيز:

27- **أدلة التشريع المختلف في الاحتجاج بها**، ددن، ط2، دم، 1981.

رضا محمّد رشيد:

28- **تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، مصر، 1990، ج7.

الزحيلي محمد:

29- **تاريخ القضاء في الإسلام**، دار الفكر، ط1، دمشق، سوريا، 1995.

الزركلي خير الدين:

30- **الأعلام**، دار العلم للملايين، ط15، بيروت، لبنان، 2002، ج3، ج6.

الزعبي أنور خالد:

31- **ظاهرية ابن حزم نظرية المعرفة ومناهج البحث**، منشورات وزارة الثقافة، ط1، عمان، الأردن، 1995.

سالم السيد عبد العزيز:

32- **قرطبة حاضرة الخلافة في الأندلس**، مؤسسة شباب الجامعة، دط، الإسكندرية، مصر، 1997، ج2.

سعد قاسم علي:

33- **جمهرة تراجم الفقهاء المالكية**، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط1، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ج3.

سيد الأهل عبد العزيز:

34- **الإمام الأوزاعي فقيه أهل الشام**، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، دط، مصر، 1966.

الشيخ عبد الستار:

35- **الإمام الأوزاعي شيخ الإسلام وعالم أهل الشام**، دار القلم، ط1، دمشق، سوريا، 2006.

صادقي مصطفى:

36- **منهج تدريس الفقه دراسة تاريخية تربوية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 2012.

عباس إحسان:

37- **تاريخ الأدب الأندلسي (عصر سيادة قرطبة)**، دار الثقافة، ط1، بيروت، لبنان، 1960.

عبد الرحمن طه:

38- **تجديد المنهج في تقويم التراث**، المركز الثقافي العربي، ط2، الدار البيضاء، المغرب، دت.

العلمي محمد:

39- **المستوعب لتاريخ الخلاف العالي ومناهجه عند المالكية**، مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، ط1، الرباط، المغرب، 2010، ج2.

علي محمّد إبراهيم:

40- **اصطلاح المذهب عند المالكية**، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط1، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2000.

عومار صالح بن سعيد:

41- **الإمام أبو محمّد ابن حزم وأصوله في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال كتابه المحلّى**، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2009.

عويس عبد الحليم:

42- **ابن حزم الأندلسي وجهوده في البحث التاريخي والحضاري**، الزهراء للإعلام العربي، ط2، القاهرة، مصر، 1988.

الغصن سليمان بن صالح:

43- **عقيدة الإمام ابن عبد البرّ في التوحيد والإيمان عرضا ودراسة**، دار العاصمة، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1996.

الغلبزولي توفيق بن أحمد:

44- **المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس**، دار ابن حزم للنشر والتوزيع، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.

القدوري سمير:

45- **تاريخ نص الفصل في الملل والنحل لابن حزم**، المكتب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 2015.

كحالة عمر بن رضا:

46- **معجم قبائل العرب القديمة والحديثة**، مؤسسة الرسالة، ط7، بيروت، لبنان، 1994، ج1.

الكتاني محمّد عبد الحي الحسني:

47- **فهرس الفهارس**، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت، لبنان، 1982، ج2.

المامي محمّد المختار محمد:

48- **المذهب المالكي مدارسه ومؤلفاته خصائصه وسماته**، مركز زايد للتراث والتاريخ، ط1، العين، الإمارات العربية المتحدة، 2002.

محمّد حسان حسان:

49- **ابن حزم الأندلسي عصره ومنهجه وفكره التربوي**، دار الفكر العربي، دط، القاهرة، مصر، دت.

المقراني عدنان:

50- **نقد الأديان عند ابن حزم الأندلسي**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2008.

مهورباشة عبد الحليم:

51- **فلسفة التاريخ مدخل إلى النماذج التفسيرية**، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، بيروت، لبنان، 2016.

مؤنس حسين:

52- **أطلس تاريخ الإسلام**، الزهراء للإعلام العربي، ط1، القاهرة، مصر، 1987.

نصر سلمان:

53- **من أعلام المذهب المالكي**، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2011.

النقيب أحمد طاهر عبد الرحمن:

54- **منهج المدرسة الظاهرية في تفسير النصو ص الدينية دراسة في تراث ابن حزم**، دار ابن حزم للنشر والتوزيع، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004.

نويهض عادل:

55- **معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر**، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، ط3، بيروت، لبنان، 1988، ج1.

الهروس مصطفى:

56- **المدرسة المالكية الأندلسية إلى نهاية القرن الثالث الهجري نشأة وخصائص**، مطبعة فضالة، دط، المحمدية، المغرب، 1997.

الهنتاتي نجم الدين:

57- **المذهب المالكي بالغرب الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس الهجري – الحادي عشر الميلادي**، تبر الزمان، دط، تونس، 2004.

يفوت سالم:

58- **ابن حزم والفكر الفلسفي بالمغرب والأندلس**، المركز الثقافي العربي، ط1، الدار البيضاء، المغرب، 1986.

ثالثا – الأطروحات

ابن عبيد فؤاد:

01- **الاجتهاد المقاصدي عند الإمام أبي الوليد الباجي وتطبيقاته الفقهية من خلال كتابه المنتقى**، رسالة دكتوراه في الفقه والأصول، إشراف: صالح بوبشيش، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009.

ابن علي طاهر:

02- **ابن حزم وظاهرة التجديد**، رسالة ماجستير في التاريخ، إشراف: موسى لقبال، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.

الأنصاري الطاهر بن الصادق:

03- **الحافظ ابن عبد البرّ النمري محدثا**، رسالة ماجستير في الكتاب والسنة، إشراف: عبد العظيم أحمد الغباشي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 1977.

براف دليلة:

04- **الإمام ابن عبد البرّ واختياراته الفقهية من خلال كتاب التمهيد**، رسالة دكتوراه في العلوم الإسلامية، إشراف: عبد المجيد بيرم، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

بوبشيش صالح:

05- **الإمام أبو الوليد الباجي وآراؤه الأصولية**، أطروحة دكتوراه في أصول الفقه، إشراف: إسماعيل يحي رضوان، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2003.

بيومي عبير:

06- **دور الفقهاء السياسي والحضاري في الأندلس خلال القرن الخامس الهجري**، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، إشراف: محمّد أبو الفضل، جامعة طنطا، مصر، 1996.

الجبوري خالد عبد مطلك:

07- **أبو الوليد الباجي ودوره في الحياة العلمية والسياسية في الأندلس**، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، إشراف: عدي سالم عبد الله الجبوري، جامعة تكريت، العراق، 2010.

الجيدي عمر:

08- **مباحث في المذهب المالكي في المغرب**، الهلال العربية للطباعة والنشر، ط1، الرباط، المغرب، 1993.

الحديثي أسماء بنت عبد العزيز:

09- **منهج أبي الوليد الباجي وآراؤه في تقرير مسائل الاعتقاد**، رسالة ماجستير في العقيدة والمذاهب المعاصرة، إشراف: عبد العزيز بن محمّد آل عبد اللطيف، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 2010.

الحربي عارف بن مزيد بن حامد:

10- **منهج التأليف عند ابن عبد البرّ المالكي من خلال كتابه التمهيد**، رسالة ماجستير في التربية الإسلامية، إشراف: عطية بن عطية الله المزيني، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 2004.

الريح رحمة حمد:

11- **القواعد الأصولية عند ابن عبد البرّ من خلال كتابه الاستذكار وتطبيقاتها على الفروع الفقهية**، رسالة دكتوراه في أصول الفقه، إشراف: علي أحمد محمّد بابكر، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2000.

ريحاوي عماد أحمد:

12- **المصادر الأصولية عند ابن حزم الظاهري والاختلاف فيها مع جمهور الأصوليين وأثر ذلك في الفروع**، رسالة ماجستير في الشريعة والقانون، إشراف: حمزة حمزة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2013.

سنوسي بغداد:

13- **اختيارات الباجي في المنتقى دراسة لنماذج تطبيقية**، رسالة ماجستير في الفقه المالكي، إشراف: محمّد خالد اسطنبولي، جامعة العقيد أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2013.

الشعلان عبد الرحمن:

14- **أصول فقه الإمام مالك (أدلته النقلية)**، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، ط1، الرياض، المملكة لعربية السعودية، 2003.

الشهري جمعان بن محمد:

15- **المنهج المعرفي عند ابن حزم دراسة تحليلية**، رسالة دكتوراه في العقيدة، إشراف: سعد بن علي الشهراني، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2014.

صغيري نور الدين:

16- **أبو الوليد الباجي وآراؤه الأصولية في مباحث الكتاب والسنة والإجماع حسب تبويب إحكام الفصول مع تطبيقاتها على كتاب الطهارة من شرحه المنتقى**، رسالة ماجستير في الفقه والأصول، إشراف: حمزة حسين الفعر، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1994.

الضيف محمّد الصالح:

17- **القواعد الأصولية من كتاب الاستذكار لابن عبد البرّ (ت 463 هـ) استخرجا ودراسة باب العبادات نموذجا**، رسالة ماجستير في العلوم الإسلامية، إشراف: محمّد دباغ، الجامعة الإفريقية، أدرار، الجزائر، 2005.

طيباوي عطية:

18- **الحافظ ابن عبد البرّ ومنهجه في تفسير آيات الأحكام دراسة تطبيقية من خلال كتابه التمهيد**، رسالة ماجستير في العلوم الإسلامية، إشراف: محمّد عبد النبي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.

عثمان سيد عبده بكر:

19- **إجماعات ابن عبد البرّ دراسة فقهية مقارنة**، رسالة ماجستير في الشريعة الإسلامية، إشراف: محمّد حسن بلتاجي، جامعة القاهرة، مصر، 2000.

عرباوي الحاج علي:

20- **أحكام التقليد بين ابن عبد البرّ المالكي وابن حزم الظاهري وأثرها في الفقه**، رسالة ماجستير في الفقه وأصوله، إشراف: عبد القادر بن حرز الله، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010.

عقيلان تميم أحمد:

21- **رسائل ابن حزم الأندلسي دراسة تحليلية**، رسالة ماجستير في الأدب والنقد، إشراف: حسين خريوش، جامعة اليرموك، الأردن، 1994.

فراش لينا بنت فؤاد:

22- **الإجماع السكوتي وتطبيقاته عند الإمام الباجي في كتابه المنتقى شرح الموطّأ**، رسالة ماجستير في أصول الفقه، إشراف: خالد بن محمّد العروسي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2008.

لعور ربيع:

23- **موقف الإمام أبي الوليد الباجي من دليل الخطاب وأثره في اجتهاداته الفقهية**، رسالة ماجستير في الفقه والأصول، إشراف: صالح بوبشيش، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2006.

مسعودي إلياس:

24- **ابن أبي زمنين ومنهجه في التفسير**، رسالة ماجستير في العلوم الإسلامية، إشراف: محمود مغراوي، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2012.

ملاخ عبد الجليل:

25- **المذاهب غير المالكية بالأندلس (138-422هـ/ 756-1031م)**، رسالة ماجستير في التاريخ الوسيط، إشراف: إبراهيم بحاز، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.

النتشه جودي صلاح الدين:

26- **حجية القياس الأصولي عند ابن حزم الظاهري وأثره في الفقه**، رسالة ماجستير في الفقه وأصوله، إشراف: العبد خليل أبو عيد، كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية، الأردن، 1996.

الهاشمي فؤاد بن يحيى:

27- **الإلزام دراسة نظرية وتطبيقية من خلال إلزامات ابن حزم للفقهاء**، رسالة ماجستير في الفقه، إشراف: عبد الله العظيمل، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2008.

رابعا – المقالات

ابن الطاهر عبد الله:

01- "أبو ذر الهروي الحافظ المحدث المالكي أول من نشر العقيدة الأشعرية في المغاربة"، **مجلة المذهب المالكي**، مطبعة النجاح الجديدة، ع11، الدار البيضاء، المغرب، شتاء، 2011.

ابن عقيل الظاهري:

02- "مؤلفات الإمام ابن حزم المفقودة كلها"، **مجلة الفيصل**، دار الفيصل للثقافة، ع26، الرياض، المملكة العربية السعودية، جويلية، 1979.

أبو سعد عبد السلام:

03- "رحلة التفسير في الأندلس من الفتح الإسلامي إلى عصر ابن عطية"، **مجلة كلية الدعوة الإسلامية**، كلية الدعوة الإسلامية، ع12، طرابلس، ليبيا، 1995.

أحمد نهلة شهاب ، قادر نزار محمد:

04- "أثر الأوضاع في الأندلس على التنظيم السياسي للإمامة عند ابن حزم"، **مجلة التاريخ العربي**، جمعية المؤرخين العرب، ع7، المغرب، شتاء 2009.

بلاعدة العمري:

05- "الإمام أبو الوليد الباجي وجهوده في خدمة المذهب المالكي أصولا وفروعا"، **مجلة دراسات وأبحاث**، جامعة زيان عاشور، ع28، الجلفة، الجزائر، سبتمبر2017.

بوتشيش إبراهيم القادري:

06- "دور علماء المغرب والأندلس في تدعيم المذهب المالكي بالغرب الإسلامي من منتصف القرن الخامس الهجري إلى منتصف القرن السادس"، **مجلة الأحمدية**، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ع20، دبي، الإمارات العربية المتحدة، جوان، 2005.

بونابي الطاهر:

07- "المعرفة التاريخية عند ابن حزم الأندلسي من خلال تاريخه للأديان السماوية (اليهودية والمسيحية، أنموذجا)"، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع1، معسكر، الجزائر، جانفي، 2007.

الجبوري عبد الله محمد:

08- "أبو الوليد الباجي: سيرته – مكانته العلمية – آثاره"، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس**، دون جهة إصدار، المغرب، ع1، 1986.

الجيلاني عبد اللطيف بن محمد:

09- "تجريح الراوي أسبابه وضوابطه دراسة تحليلية من خلال كتاب التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الصحيح لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي"، **مجلة الحكمة**، دون جهة إصدار، ع31، ليدز، بريطانيا، 2005.

حمو ربيع:

10- "الإمام أبو الوليد سليمان الباجي"، **النداء التربوي**، دون جهة إصدار، ع18، المغرب، 2011.

حميش عبد الحق:

11- "مدارس المذهب المالكي دراسة تحليلية"، **مجلة المذهب المالكي**، مطبعة النجاح الجديدة، ع7، الدار البيضاء، المغرب، ربيع، 2009.

حيان مولاي الحسين:

12- "الفكر الأصولي عند المالكية دراسة في نشأته وخصائصه ومدوناته"، **مجلة المذهب المالكي**، مطبعة النجاح الجديدة، ع2، الدار البيضاء، المغرب، خريف، 2006.

رفيع محمد:

13- "الاستدلال بنص الحديث وقوادحه الجدلية عند أبي الوليد سليمان الباجي"، **مجلة المذهب المالكي**، مطبعة النجاح الجديدة، ع8، الدار البيضاء، المغرب، شتاء2009.

14- "ضوابط تدبير الاختلاف في التراث الأصولي المالكي"، **مجلة المذهب المالكي**، مطبعة النجاع الجديدة، ع3، الدار البيضاء، المغرب، ربيع، 2007.

الصلاحين عبد المجيد ، البريشي إسماعيل:

15- "سمات المدرسة العراقية في المذهب المالكي"، **المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية**، جامعة آل البيت، ج6، ع1، الأردن، 2010.

عبود أنسام غضبان:

16- "الصراع الفكري في الأندلس محنة بقي بن مخلد المتوفى سنة (276 هـ/899 م) أنموذجا"، **مجلة آداب البصرة**، جامعة البصرة، ع82، العراق، 2017.

عثمان فؤاد عبد اللطيف:

17- "مقارنة بين منهج ابن قدامة المقدسي ومنهجي ابن عبد البرّ وابن حزم في العقيدة والفقه"، **مجلة دار الحديث الحسنية**، دار الحديث الحسنية، ع23، الرباط، المغرب، 2001.

الغلبزولي توفيق أحمد:

18- "المدرسة المالكية بين التقليد والإتباع"، **مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية**، مجلس النشر الجامعي، جامعة الكويت، ع63، ديسمبر 2005.

فاضل أحمد:

19- "الفقيه الأصولي المالكي ابن خويز منداد واختياراته الفقهية"، **مجلة المذهب المالكي**، مطبعة النجاح الجديدة، ع17، الدار البيضاء، المغرب، خريف، 2013.

القدوري سمير:

20- "الردود على ابن حزم بالأندلس والمغرب من خلال مؤلفات علماء المالكية"، **مجلة الأحمدية**، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ع13، دبي، الإمارات العربية المتحدة، مارس، 2003.

21- "المؤلفات الأندلسية والمغربية في الرد على ابن حزم الظاهري"، **مجلة الذخائر**، دج، ع11-12، بيروت، لبنان، صيف، 2002.

22- "مخطوطة أندلسية فريدة في الرد على ابن حزم الظاهري"، **مجلة الذخائر**، دج، ع5، بيروت، لبنان، شتاء 2001.

الكتاني محمّد إبراهيم:

23- "مؤلفات ابن حزم بين أنصاره وخصومه"، **الثقافة المغربية**، وزارة الثقافة، ع1، المملكة المغربية، يناير، 1970.

ليفة ميلود:

24- "التقعيد الفقهي عند أعلام المدرسة المالكية المغربية الإمام ابن عبد البرّ (ت 463 هـ) نموذجا"، **مجلة الشهاب**، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الوادي، ع1، الجزائر، نوفمبر 2015.

معناوي سعيد:

25- "مناظرة ابن حزم الظاهري لأبي الوليد الباجي المالكي"، **مجلة الحضارة الإسلامي**ة، جامعة أحمد بن بلة، وهران، الجزائر، ع19، أكتوبر، 2013.

منشد مجيد خلف:

26- "منهج إبن حزم في دراسة الفرق والعقائد الإسلامية"، **مجلة الحكمة**، دج، ع19، ليدز، بريطانيا، 1999.

المنوني محمد:

27- "شيوخ ابن حزم في مقروءاته ومروياته"، **مجلة المناهل**، وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية، ع7، الرباط، المغرب، نوفمبر، 1976.

خامسا – الكتب المعرّبة

بالنثيا آنخيل جنثالث:

01- **تاريخ الفكر الأندلسي**، تع: حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، دط، مصر، 1955.

بروفنسال ليفي:

02- **حضارة العرب في إسبانيا**، تع: ذوقان قرقوط، منشورات دار مكتبة الحياة، دط، بيروت، لبنان، دت.

بروكلمان كارل:

03- **تاريخ الأدب العربي**، تعريب: عبد الحليم النجار، دار المعارف، ط5، القاهرة، مصر، 1977، ج5.

04- **تاريخ الشعوب الإسلامية**، تع: نبيه أمين فارس، منير البعلبكي، دار العلم للملايين، ط5، بيروت، لبنان، 1968.

تركي عبد المجيد:

05- **مناظرات في أصول الشريعة الإسلامية بين ابن حزم والباجي**، تع: عبد الصبور شاهين، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1986.

كولان ج س:

06- **الأندلس**، تع: إبراهيم خورشيد وآخرون، دار الكتاب اللبناني، ط1، بيروت، لبنان، 1980.

سادسا – المقالات الأجنبية

al-Manea Azeeza:
01- "Educational Views in Ibn Hazm's Thought", **Journal of Thought**, Caddo Gap Press, T30, N4, USA, 1995.
Masud Muhammad Khalid:
02- "A History of Islamic Law in Spain: An overview", **Islamic Research Institute**, Pakistan, T30, N1-2, 1991.

ملخّص الدراسة

ملخّص الدراسة:

اتّسمت المعرفة الفقهية في الأندلس منذ دخول المذهب المالكي بسمات محدّدة، وجّهت أسلوب تعامل الفقهاء مع المادّة الفقهية والنصوص الشرعية، وألقت بظلالها على مناهجهم في استنباط الأحكام، وتعاطي المخزون الفقهي.

استمرّت هذه السمات في السيطرة على الفقه الأندلسي، إلى أن جاء القرن الخامس الهجري، حاملا معه شخصيات فقهية سعت إلى تجديد الدرس الفقهي الأندلسي، وأسهمت في تأسيس لون جديد في التعاطي مع المادة الفقهية.

جاءت هذه الدراسة لتسلّط الضوء على جهود التجديد التي اضطلعت بها أبرز ثلاث شخصيات أندلسية فقهية في القرن الخامس، وسعت إلى البحث في مستوى التغيير الذي أحدثته عقول هذه الشخصيات في المعرفة الفقهية الأندلسية، وكيف حوّلت الدرس الفقهي فيها من درس مقلّد إلى درس مجدّد.

Abstract:

Since the Maliki sect was introduced into Andalusia jurisprudence has been characterized by specific features that guided scientists in the way they dealt with their subject matter and the holy texts.

These features prevailed in jurisprudence in Andalusia until the fifth century of Hejira, which was associated with the rise of outstanding figures .The latter attempted to renew jurisprudence and contributed in establishing a new method of dealing with jurisprudence material.

This study sheds light on the renewal efforts carried out by three outstanding Andalusian figures in the fifth century. The paper examines carefully the degree of change brought about by the reasoning of these scientists as far as methods of dealing with jurisprudence are concerned. It also shows how such a reasoning established innovative instead of imitative jurisprudence.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	
الآية	
الإهداء	
الشكر والعرفان	
قائمة المختصرات	
المقدّمة	01
الفصل التمهيدي: العقل الفقهي الأندلسي خلال القرن 4هـ/10م	
المبحث الأوّل: هيمنة المذهب المالكي على الحياة الفقهية في الأندلس	13
المبحث الثاني: العلوم المتداولة في الأندلس خلال القرن 4هـ/10م	20
المبحث الثالث: مستوى المعرفة الفقهيّة في الأندلس خلال القرن 4هـ/10م	24
الفصل الأوّل: ابن حزم ويقينيّة المعرفة الفقهيّة (ت 456هـ/1064م)	
المبحث الأوّل: نشأة ابن حزم وأثرها في تكوينه العلمي	30
المبحث الثاني: أصول المعرفة الفقهية عند ابن حزم	36
المبحث الثالث: الإنتاج العلمي لابن حزم	43
المبحث الرابع: بنيات العقل الفقهي عند ابن حزم	47
الفصل الثاني: ابن عبد البرّ ومرجعية النصّ في الفقه المالكي الأندلسي	
المبحث الأوّل: نشأة ابن عبد البرّ وأثرها في تكوينه العلمي	54
المبحث الثاني: بروز ابن عبد البرّ في الفقه والحديث	59
المبحث الثالث: الإنتاج العلمي لابن عبد البرّ	64
المبحث الرابع: بنيات العقل الفقهي عند ابن عبد البرّ	68
الفصل الثالث: أبو الوليد الباجي والتأسيس لعلم الجدل عند مالكية الأندلس	
المبحث الأوّل: نشأة الباجي وأثرها في تكوينه العلمي	75

المبحث الثاني: أثر الرحلة في بناء أصول المعرفة الفقهية عند الباجي	79
المبحث الثالث: الإنتاج العلمي للباجي	87
المبحث الرابع: بنيّات العقل الفقهي عند الباجي	92
الخاتمة	99
قائمة الملاحق	103
فهرس الآيات القرآنية	110
فهرس الأعلام	110
فهرس الأماكن	115
فهرس الفرق والمذاهب	117
قائمة المصادر والمراجع	118
ملخّص الدراسة	149
فهرس المحتويات	151